ملحق (١)

المنتقى من أخبار تناولها المعلمي بالنقد يظهر فيها تميزه عن كثير من المتأخرين

يشتمل ذلك على (٢٢) حديث من أحاديث «الفوائد المجموعة» نقدها الشيخ **المعلمي**، وناقش فيها غير واحد من الحفاظ.

أكتفي في هذا المنتقى بسرد كلام الشوكاني متخلَّلا بتعليقات **المعلمي** بين حاجزين [ ]، مع بعض الحواشي التكميلية زيادةً مني، ويُدْرَكُ المرادُ من هذا الملحق بتأمل وتدبر السياق، وبالله التوفيق.

الحديث الأول:

(ص٥٥): «إذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع».

قال **الشوكاني**:

قال الأزدي: لا أصل له. وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فإن الله جاعل له من ركعتيه في بيته خيرا»[(١)].

---

(١) أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٣/ ١٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٥١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٧٢).

جميعًا من حديث سعد بن عبدالحميد، عن إبراهيم بن يزيد بن قديد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قال البيهقي عقبه: «أنكره البخاري بهذا الإسناد».

وقال العقيلي: «لا أصل له من حديث الأوزاعي».

[قال **المعلمي**: في سنده إبراهيم بن يزيد بن قديد، رواه سعد بن عبد الحميد عنه، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا.

ذكر البخاري إبراهيم هذا في التاريخ (١/ ١/ ٣٣٦) وذكر هذا الحديث، ثم قال البخاري: هذا لا أصل له، وفي ترجمة إبراهيم من الميزان[(١)] ذكر هذا الحديث، وأن ابن عدي قال: هذا منكر بهذا الإسناد عن الأوزاعي.

وفي اللسان[(٢)] أن العقيلي ذكر إبراهيم، وقال: في حديثه وهم وغلط. ثم ساق هذا الحديث.

وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات» عن الأزدي، وأنه قال: إبراهيم ليس حديثه بشيء، روى عن الأوزاعي مناكير، فذكر منها.... فذكر هذا الحديث، ثم قال: لا أصل له.

تعقبه السيوطي في اللآلئ (٢/ ٢٤) بقوله: قلت: قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: إبراهيم هذا ذكره ابن حبان في الثقات انتهى ثم ذكر الشواهد، وكذا صنع شارح الإحياء (٣/ ٤٦٥) مع أن بقية عبارة اللسان: فقال يعني ابن حبان في الثقات[(٣)]: يعتبر حديثه من غير رواية سعيد. كذا.

قلت: قد قال ابن عدي: لا يحضرني له غيره، وسعيد بن عبد الجبار الراوي عنه أخرج له ابن ماجه، وقد قال أبو أحمد: إنه يروي الكذب، فالآفة منه، كذا قال: سعيد بن عبد الجبار، وكذلك قال في حكاية عبارة «الميزان»، مع أن الذي في «الميزان» المطبوع: سعد بن عبد الحميد، والتغيير من ابن حجر نفسه؛ فإن الذي

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٢٠٣).

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ١٢٤).

(٣) «الثقات» لابن حبان (٨/ ٦١).

روى له ابن ماجه وحده وتكلم فيه أبو أحمد الحاكم هو: سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، ترجمته في التهذيب (٤/ ٥٣) وفيها: قال أبو أحمد الحاكم: يرمى بالكذب.

فأما سعد بن عبدالحميد بن جعفر فروى له الترمذي والنسائي وابن ماجه، وترجمته في التهذيب (٣/ ٤٧٧) وليس فيها عن أبي أحمد شيء، وإنما فيها عن ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، وممن فحش وهمه، حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به.

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة إبراهيم[(١)]: كان يسكن الثغر، روى عن الأوزاعي، روى عنه سعد بن عبد الحميد بن جعفر.

والغالب على الظن أن ما وقع في اللسان وهم، وإنما روى عن هذا الرجل: سعد بن عبدالحميد بن جعفر، وعلى كل حال فقد بان أن ابن حبان إنما ذكر إبراهيم في الثقات؛ لأنه يرى الحمل في هذا الحديث على الراوي عنه] اهـ.

قال **الشوكاني**: وأخرج البزار في مسنده من حديث أبي هريرة: «إذا دخلت منزلك فصل ركعتين تمنعانك مدخل السوء، وإذا خرجت من مجلسك فصل ركعتين تمنعانك من مخرج السوء[(٢)].

قال في مجمع الزوائد رجاله موثقون.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٥).

(٢) أخرجه: البزار (٧٤٦ - كشف)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ١٢٤).

كلاهما من حديث يحيى بن أيوب، عن بكر بن عمرو، عن صفوان بن سليم، قال بكر: حسبته عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قال في «فيض القدير» (١/ ٣٣٤): «قال ابن حجر: حديث حسن، ولولا شك بكر لكان على شرط الصحيح».

وقال الألباني في «الصحيحة» (١٣٢٣): «وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال البخاري، وفي يحيى ابن أيوب المصري كلام يسير لا يضر».

[قال **المعلمي**: هو من طريق يحيى بن أيوب، عن بكر بن عمرو، عن صفوان ابن سليم، وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» من هذا الوجه، وفيه: قال بكر: حسبته عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. كذا في شرح الإحياء، ووقع في اللآلئ: قال بكر: حسبته عن أبي هريرة.

فأما البزار فلا أدري وقع عنده هكذا أم وقع: صفوان بن سليم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وفي شرح الإحياء عن ابن حجر: هو حديث حسن، ولولا شك بكر لكان على شرط الصحيح.

أقول: بكر لم يوثقه أحد، وليس له في البخاري إلا حديث واحد متابعة، وقد أخرجه البخاري من طريق أخرى.

كذا قال ابن حجر نفسه في مقدمة الفتح ص(٣٩١) وليس له عند مسلم إلا حديث واحد، وهو حديث أبي ذر: قلت يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: يا أبا ذر إنك ضعيف إلخ.

ثم أخرجه مسلم من وجه آخر، فروايته عن بكر في معنى المتابعة، وليس له عند مسلم غيره، كما يعلم من الجمع بين رجال الصحيحين.

ففي تحسين حديثه نظر، كيف وقد شك فيه، مع أن الراوي عنه يحيى بن أيوب هو الغافقي، راجع ترجمته في مقدمة الفتح].

قال **الشوكاني**: وأخرج سعيد بن منصور عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة الأوابين صلاة الأبرار، وصلاة الأبرار ركعتان إذا دخلت بيتك وركعتان إذا خرجت»[(١)].

---

(١) أخرجه: ابن المبارك في «الزهد» (١٢٧٩) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عثمان بن أبي سودة مرسلًا به.

[قال **المعلمي**: هو من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عثمان بن أبي سودة أن النبي ﷺ قال...، والوليد مدلس! التسوية، وعثمان بن أبي سودة: تابعي، وثقه بعضهم، ولم يقنع ذلك ابن القطان فقال: (لايعرف حاله) والخبر على هذا مرسل.

وفي اللآلىء أن عيسى بن يونس رواه «عن رجل، عن عثمان بن أبي سودة قال: كان يقال....» فذكره.

ومما يريب في الخبر من أصله أن أمهات المؤمنين لم يذكرن شيئًا من ذلك من فعل النبي ﷺ، والله أعلم]. اهـ.كلام **المعلمي**

الحديث الثاني:

(ص٦٧): «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه».

قال **الشوكاني**:

رواه الخطيب عن ابن عباس مرفوعًا[(١)].

[قال **المعلمي**: «في سنده طلحة بن عمرو هالك»].

قال **الشوكاني**:

ورواه أيضًا من حديثه بلفظ: «اطلبوا الخير عند صباح الوجوه»[(٢)].

وفي إسناده: أحمد بن أبي سلمة المدائني، يحدث عن الثقات بالأباطيل.

[قال **المعلمي**: «وفي السند غيره من الضعفاء: عيسى بن خشنام، ومنصور بن عمار»].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٢) (١٣/ ١٥٨) من حديث سفيان الثوري، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا به.

(٢) «تاريخ بغداد» (٤/ ١٨٥).

قال **الشوكاني**:

ورواه بإسناد آخر عنه: فيه مصعب بن سلام التميمي. ضعفه يحيى، وابن المديني، وأبوداود[(١)].

[قال **المعلمي**: «نسبوه إلى الصدق، إلا أنه كان لا يضبط الأسانيد، فكان يجعل حديث ذا لذا، وشيخه والراوي عنه لم أعرفهما»].

قال **الشوكاني**:

ورواه العقيلي من حديثه بإسنادٍ فيه عصمة بن محمد الأنصاري: كذاب وضاع[(٢)].

وقد روى هذا الحديث: الترمذي.

[قال **المعلمي**: «كذا في الأصلين، وإنما قال في اللآلئ عند ذكر مصعب بن سلام «روى له الترمذي» يعني غير هذا الحديث»].

قال **الشوكاني**:

والطبراني من حديثه[(٣)].

[قال **المعلمي**: «أي من حديث ابن عباس، ولفظه: «... عبدالله، عن العوام، عن مجاهد، عن ابن عباس، رواه رفعه إلخ» عبدالله هو ابن خراش بن حوشب كما

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١١).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٤٠). وقال العقيلي: «الرواية في هذا ليِّنة».

ونقل بإسناده عن يحيى بن معين أنه سئل عن عصمة بن محمد الأنصاري -يعني الذي في إسناده- فقال: هذا كذاب يضع الحديث.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٨١/ ح١١١١٠) من حديث العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: «اطلبوا الخير والحوائج عند حسان الوجوه».

والحديث لم يخرجه أحد من أصحاب الستة فضلًا عن الترمذي.

في مجمع الزوائد (٨/ ١٩٥)، وقال: «وثقه ابن حبان، وقال: ربما أخطأ، وضعفه غيره»، أقول: بل هو هالك. راجع ترجمته»].

قال **الشوكاني**:

ورواه عبد بن حميد من حديث ابن عمر[(١)].

[قال **المعلمي**: «في سنده محمد بن عبدالرحمن بن المجبر تالف جدًّا»].

قال **الشوكاني**:

وكذا رواه ابن حبان من حديثه بإسناد فيه الكديمي: وضاع[(٢)]. وكذا رواه الطبراني من حديثه[(٣)]

[قال **المعلمي**: «كذا وقع في الأصلين، والذي في اللآلئ، أخرجه السلفي في الطيوريات...» وساق بعض سنده وفيه من لم أعرفه]

قال **الشوكاني**:

ورواه الطبراني أيضًا من حديث جابر بإسناد فيه محمد بن زكريا. وضاع[(٤)].

[قال **المعلمي**: «قد توبع، فالبلاء ممن فوقه، رواه عن سليمان بن كران، عن عمر ابن صهبان، وعمر متروك وإن أثنى عليه من لا يُعتد بثنائه، وسليمان فيه نظر»].

---

(١) أخرجه: عبد بن حميد في «مسنده» (٧٥١) من حديث يزيد بن هارون، عن محمد بن عبدالرحمن بن المجبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا به.

(٢) «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣١٣).

(٣) لم أجده في الطبراني، ولم يذكره صاحب «المجمع» من حديث ابن عمر أنه من زوائد المعجم.

(٤) «المعجم الأوسط» (٦١١٧)، وأبو نعيم من نفس الطريق في «حلية الأولياء» (٣/ ١٥٦)، وقال: «غريب من حديث جابر»، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٩٠).

قال **الشوكاني**:

ورواه الخطيب من حديث أنس بإسناد فيه محمد بن محمد الطرازي، وضاع[(١)].

[قال **المعلمي**: «رواه عن أبي سعيد العدوي، عن خراش، وهما وضاعان أيضًا، وزاد ابن الجوزي في هذا الموضع فرواه من طريق سليمان بن سلمة، وقال: «اتهمه ابن حبان بالوضع» وذكر السيوطي أن له طريقًا أخرى في تاريخ ابن عساكر، ولم يسق سندها، وذلك يدل على سقوطه»].

قال **الشوكاني**: ورواه العقيلي من حديث أبي هريرة. وفي إسناده: عبدالرحمن بن إبراهيم ليس بشيء، ومحمد بن أزهر البجلي يحدث عن الكذابين[(٢)].

وقد رواه الدارقطني من حديثه بإسناد فيه عبدالله بن إبراهيم الغفاري وضاع.

[قال **المعلمي**: «رواه الغفاري عن يزيد بن عبدالملك النوفلي، وقد رواه غير الغفاري عن يزيد فالحمل على يزيد، وهو هالك، ولا اعتداد بتوثيق ابن سعد إذا خالف، فإن مادته من الواقدي، كما قاله ابن حجر في تراجم: عبدالرحمن بن شريح، ومحارب بن دثار، ونافع بن عمر الجمحي من مقدمة الفتح، والواقدي لا يعتد به، وللنوفلي سند آخر رواه عنه ابن يحيى -وهو قريب منه- عن يزيد بن خصيفة، عن أبيه، عن جده مرفوعًا، ولا يُعرف والد يزيد بن خصيفة في الرواة ولا جده في الصحابة.

والخبر عند الطبراني في «الأوسط»[(٣)]، وفي «اللآلئ» أن الطبراني أخرجه في «الأوسط»[(٤)] من طريق عطاء، عن أبي هريرة.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٢٦).

(٢) أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٢٠)، وقال: «ليس فيه طريق يثبت».

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣٧٨٧) من وجه آخر عن أبي هريرة، وفي إسناده طلحة بن عمرو وهو متروك.

(٣) «الأوسط» (٣٧٨٧).

(٤) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٩٦).

أقول: في سنده طلحة بن عمرو المذكور أول الكلام على هذا الحديث، وهو هالك، ثم ذكره عن أحمد بن منيع، عن عباد بن عباد بن هشام بن زياد، عن الحجاج ابن يزيد، عن أبيه مرفوعًا، وهشام هو أبوالمقدام متروك ليس بشيء، ولا يُعرف الحجاج ولا أبوه»].

قال **الشوكاني**:

ورواه العقيلي عن عائشة بإسناد فيه متروك[(١)]. ورواه عنها ابن عدي بإسناد فيه وضاع[(٢)]، ورواه أيضًا عنها البخاري في «التاريخ» بإسناد فيه عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي متروك[(٣)].

قال في اللآلئ: روى له الترمذي، وابن ماجه، وذكر له متابعين.

[قال **المعلمي**: «المتروك هو عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي، ذكر البخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ٥١ و١٥٧) الخبر من طريقه «عن امرأته جبرة، عن أبيها، عن عائشة» مرفوعًا، وذكره عن إسماعيل بن عياش، عن جبرة بنت محمد بن ثابت بن سباع، عن أبيها، عن عائشة، وذكر السيوطي أن البيهقي أخرجه في الشعب[(٤)] من هذا الوجه، ومن طريق خالد بن عبدالرحمن المخزومي عن جبرة، قال: ورواه عبدالله بن عبدالعزيز عن جبرة، أقول: خالد وعبدالله تالفان، وخالد من شيوخ إسماعيل بن عياش، وإسماعيل يدلس كما في طبقات المدلسين (ص١٢)، فأخشى أن يكون إنما سمعه من خالد عن جبرة فدلسه، وهو مع ذلك سيئ الحفظ جدًّا في غير أحاديث الشاميين، وجبرة غير شامية، وفي خبر المليكي: أن جبرة امرأته، وقد جاء أنها امرأة ابنه محمد.

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٢١).

(٢) «الكامل» لابن عدي (٢/ ٢٠٤) (٧/ ٦٥).

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ١٥٧).

(٤) «الشعب» للبيهقي (٣/ ٢٧٨).

وفي آخر باب الخاء المعجمة من «لسان الميزان»: «خيرة بنت محمد بن سباع، عن أبيها، عن عائشة ﵂ وعنها إسماعيل بن عياش، لا تعرف» وهي هذه، والصحيح في اسمها جبرة -بجيم وموحدة- وهي بنت محمد بن ثابت بن سباع كما سبق، وأبوها ذكره ابن حبان في الثقات، وذلك لا يكفي في معرفة حاله».

وذكر السيوطي أن الخبر روي عن علي بن أبي طالب، وعن أبي بكرة[(١)] ولم يسق سنديهما لسقوطهما فيما أرى، وذكر أن ابن أبي شيبة أخرجه عن نفر من التابعين مرسلًا[(٢)]، ولم يسق الأسانيد، ثم قال: «وهذا الحديث في معتقدي حسن صحيح»[(٣)].

كذا قال: وإنما أولع الناس بهذا الخبر لاحتياجهم إلى التوسل به إلى حاجاتهم، تكون لأحدهم الحاجة إلى رجل جميل الوجه في الجملة، فيروي هذا الخبر ويسأله حاجته، وفي ذلك عدة بواعث للمسئول على قضاء الحاجة، فمن ثَمَّ عُني به الكذابون، ونشط غيرهم لروايته عنهم، وفيما هنا روايتهم له عن ثمانية من

---

(١) أخرجه تمام في «فوائده» (٨٦٤) من حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن البصري، عن أبي بكرة مرفوعًا به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٩٨، ٢٩٩) من حديث أبي مصعب الأنصاري، وعطاء، والزهري مرسلًا به.

(٣) قال المناوي بعد عرض طرقه وما فيها:

«وبه يعرف أن المصنف لم يصب في قوله في اللآلئ: هذا حديث في نقدي حسن صحيح».

ونقل أيضًا عن ابن عبدالهادي قوله: «هذا الحديث كذب». اهـ. «فيض القدير» (١/ ٥٤٠).

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٠٢): «الرواية في هذا الباب فيها لين».

وفي «المنتخب من العلل» للخلال (ص٨٦): «هذا الحديث كذب».

وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (٦٣): «وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم أو إليهم أو التماس الحوائج منهم أو أن النار لا تمسهم فكذب فختلق وإنك مفترى».

وقال في موضع آخر (١٢٥): «ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي ﷺ».

وراجع: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ١٦٠-١٦٣).

الصحابة معروفين، وعن اثنين غير معروفين، وتعددت الطرق كما رأيت، والله المستعان»]. اهـ.

الحديث الثالث:

(ص٩٨): «من وسّع على عياله يوم عاشوراء، وسّع الله عليه سائر سنته».

قال **الشوكاني**:

رواه الطبراني عن أنس مرفوعًا، وفي إسناده: الهيصم بن شداخ، مجهول[(١)].

ورواه العقيلي عن أبي هريرة، وقال: سليمان بن أبي عبدالله مجهول.

[قال **المعلمي**: «في السند إليه: محمد بن ذكوان، وهو الأزدي الطاحي، منكر الحديث، قاله البخاري وأبوحاتم، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو داود الطيالسي عن شعبة:حدثني محمد بن ذكوان، وكان كخير الرجال، ثم قال أبو داود: ولم يرو شعبة عن محمد بن ذكوان إلا هذا الحديث، وقد روى شعبة عن آخر يقال له: محمد بن ذكوان، فإن كان أراد صاحبنا فقول شعبة «كخير الرجال» ليس بتوثيق، وقد يكون الرجل صالحًا في نفسه، وليس بشيء في الرواية،

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٧) ولكن من حديث عبدالله بن مسعود، وليس من حديث أنس، ولم ينبه **المعلمي** على هذا الوهم من الشوكاني.

وهو عند البيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٦٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٥٢).

وذكر ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٩٧) الهيصم بن شداخ، وقال: «يروي عن الأعمش الطامات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به».

وذكر له هذا الحديث.

وهو عند الخطيب أيضًا في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٠٨).

وقال: «قال لنا أبونعيم: لم يروه عن الأعمش إلا الهيصم».

واستنكره أبوزرعة على الهيصم هذا، كما في «لسان الميزان» من ترجمته.

واقتصار شعبة على حديثٍ يشعر بما ذكرت، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «محمد بن ذكوان الذي روى عنه شعبة ثقة» فإن كان أراد هذا فكأنه لم يخبره، بل بنى على الغالب أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة، وقوي عنده ذلك بقول شعبة «كان كخير الرجال»»].

والحديث غير محفوظ[(١)].

قال في اللآلئ: وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في أماليه: قد ورد من حديث أبي هريرة من طرق، صحح بعضها أبو الفضل بن ناصر [وتعقبه ابن الجوزي في الموضوعات، وابن تيمية في فتوى له[(٢)]، فحكما بوضع الحديث من تلك الطريق. قال: والحق ما قالاه]

[قال **المعلمي**: «ما بين الحاجزين ليس في اللآلئ»]

قال **الشوكاني**:

وسليمان المذكور ذكره ابن حبان في «الثقات». والحديث حسن على رأيه، وقد رُوي من حديث أبي سعيد عند البيهقي في الشعب[(٣)].

---

(١) أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٦٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٦٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٥٣).

(٢) قال -رحمة الله عليه- في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٣٠٠) حينما تعرض للكلام على أحاديث عاشوراء: «ومنها أحاديث الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والتوسعة والصلاة فيه وغير ذلك من فضائله لا يصح منها شيء ولا حديث واحد ولا يثبت عن النبي ﷺ منه شيء غير أحاديث صيامه وما عداها فباطل».

ونقل في «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٣١٣) عن حرب الكرماني أن الإمام أحمد سُئل عن هذا الحديث فلم يره شيئًا.

(٣) أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٦٥) وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (٢٨)، والقرشي في «كتاب العيال» (٢/ ٥٦٦)، والطبراني في «الأوسط» (٩٣٠٢).

[قال **المعلمي**: «سنده واه. فيه عبدالله بن نافع الصائغ، وفيه كلام، عن أيوب بن سليمان بن مينا، لا يعرف إلا بهذا الخبر، عن رجل لا يدري من هو.

وقوَّاه ابن حجر بخبر للطبراني، وهو ساقط؛ فإنه من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري، عن عبدالله بن سلمة الربعي.

والجعفري: منكر الحديث، قاله أبو حاتم، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «متروك» والربعي: منكر الحديث متروك. قال ذلك أبو زرعة، وقال العقيلي: «منكر الحديث».

راجع اللسان (٣/ ٢٩٢) الترجمة الرابعة والخامسة فإنهما لرجل واحد»].

وابن عمر عند الدارقطني في الأفراد[(١)].

[قال **المعلمي**: «لم يذكر سنده في اللآلئ، وذكر سند الخطيب في رواة مالك، وهو سند مظلم، قال الخطيب: «في إسناده غير واحد من المجهولين ولا يثبت عن مالك»[(٢)] وآخر المجهولين هلال بن خالد، روى عنه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وفي ترجمته من لسان الميزان «هذا باطل»»].

قال **الشوكاني**:

وجابر عند البيهقي[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٥٢).

من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه.

وقال ابن الجوزي نقلًا عن الدارقطني: «حديث ابن عمر منكر من حديث الزهري عن سالم».

وذكره ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ٣٠٧) في ترجمة يعقوب بن خرة الدباغ، وهو أحد رجال الإسناد، وقال: «ضعفه الدارقطني، وله خبر باطل لعله وهم، ثم ذكر له هذا الحديث».

(٢) ذكر هذا الكلام ابن حجر في «اللسان» (٦/ ٢٠١).

(٣) أخرجه: البيهقي (٣/ ٣٦٥)، وقال: هذا إسناد ضعيف

[قال **المعلمي**: «سنده ساقط جدًّا، هو من رواية الكديمي الكذاب، عن الغفاري التالف، وذكر ما رواه ابن عبدالبر بسند رجاله ثقات، إلى أبي خليفة الفضل ابن الحباب، عن أبي الوليد الطيالسي «حدثني شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر» وذكر قولَ ابن حجر في ترجمة أبي خليفة من اللسان[١] «هذا الحديث منكر جدًّا ما أدري من الآفة فيه... والظاهر أن الغلط فيه عن أبي خليفة... فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه»»].

وقد أطال الكلام عليه في اللآلئ، بما يفيد أن طرقه يقوى بعضها بعضًا[٢].

[قال **المعلمي**: «بل يوهن بعضها بعضًا»]. اهـ.

---

(١) «لسان الميزان» (٤/ ٤٣٩).

(٢) هذا الحديث مجمع على ضعفه وبطلانه، فقد قال ابن تيمية في «منهاج السنة» (٤/ ٤٥٥): «ليس له إسناد يثبت إلا ما رواه سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، قال: بلغنا أنه...» يعني: أن الصواب في الرواية الإرسال.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٥٢): «لا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء إلا شيء يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلًا به».

ورواية سفيان بن عيينة المشار إليها عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مُعَلَّة أيضًا.

فقد قال الدوري في «تاريخه» (٣/ ٤٥٣): «سمعت يحيى يقول في حديث من وسع على عياله، قال: حدثنا أبوأسامة، عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، قلت ليحيى: قد رواه سفيان ابن عيينة، عن إبراهيم بن محمد، قال يحيى: إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة، فقلت ليحيى: فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر؟ فقال: بلى، قد سمع منه، ولكن لم يسمع هذا سفيان ابن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر».

ومع هذا فقد ذهب إلى تقوية الحديث كلًا من البيهقي في «الشعب»، فقال: «وهذه الأسانيد وإن كانت كلها ضعيفة، فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة».

وكذا قوَّاه ابن حجر كما في «الأمالي المطلقة» (ص٢٨).

الحديث الرابع:

(ص١٠٤): «أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- خطب عشية عرفة. فقال: أيها الناس: إن الله قد تطوّل عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم، وأعطى محسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنكم، إلا التبعات فيما بينكم، أفيضوا على اسم الله، وفي اليوم الثاني، قال: والتبعات فيما بينكم ضمن عوضها من عنده».

قال **الشوكاني**:

رواه أبو نعيم عن ابن عمر مرفوعًا، وقال: غريب، تفرد به عبدالعزيز بن أبي روّاد عن نافع ولم يتابع عليه[(١)].

[قال **المعلمي**: «عبدالعزيز: صدوق فاضل يهم، والخبر لا يثبت عنه، إنما يرويه إسماعيل ابن إبراهيم بن هود (وليس بالقوي كما قال الدارقطني) عن عبدالرحيم بن هارون (وهو متروك الحديث يكذب. قاله الدارقطني أيضًا) عن عبدالعزيز. ورُوي بسند آخر، فيه من لم أعرفه، عن بشار بن بكير الحنفي (وهو مجهول البتة) عن عبدالعزيز، وقد يفتري رجل فيسرق منه آخر»].

قال **الشوكاني**:

وقد أخرجه ابن حبان من طريق مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر[(٢)].

[قال **المعلمي**: «هو من طريق يحيى بن عنبسة، دجال وضاع مكشوف الأمر»].

---

(١) أخرجه: أبونعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٩٩).

(٢) «المجروحين» (٣/ ١٢٤).

قال **الشوكاني**:

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زيادات المسند، من حديث العباس بن مرداس السلمي: أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: دعا ربه عشية عرفة بالمغفرة لأمته، فأجيب[(١)].

[قال **المعلمي**: «يأتي ما فيه»].

قال **الشوكاني**:

وأخرجه عبدالرزاق في المصنَّف من حديث عبادة بن الصامت، بنحو اللفظ الأول[(٢)]، وفي إسناد أبي نعيم أيضًا عبدالرحيم. [قال **المعلمي**: «وقع في الأصلين «عبدالرحمن» خطأ»] بن هارون، متروك، وبشار بن بكير، مجهول، وفي إسناد ابن حبان: يحيى بن عنبسة، وضاع.

وفي إسناد عبدالله بن أحمد: كنانة بن عباس بن مرداس، منكر الحديث جدًّا.

[قال **المعلمي**: «الخبر رواه عبدالقاهر بن السري: قال ابن معين: صالح، وذكره يعقوب ابن سفيان في باب: من يرغب عن (الرواية عنهم) عن عبدالله بن كنانة بن عباس بن مرداس، عن أبيه، عن جده -فذكر القصة-. وعباس بن مرداس: صحابي مشهور. فأما ابنه كنانة، وعبدالله بن كنانة فلم يُذكرا إلا برواية عبدالقاهر لهذا الخبر، وبذلك ذكرهما البخاري وابن أبي حاتم.

وقال البخاري في عبدالله: «لم يصح حديثه» يعني هذا.

وذكر ابن حبان كنانة في «الضعفاء» لهذا الخبر، وقال: «حديثه منكر جدًّا لا أدري التخليط منه أو من ابنه، ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج به».

---

(١) «المسند» (٤/ ١٤).

(٢) «المصنف» (٥/ ١٧/ ح٨٨٣١).

ومع ذلك ذكر كنانة في «الثقات»، كأنه رجح عنده أن التخليط من ابنه، وهو الظاهر»]. وفي إسناد عبدالرزاق: خلاس بن عمرو، وليس بشيء.

[قال **المعلمي**: «بل هو موثق، ولكن للخبر علتان أخريان: الأولى: أنه من طريق «معمر عمن سمع، قتادة يقول: حدثنا خلاس بن عمرو عن عبادة» هكذا في القول المسدد (ص٤١) وكذلك يعلم من نقل كلام ابن حجر في اللآلئ (٢/ ٤١) فبين معمر وقتادة رجل لم يسم، الثانية: أن خلاسًا يرسل عمن أدركهم من الصحابة، ولم يصرح بالسماع من عبادة، والعلة أولى أقدح»].

قال **الشوكاني**:

وقد حكم ابن الجوزي على هذه الأحاديث بالوضع، ورد عليه ابن حجر في مؤلف[(١)]، سماه: «قوة الحِجاج في عموم المغفرة للحجّاج»، وعارضه في جرح من جرحه من رواة هذه الأحاديث، وقال: قد أخرج أبو داود في سننه[(٢)] طرفًا من حديث العباس بن مرداس، وسكت عليه، فهو صالح عنده، وقال: إنه يدخل في حد الحسن على رأي الترمذي، وأنه أخرجه ابن ماجه[(٣)]، والضياء في «المختارة»[(٤)]، وما ذكر فيها إلا ما صح، فقد صححه.

[قال **المعلمي**: «لا يخفى حال هذا الاحتجاج»].

---

(١) انظر: كلامه باستيعاب في «القول المسدد» (١/ ٣٥) وما بعدها حيث ذهب إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه.

والحديث ضعفه البخاري كما في «التاريخ» (٧/ ٢) وتوقف فيه البيهقي بما يشعر بضعفه كما في «الشعب» (١/ ٣٠٥).

(٢) «سنن أبي داود» (٥٢٣٤). بطرف منه، وليس فيه موضع الشاهد.

(٣) أخرجه: ابن ماجه مطولًا (٣٠١٣).

(٤) «المختارة» (٨/ ٣٩٨).

قال **الشوكاني**:

وقال البيهقي بعد إخراجه في «الشعب»[(١)]، إن له شواهد كثيرة، وقال: قد جاء من حديث أنس، أخرجه أبو يعلى[(٢)].

[قال **المعلمي**: «هو من طريق صالح المري عن يزيد الرقاشي، وهما تالفان»].

قال **الشوكاني**:

وجاء من حديث زيد جد عبدالرحمن بن عبدالله بن زيد. أخرجه ابن منده في كتاب الصحابة.

[قال **المعلمي**: «هو من طريق ابن أبي فديك «عن صالح بن عبدالله بن صالح، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن زيد، عن أبيه» فذكر الخبر. كذا رواه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن ابن أبي فديك، ورواه أحمد بن طاهر بن السرح عن ابن أبي فديك، فزاد: «عن جده زيد» هكذا يعلم من ترجمة زيد في أسد الغابة، وذكر ابن حجر زيدًا في الإصابة وقال: «قال البخاري: عبدالله بن صالح منكر الحديث» وذكر عبدالرحمن وأباه في «اللسان»، وذكر عن العلائي ما حاصله: أنهما مجهولان»].

قال **الشوكاني**:

ومن حديث أبي هريرة، أخرجه ابن حبان وقال: هو باطل[(٣)]. وكذا قال الدارقطني.

[قال **المعلمي**: «وزاد كما في اللآلئ «وضعه أبو عبدالغني» ومن تدبر أحاديث حجة النبي صلى الله عليه وسلم، وشدة عناية الصحابة بنقل جزئياتها، قطع أو كاد يقطع بأن هذه القصة لو وقعت كما تحكيه هذه الأخبار لنقلت متواترة.

---

(١) «شعب الإيمان» (١/ ٣٠٥/ ح ٣٤٦).

(٢) «مسند أبي يعلى» (٧/ ١٤٠/ ح ٤١٠٦).

(٣) «المجروحين» (١/ ٢٤٠) بنحوه.

هذا، وألفاظ الخبر في الروايات مختلفة في المغفرة لمن؟ ظاهر بعضها للمخاطبين، وبعضها للحجاج مطلقًا، وبعضها للأمة كلها، والمعنى الأول ليس بمنكر. والله أعلم»].

الحديث الخامس:

(ص١٢٩): «طاعة المرأة ندامة».

قال **الشوكاني**:

رواه ابن عدي عن زيد بن ثابت مرفوعًا، وفي إسناده: عنبسة بن عبدالرحمن، وليس بشيء، وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي لا يحتج به.

وقد رواه العقيلي عن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، قال: طاعة النساء ندامة.

وفي إسناده: محمد بن سليمان بن أبي كريمة.

قال العقيلي: حدث عن هشام ببواطيل لا أصل لها، منها: هذا الحديث.

وقد أخرجه أبو علي الحداد في معجمه من غير طريقه.

[قال **المعلمي**: «في سنده: أبو البختري، وهو: وهب بن وهب أحد الدجالين»].

قال **الشوكاني**:

وأخرجه ابن النجار في تاريخه أيضًا[(١)].

[قال **المعلمي**: «في سنده: خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري وهو الخيام، ساقط»].

---

(١) أخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٧٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٦٢)، والقضاعي في «مسنده» (١/ ١٦٠).

قال **الشوكاني**:

وله شاهد من حديث جابر عند ابن عساكر في «تاريخه»[(١)].

[قال **المعلمي**: «لم يذكر في اللآلئ ولا المقاصد»].

قال **الشوكاني**:

ومن حديث بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة، عن أبيه، عن جده: هلكت الرجال حين أطاعت النساء فإن في خلافهن البركة.

أخرجه الطبراني والحاكم وصححه[(٢)].

[قال **المعلمي**: «ليس بصحيح، بكار: ضعيف، وأبوه لم يوثق توثيقًا معتبرًا، والصحيح عن أبي بكر مرفوعًا «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»»].

قال **الشوكاني**:

قال في المقاصد: حديث: شاوروهن وخالفوهن. لم أره مرفوعًا، ولكن روي عن عمر: خالفوا النساء، فإن في خلافهن البركة[(٣)]، بل روي عن أنس رفعه: لا يفعلن أحدكم أمرًا حتى يستشير، فإن لم يجد من يستشيره فليستشر امرأته، ثم ليخالفها، فإن في خلافهن البركة.

وفي إسناده: عيسى [بن إبراهيم الهاشمي] ضعيف جدًّا، مع أنه منقطع[(٤)].

[قال **المعلمي**: «والخبر باطل كما لا يخفى»].

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥/ ٣٢٧).

(٢) أخرجه: أحمد في «المسند» (٥/ ٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤٢٥)، والبزار (٩/ ١٣٧)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٣)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٢٣).

(٣) أخرجه: ابن الجعد في «جعدياته» (٢٩٧١) من حديث عمر موقوفًا عليه.

(٤) عزاه في «كشف الخفاء» إلى ابن لال، والديلمي. وأعله بما أعله به الشوكاني.

الحديث السادس:

(ص١٤٩): «الربا سبعون بابًا، أصغرها كالذي ينكح أمه».

قال **الشوكاني**:

رواه العقيلي عن عبدالله بن سلام مرفوعًا[(١)].

وروى ابن حبان، من حديث ابن عباس بلفظ: من أكل درهمًا من ربا. فهو مثل ستة وثلاثين زنية، ومن نبت لحمه من السحت فالنار أولى به[(٢)].

رواه ابن عدي من حديث أنس.

ورواه الدارقطني من حديثه بنحو اللفظ الأول.

ورواه أبو نعيم من حديث عائشة والعقيلي من حديثها أيضًا.

وأخرجه أحمد في مسنده من حديث عبدالله بن حنظلة، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم-: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية»[(٣)].

وفي إسناده: حسين بن محمد بن بهرام، قال أبو حاتم: رأيته، ولم أسمع منه.

وأخرجه من حديث عبدالله بن حنظلة أيضًا: الدارقطني، بإسناد فيه ضعف.

---

(١)«الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٥٧).

(٢) «المجروحين» (١/ ٢٤٣)، وهو عند الطبراني في «الأوسط» (٢٩٤٤)، واستنكره أبوزرعة كما في «العلل» (١/ ٣٩١).

(٣) أخرجه: أحمد في «المسند» (٥/ ٢٢٥)، والبزار (٣٣٨١)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦). وصححه الضياء في «المختارة» (٩/ ٢٦٧). وقواه الحافظ في القول المسدد (١/ ٤١).

وأخرجه أحمد من قول كعب موقوفًا، قال الدارقطني: وهذا أصح من المرفوع. انتهى[(١)]. ولم يصب ابن الجوزي بإدخال هذا الحديث في الموضوعات. فحسين المذكور قد احتج به أهل الصحيح، وقد وثقه جماعة[(٢)].

[قال **المعلمي**: «لكنهم حكموا عليه بالغلط في هذا، وأشار إلى ذلك الإمام أحمد؛ إذ روى الخبر عن حسين، ثم عقبه بالرواية التي جعلته من قول كعب، وكذلك أعله أبو حاتم، راجع كتاب العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٧) وكذلك الدارقطني كما مر، على أن في صحبة عبدالله بن حنظلة نظرًا، وقد نفاها إبراهيم الحربي»].

قال **الشوكاني**:

وقد رُوي من طريق غيره عن جماعة من الصحابة، منهم من تقدم، ومنهم البراء عند الطبراني[(٣)]، وابن مسعود عند الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

[قال **المعلمي**: «في سنده: محمد بن غالب التمتامي، وهو صاحب أوهام، ولم أر الخبر عن ابن مسعود إلا من طريقه، ووقع في السند في المستدرك وتلخيصه واللآلئ: «شعبة، عن زيد، عن إبراهيم» وفيمن روى عنه شعبة: زيد العمي، وهو ضعيف، لكن أخشى أن يكون الصواب «زبيد» فالله أعلم.

وراجع علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٧١، ٣٨٧، ٣٩١) واللآلئ.

والذي يظهر لي أن الخبر لا يصح عن النبي ﷺ البتة»].

---

(١) أخرج الموقوف: أحمد في «مسنده» (٥/ ٢٢٥) عقب حديث حنظلة السابق، كأنه يشير به إلى إعلال المرفوع، كما ذكر **المعلمي**، وصحح الموقوف الدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦).

(٢) وكذا رد الحافظ ابن حجر على ابن الجوزي، وتعقبه في «القول المسدد» (ص٤١) وما بعدها.
والحديث صححه الألباني في «الصحيحة» من حديث البراء بن عازب، وسيأتي برقم (١٨٧١).
وصححه أيضًا من حديث ابن مسعود كما في «صحيح الجامع» (٥٨٥١).

(٣) «المعجم الأوسط» (٧١٥١)، وإسناده منقطع؛ فإن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة لم يسمع من البراء، وبهذا أعله أبوحاتم في «العلل» (١/ ٣٨١).

الحديث السابع:

(ص٢١٤): «إن لقيتم عشارًا فاقتلوه».

قال **الشوكاني**:

هو موضوع. قال في اللآلئ: أخرجه أحمد، وفيه ابن لهيعة ذاهب الحديث، وقال في الوجيز: في إسناده مجاهيل، وأخرجه البخاري في تاريخه، والطبراني، وابن لهيعة أخرج له مسلم.

[قال **المعلمي**: «هذا إطلاق منكر، إنما وقع لمسلم في إسناد خبرين عن ابن وهب: «أخبرني عمرو بن الحارث، وابن لهيعة» سمع مسلم الخبر هكذا، فحكاه على وجهه، واعتماده على عمرو بن الحارث فإنه ثقة، ويقع للبخاري والنسائي نحو هذا، فيكنيان عن ابن لهيعة، يقول البخاري: «وآخر» ويقول النسائي: «وذكر آخر»، ورأى مسلم أنه لا موجب للكناية، مع أن ابن لهيعة لم يكن يتعمد الكذب، ولكن كان يدلس، ثم احترقت كتبه، وصار من أراد جمع أحاديث على أنها من رواية ابن لهيعة، فيقرأ عليه، وقد يكون فيها ما ليس من حديثه، وما هو في الأصل من حديثه، لكن وقع فيه تغيير، فيقرأ ذلك عليه، ولا يرد من ذلك شيئًا، ويذهبون يروون عنه، وقد عوتب في ذلك، فقال: «ما أصنع؟ يجيئونني بكتاب، فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم».

نعم، إذا كان الراوي عنه: ابن المبارك أو ابن وهب، وصرح مع ذلك بالسماع، فهو صالح في الجملة، وليس هذا من ذاك، فأما ما كان من رواية غيرهما، ولم يصرح فيه بالسماع، وكان منكرًا، فلا يمتنع الحكم بوضعه»].

قال **الشوكاني**:

وسائر رجاله معروفون. قال السيوطي: والصواب أنه حسن[(١)].

(١) أخرجه: أحمد في «مسنده» (٤/ ٢٣٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٠١)، والبخاري في «التاريخ» (٧/ ٣٠٢).

=

[قال **المعلمي**: «هذا عجيب، فإن الخبر مع ما تقدم وقع فيه: «عن رجل من جذام»، وهذا لا يدرى من هو، وفيه تحيس بن ظبيان، وهو مجهول، وفيه عبدالرحمن ابن أبي حسان، أو عبدالرحمن بن حسان، وهو مجهول، وهو من طريق «مالك بن عتاهية، قال: سمعت النبي ﷺ» وفي الإصابة عن يحيى بن بكير، يقولون: مالك بن عتاهية سمع النبي ﷺ، وهذا ريح لم يسمع منه شيئًا»].

قال **الشوكاني**:

وروي: لا يدخل الجنة صاحب مكس -يعني العشار.

أخرجه أبو داود، وأحمد، وصححه ابن خزيمة[(١)].

الحديث الثامن:

(ص٢١٦): «من نام العصر، فاختلس عقله فلا يلومن إلا نفسه».

قال **الشوكاني**:

رواه ابن حبان عن عائشة مرفوعًا، وفي إسناده: خالد بن القاسم. كذاب[(٢)].

وقد رواه ابن عدي من طريق أخرى: من حديث عبدالله بن عمرو. وفي إسناده: ابن لهيعة. وفيه ضعف[(٣)]، وأخرجه ابن السني من حديث عائشة بإسناد آخر.

=

والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في «القول المسدد» (ص٥٩)، وتعقب ابن الجوزي في وضعه في «الموضوعات»، وقال المناوي في «الفيض» (٣/ ٣٦): «وجازف ابن الجوزي فحكم بوضعه».

(١) أخرجه: أبوداود (٢٩٣٧)، وأحمد (٤/ ١٤٣، ١٥٠)، وصححه: ابن خزيمة (٢٣٣٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣٣٩)، والحاكم على شرط مسلم (١/ ٥٦٢) وفيه عنعنة ابن إسحاق ويزيد بن أبي حبيب.

(٢) أخرجه: ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٨٢)، وفي إسناده خالد المدائني وهو متروك الحديث، وروي بإسناد آخر عن عائشة، وهو ما أخرجه ابن السني كما قال الشوكاني، وهو عند أبي يعلى في «مسنده» (٨/ ٣١٦/ ح٤٩١٨)، وفيه: عمرو بن حصين وهو متروك.

(٣) أخرجه: ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٦)، وفي إسناده أيضًا منصور بن عمار راويه عن ابن لهيعة وهو ضعيف.

وخالد المذكور قد وثقه ابن معين.

[قال **المعلمي**: «كذا قال السيوطي، وزاد «في روايته» وتلك الرواية عن ابن معين ليس فيها توثيق، وإنما فيها أن خالدًا كان أولًا حسن الظاهر ثم افتضح، وكذب خالد هذا مكشوف، وابن لهيعة تقدم الكلام فيه قريبًا، ورواية ابن السني هي من طريق عمرو بن الحصين، عن ابن علاثة، وعمرو متروك معروف برواية الموضوعات عن ابن علاثة»].

فدعوى أن الحديث موضوع مجازفة.

[قال **المعلمي**: «كلا»].

الحديث التاسع:

(ص٢١٨): «ما حسن الله خُلق رجل وخَلقه فأطعم لحمه النار»[(١)].

قال **الشوكاني**:

في إسناده: عاصم بن علي، قيل: ليس بشيء، ورُدَّ بأنه أخرج له البخاري في صحيحه، ووثقه الناس.

[قال **المعلمي**: «أورد ابن الجوزي هذا الخبر، هكذا: «ابن عدي، ثنا الحسن بن علي العدوي، ثنا لولو بن عبدالله، وكامل بن طلحة، قالا: ثنا الليث»، وقال:

---

(١) هذا الحديث ورد من حديث: أبي هريرة، أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٦٧٨٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٢٤٩)، وفي إسناده داود بن أبي الفرات، استنكر ابن عدي هذا الحديث عليه كما في «الكامل» (٣/ ٨١)، وانظر: «الميزان» (٣/ ٣٢)، و«اللسان» (٢/ ٤٢٤).

ومن حديث أنس من مالك: أخرجه: الخطيب في «التاريخ» (٣/ ٢٢٦). وفي إسناده ضعف سيوضحه **المعلمي** في تعليقه.

ومن حديث الحسن بن علي أخرجه الخطيب (١٢/ ٢٨٦).

وقال المناوي في «الفيض» (٥/ ٤٤١): «وطرقه كلها مضعفة، لكن تقوى بتعددها وتكثرها».

أما الإسناد الذي ذكره الشوكاني هنا فقد أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١١٣) كما سيأتي.

«العدوي وضاع» وهذا حق، وذكر قبله من طريق عمر بن جعفر بن مسلم (الصواب: سلم) ثنا عمرو (الصواب: عمر كما يأتي) ابن فيروز التوزي ثنا عاصم ابن علي، ثنا ليث بن سعد...».

قال ابن الجوزي: «عاصم ليس بشيء» وتعقبه السيوطي، وعاصم كما لخصه ابن حجر في التقريب «صدوق، ربما وهم» وقد حمل الذهبي في «الميزان»[(١)] تبعة هذا الخبر على الراوي عن عاصم، وتبعه ابن حجر في «اللسان»[(٢)]، قال: «عمرو بن فيروز أتي عن عاصم بن علي شيخ البخاري بخبر موضوع، لعله آفته». وفي «تاريخ بغداد» ترجمة لهذا الرجل فيمن اسمه عمر، قال (١١/ ٢١٤): «عمر بن موسى بن فيروز.. ويعرف بالتوزي...» وذكر أنه ينسب إلى جده «عمر ابن فيروز» ويروي عن عاصم ابن علي، وعنه ابن سلم، فهو صاحبنا هذا قطعًا، وأشار إلى توهينه بأن أخرج من طريقه حديثًا فيه نظر. تراه في اللآلئ (١/ ١٦)، ووقع هناك أيضًا «عمرو ابن فيروز» وأحسب ابن فيروز هذا سمع خبر العدوي، فألصقه عمدًا أو خطأ بعاصم، والخبر معدود في موضوعات العدوي»].

قال **الشوكاني**:

وروي من حديث أبي هريرة وأنس. وفي إسنادهما: مقال.

[قال **المعلمي**: «أما عن أنس فإنما رواه العدوي المذكور نفسه عن خراش، كذاب عن كذاب، نعم ذكر السيوطي المسلسل المعروف من المتأخرين بمسلسل الاتكاء، يقال فيه مع كل اسم «قرأت على... وهو متكئ» وزعم أن رجاله ثقات، وقد ذكر غيره أن فيهم مجهولين، وهو من طريق أبي العلاء محمد بن جعفر الكوفي،

(١) «الميزان» (ت٦٣٦٠).

(٢) «لسان الميزان» (٤/ ٣٧٣).

عن عاصم بن علي عن الليث، عن بكر بن الفرات عن أنس. كذا في اللآلئ، وكذا في بعض كتب المسلسلات من طريق السيوطي، ورأيته في «حصر الشارد» للشيخ محمد عابد السندي، وفيه: عن الليث، عن علي بن زيد، عن بكر بن الفرات، وهو من تركيب بعض المجهولين، ثم أورد السيوطي الخبر بسند مظلم، آخره: «محمد بن بشر بن المزلق، عن أبيه، عن جده، عن أنس».

وفي الرواة: بكر بن الحكم بن بشر بن المزلق، فيه مقال: ولم أجد أباه ولا ابنه.

وأما عن أبي هريرة، فيروى عن أبي غسان محمد بن مطرف، عن داود بن فراهيج، عن أبي هريرة. رواه هشام بن عمار، عن عبدالله بن يزيد البكري، عن أبي غسان. ورواه حميد بن داود، عن سوار بن عمارة، عن أبي غسان.

قال ابن الجوزي: داود بن فراهيج: ضعفه شعبة ويحيى.

أقول: وغيرهما، وهو صدوق في الأصل، ولكنه تغير بأخرة، وقال يعقوب الحضرمي: «ثنا شعبة عن داود، وكان قد كبر وافتقر» وهذه كلمة شديدة، وربما كانت التبعة على من دونه، هشام ثقة، ولكنه في آخر عمره صار يلقن فيتلقن، أعل أبو حاتم بهذا أحاديث عديدة، وشيخه ذاهب الحديث، قاله أبو حاتم، وحميد بن داود لم أعرفه، وسوار صدوق ربما خالف.

وزاد السيوطي خبرًا لأبي الشيخ من طريق محمد بن زياد بن زبار، عن شرقي ابن قطامى، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة، أبو المهزم متروك، وشرقي والراوي عنه ليسا بشيء.

وأورد أيضًا من ألقاب الشيرازي: «سمعت أبا بكر أحمد بن علي الفقيه يقول: ثنا هراشة [واسمه أبو بكر] بن أحمد بن علي بن إسماعيل الناقد، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي... فذكره بسند كالشمس عن عائشة.

وهراشة، والراوي عنه لم أجد لهما ترجمة، والتبعة على أحدهما.

ثم ذكر خبرًا للخطيب فيه: «عصمة بن سليمان، ثنا أحمد بن الحصين، ثنا رجل من أهل خراسان، عن محمد بن عبدالله العقيلي، عن الحسن بن علي...» رفعه، وعصمة فيه نظر، ومن بينه وبين الحسن لم أعرفهم»].

قال **الشوكاني**:

فالحديث إذا لم يكن حسنًا، فهو ضعيف، وليس بموضوع.

[قال **المعلمي**: «المدار على المعنى»]. اهـ.

الحديث العاشر:

(ص٢٢٠): «إذا بعثتم إليّ بريدًا فابعثوا حسن الوجه، حسن الاسم».

قال **الشوكاني**:

رواه العقيلي والطبراني عن أبي هريرة مرفوعًا.

في إسناده: عمر بن راشد، قيل: وليس بشيء، ورد بأنه قد وثقه جماعة[(١)].

[قال **المعلمي**: كلا، لم يوثقه أحد، غير قول العجلي: «لا بأس به» والعجلي متمسح جدًّا، وكأنه مع ذلك لم يخبر حديثه، وقد جرحه الأئمة: أحمد، ويحيى، والبخاري، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم.

روى عمر هذا الخبر عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٧٤٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٥٧).

والحديث صححه الألباني وتكلم فيه وفي طرقه باستيعاب، انظر: «السلسلة الصحيحة» (١١٨٦).

وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (١/ ٦٣): «كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم أو إليهم أو التماس الحوائج منهم فكذب مختلق وإفك مفترى وأقرب شيء في الباب... فذكر حديثنا، ثم قال: وفيه عمر ابن راشد، قال ابن حبان: يضع الحديث، وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات».

وقد رواه غيره عن يحيى، عن أبي سلمة، عن الحضرمي بن لاحق، عن النبي ﷺ، والحضرمي من صغار التابعين الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. فكأن عمر ابن راشد سمع هذا، ثم وهم فسلك به الجادة «يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة»].

قال **الشوكاني**:

وقد روي من حديث بريدة عند البزار بإسناد صحيح، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد[1].

[قال **المعلمي**: «لفظ اللآلئ: «قال الهيثمي في زوائده» فلعله في الزوائد المفردة، فإنه في مجمع الزوائد ذكر (٨/ ٤٧) خبر أبي هريرة، ولم يذكر بريدة فالله أعلم.

وقد ساق في اللآلئ سنده، وكلهم ثقات، إلا أن فيه: «قتادة عن ابن بريدة عن أبيه» وقتادة مدلس، والبزار نفسه فيه كلام، وينبغي مراجعة مسند البزار، فإني أخشى أن يكون وقع في النقل عنه وهم»].

قال **الشوكاني**:

ورواه ابن النجار عن علي مرفوعًا بلفظ: «اطلبوا حوائجكم عند صِباح الوجوه فإذا بعثتم إلي بريدًا... إلخ». وله طرق.

[قال **المعلمي**: «سند ابن النجار فيه جماعة لم أعرفهم، وفيه: «النضر بن سلمة المروزي ثنا محمد بن عبدالله بن حوشب الطائفي قال: قدم علينا سفيان بن سعيد الثوري، فحدث عن عبدالله ابن محرر، عن يزيد بن الأصم، عن علي بن أبي طالب... إلخ».

النضر بن سلمة وضاع، وعبدالله بن محرر منكر الحديث متروك، ومع هذا فالطائفي لا أُراه أدرك الثوري.

---

(١) هو في «زوائد مسند البزار».

ولابن النجار[(١)] أيضًا بسند، فيهم من لم أعرفه عن «النضر بن إسماعيل ثنا طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس... إلخ» النضر بن إسماعيل ضعيف، وشيخه هو طلحة ابن عمرو متروك هالك.

ثم ذكر[(٢)] عن الخرائطي: «ثنا علي بن حرب الطائي، ثنا أبي، ثنا عفيف بن سالم، عن الحسن بن دينار، عن أبي أمامة... إلخ، والحسن بن دينار متروك، بل قال جماعة من الأئمة: «كذاب» ولم يدرك أبا أمامة ولا أحدًا من الصحابة. وهذا يغني عن النظر فيمن دونه. ثم ذكر خبر الحضرمي المتقدم»].

الحديث الحادي عشر:

(ص٢٢٤): «من حدّث حديثًا فعطس عنده فهو حق».

قال **الشوكاني**:

رواه ابن شاهين عن أبي هريرة مرفوعًا. قيل: هو باطل، تفرد به معاوية بن يحيى، وليس بشيء[(٣)].

---

(١) أخرجه أيضًا: ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٠٧)، وإسناده تكلم فيه الشيخ **المعلمي**.

(٢) «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٠٤).

(٣) أخرجه: أبويعلى في «مسنده» (١١/ ٢٣٤/ ح٦٣٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٣/ ح٩٣٦٥).

جميعًا من حديث معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

وقال البيهقي: «وهو منكر عن أبي الزناد».

وذكره ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٠١)، والذهبي في «الميزان» في ترجمة معاوية بن يحيى، فيما استنكر عليه.

وسُئل عنه أبوحاتم كما في «العلل» لابنه (٢/ ٣٤٢) بهذا الإسناد فقال: «هذا حديث كذب» وذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٩٧)، وقال: «وفي سنده ضعف»، ونقل في (٢/ ٣٢١) تحسين النووي له.

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق ابن شاهين (٢/ ٢٧١).

ونقل السيوطي في اللآلئ تحسين النووي أيضًا (٢/ ٢٤٣).

[قال **المعلمي**: «روى هذا الخبر بقية، عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن، أبي هريرة مرفوعًا، وهو منكر جدًّا سندًا ومتنًا، ولبقية شيخان أحدهما معاوية بن يحيى الصدفي هالك، والآخر معاوية بن يحيى الأطرابلسي، ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالًا من الصدفي، ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني، وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصدفي، وأيهما الواقع في السند؟ ذهب جماعة إلى أن الأطرابلسي؛ لأنه قد عرف له الرواية عن أبي الزناد، وذهب آخرون إلى أنه الصدفي؛ لأن هذا الخبر أليق به، ولأنه قد عاصر أبا الزناد، فلا مانع أن يكون اجتمع به، وأوضح من ذلك أنه كان يشتري الصحف فيحدث بما فيها غير مبال أسمع أم لم يسمع. ويقوي هذا أن بقية مدلس، ولا يجهل أن الأطرابلسي عند الناس أحسن حالًا من الصدفي، فلو كان شيخه في هذا الخبر هو الأطرابلسي لصرح به»].

قال **الشوكاني**:

قال في اللآلئ: قلت: أخرجه الحكيم الترمذي، وأبو يعلى، وابن عدي، والطبراني في الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان، من طريق معاوية المذكور.

وقد روى نحوه: الطبراني عن أنس مرفوعًا[1]

[قال **المعلمي**: «شيخ الطبراني لا يعرف، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٥٩) «لم أعرفه» وفيه «عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس» وعمارة ضعيف وخاصة في روايته عن ثابت، لأن ثابتًا تغير بأخرة، وكأن عمارة كان صغيرًا حين سمع منه، فقد ذكروا أنه آخر أصحابه موتًا»].

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٣٣٦٠)، وقال في «مجمع الزوائد» (٨/ ٥٩): «رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه جعفر بن محمد بن ماجد ولم أعرفه، وعمارة بن زاذان وثقه أبوزرعة وجماعة، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٩٧)، وقال: «وفي سنده ضعف».

وقد حسّن حديث أبي هريرة: النووي.

[قال **المعلمي**: «بنى النووي على أن «كل إسناده ثقات متقنون» وقد علمتَ أن شيخ بقية ليس كذلك، بل هو هالك، والذين استنكروا الخبر من الأئمة أعلمُ بالحديث ورواته من النووي. هذا وقد ذكر في «اللآلئ»[1] روايات أخرى للحكيم الترمذي بأسانيد واهية، من قول عمر، وأبي رهم السمعي، وعطاء، وقال عن الحكيم: «ثنا محمد بن بقية عن رجل سماه، قال حدثني الرويهب السلمي قال: قال رسول الله ﷺ...» إلخ.

وهذه أشياء لا تستحق الذكر، ثم ذكر سندًا مسلسلًا بالكذابين ووقع في النسخة تحريف، وأحسبه هكذا «الفضل بن محمد» الباهلي الأنطاكي كذاب «ثنا سليمان بن سلمة ابن عبد الجبار الحمصي» الخبائري كذاب «ثنا يعقوب بن الجهم الخراساني» كذا، والمعروف الحمصي بلديّ الخبائري وفي طبقة شيوخه، فلعل أصله خراساني، وهو كذاب «ثنا عمر» أرى الصواب: عمرو «بن جرير» كوفي كذاب «عن عبدالعزيز عن أنس قال: عطس عثمان بن عفان عند رسول الله ﷺ ثلاث عطسات... إلخ».

وإنما ذكرت هذا ليعرف أن غالب ما ينفرد به الحكيم الترمذي هو من هذه الأكاذيب. وله ترجمة في لسان الميزان (٥/ ٣٠٨).

ثم ذكر السيوطي أخبارًا أخرى في العطاس، منها: عن أبي رهم السمعي «إن مما يستجاب به عند الدعاء العطاس» وفي رواية «من سعادة المرء العطاس عند الدعاء».

---

(١) اللآلئ المصنوعة (٢/ ٢٤٣) وما بعدها.

وأبو رهم تابعي، والسند إليه غير صحيح[(١)]، ومنها: «ما عطس عاطس في قوم إلا نزلت عليهم سكينة... إلخ» وفي السند أحمد بن محمد بن عمران الجندي، وأصرم بن حوشب: كذابان، وغيرهما. وثالثها «من السعادة العطاس عند الدعاء» وفي سنده مجاهيل وضعفاء[(٢)]. قال في اللآلئ «قال البيهقي هذا إسناد فيه ضعف»]. اهـ.

الحديث الثاني عشر:

(ص٢٤٠): «أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يقول في دعائه: «اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين».

قال **الشوكاني**:

رواه الدارقطني عن أبي سعيد مرفوعًا، وفي إسناده: يزيد بن سنان عن أبي المبارك، والأول متروك، والثاني مجهول.

قال في اللآلئ: أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعبدالله بن سعيد قالا: حدثنا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن سنان، به، قال: ويزيد بن سنان قال فيه أبو حاتم: محله الصدق[(٣)].

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٩٦).
وقال في «المجمع» (٤/ ١٨١): «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات وفي بعضهم كلام لا يضر».

(٢) أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٥/ ح٩٣٦٩).

(٣) أخرجه: ابن ماجه (٤١٢٦)، وعبد بن حميد (١/ ٣٠٨)، والخطيب في «التاريخ» (٤/ ١١١) من حديث يزيد ابن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد.
واستنكره الذهبي في ترجمة يزيد بن سنان من الميزان (٥٢٩٣)، وقال في ترجمة أبي المبارك (٥٦٥): «قيل لا يدري من هو وخبره منكر،... ثم ساق الحديث، وقال: «وأبوالمبارك لا تقوم به حجة لجهالته».

[قال **المعلمي**: «تتمة كلام أبي حاتم: «والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به» وقال النسائي: «ضعيف متروك الحديث» وقال أيضًا: «ليس بثقة» وقال ابن عدي: «له حديث صالح» وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ، والكلام فيه كثير. وشيخه في هذا الخبر أبو المبارك مجهول، وذِكر ابن حبان له في الثقات لا يخرجه عن ذلك»].

قال **الشوكاني**:

وقال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي: أساء ابن الجوزي بذكره له في الموضوعات[(١)]. وأقول: لم يذكر صاحب اللآلئ ما يدفع جهالة أبي المبارك.

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث أبي سعيد من غير طريقها. وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي. ورواه البيهقي في سننه من حديثه بنحوه[(٢)].

[قال **المعلمي**: «ليس في رواية الحاكم «وأمتني مسكينًا» ولا هي ولا قوله «أحيني مسكينًا» في رواية البيهقي، وعندهما زيادة في آخره، وكذا في أوله، على أنها من قول أبي سعيد، والخبر عندهما من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن عطاء، عن أبي سعيد، وخالد ضعيف جدًّا، اتهمه ابن معين بالكذب، وأبوه فيه ضعف»].

---

(١) قال بنحوه ابن حجر في «التلخيص» (٣/ ١٠٩).

(٢) أخرجه: الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٥٨)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٣٨٩) من وجه آخر عن عطاء، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وأخرجه: ابن عدي من هذا الوجه (٣/ ١٢) وعدَّه من مناكير خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك، وهو راويه عن عطاء.

قال **الشوكاني**:

ورواه الترمذي في سننه من حديث أنس[(١)]. وقال: الحارث منكر [الحديث] يعني: الحارث بن النعمان المذكور في إسناه. قال في اللآلئ: وهذا لا يقتضي الوضع.

[قال **المعلمي**: «القائل «منكر الحديث» هو البخاري، وهي من أشد الصيغ عنده»].

قال **الشوكاني**:

وأخرجه تمام في فوائده من حديث عبادة، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه، والطبراني والبيهقي في سننه، والضياء في المختارة وصححه[(٢)].

[قال **المعلمي**: «في سنده عبيد بن زياد الأوزاعي، مجهول»].

ورواه الشيرازي في الألقاب من حديث ابن عباس.

[قال **المعلمي**: «فيه من لم أعرفه، وطلحة بن عمرو، وهو هالك»].

قال **الشوكاني**:

وقال ابن حجر في «التلخيص»: هذا الحديث رواه الترمذي من حديث أنس، وإسناده ضعيف. ورواه ابن ماجه من حديث أبي سعيد، وهو ضعيف أيضًا.

وله طريق أخرى في «المستدرك» من حديث عطاء عنه. ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت.

---

(١) أخرجه: الترمذي (٢٣٥٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٣)، وفي «الشعب» (١٤٥٣).
من حديث ثابت بن محمد بن العابد، عن الحارث بن النعمان الليثي، عن أنس مرفوعًا به.
وأورده بن الجوزي في الموضوعات من هذا الوجه (٢/ ٣٢٨)، وضعفه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٢٧٤).

(٢) أخرجه: الضياء في «المختارة» (٨/ ٢٧٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٢).
وأشار البيهقي إلى ضعفه، وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/ ١٦١): «لا أعلم له علة».

وأسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في «الموضوعات»، وكأنه أقدم عليه لما رآه مباينًا للحال التي مات عليها النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لأنه كان مكفيًا. قال البيهقي: «ووجهه عندي أنه سأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى الإخبات والتواضع». انتهى[1].

[قال **المعلمي**: «لم يكن ﷺ مسكينًا قط بالمعنى الحقيقي، أما في صغره فقد ورث من أبويه أشياء، ثم كفله جده وعمه، ثم لما كبر أخذ يتجر، ويكسب المعدوم، ويعين على نوائب الحق كما وصفته خديجة رضي الله عنها، وقد امتن الله عليه بقوله **(وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ)** والعائل المقل، لم يكن ليسأل الله تعالى أن يزيل عنه هذه النعمة التي امتن بها عليه.

أما ما كان يتفق من جوعه وجوع أهل بيته بالمدينة فلم يكن ذلك مَسْكنة، بل كان يجيئه المال الكثير فينفقه في وجوه الخير منتظرًا مجيء غيره، فقد يتأخر مجيء الآخر وليس هذا من المسكنة»]. اهـ.

الحديث الثالث عشر:

(ص٢٤٣): «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله».

قال **الشوكاني**:

رواه ابن عرفة عن أبي سعيد مرفوعًا. في إسناده: محمد بن كثير الكوفي، وهو ضعيف جدًّا[2].

---

(١) الحديث صححه الألباني في «الصحيحة» (٣٠٨) من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري، واستوعب طرق الحديث في «الإرواء» (٨٦١) وصححه.

وقال ابن تيمية عن الحديث جملة: «ضعيف لا يثبت».

انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٨٢)، وانظر أيضًا: (١٧/ ١٣٠) (١٨/ ٣٢٦).

(٢) أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٧٨٤٣)، وأبوالحسين الصيداوي في «معجم الشيوخ» (١٩١)، =

وقد ذكره ابن القيم في موضوعاته، من حديث ابن عمر بإسناد فيه متروكان[(١)].

ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة[(٢)].

قال في اللآلئ: قلت: الحديث حسن صحيح.

[قال **المعلمي**: «كلا، وسيأتي البيان»].

قال **الشوكاني**:

أما حديث ابن عمر: فأخرجه ابن جرير في تفسيره.

=

وأبونعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٨٢)، والعقيلي (٤/ ١٢٩). جميعًا من طريق محمد بن كثير الكوفي، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا به، والحديث عده العقيلي، والذهبي من مناكير محمد بن كثير الكوفي، كما في «الميزان» (ت٨٠٠٣)، وتبعه صاحب اللسان (٥/ ٣٥١).

وتابع محمدَ بن كثير عليه: مصعبُ بن سلام عند البخاري في «التاريخ» (٧/ ٣٥٤)، والترمذي (٣١٢٧)، وقال: «هذا حديث غريب».

ساق العقيلي عقب رواية محمد بن كثير بإسناده: عن سفيان عن عمرو بن قيس الملائي قال: كان يقال: «... فذكره».

قال العقيلي: «وهذا أولى» يعني: بالصواب من رواية محمد بن كثير.

وقال الخطيب في «التاريخ» (٣/ ١٩١): «وهو غريب من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد، لا نعلم رواه غير عمرو بن قيس الملائي، وتفرد به محمد بن كثير عن عمرو بن قيس، وهو وهم، والصواب ما رواه سفيان عن عمرو بن قيس الملائي قال: «كان يقال... فذكره».

(١) أخرجه: أبونعيم في «الحلية» (٤/ ٩٤) من حديث ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعًا به. وقال: «غريب من حديث ميمون لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

والمتروكان هما: أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي، وفرات بن السائب.

(٢) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٠٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٨٧)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢/ ١٦٠)، وأبونعيم في «الحلية» (٦/ ١١٨)، وابن عدي (٦/ ٤٠٦) جميعًا من حديث عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة به.

قال في «المجمع» (١٠/ ٢٦٨): «وإسناده حسن».

والحديث ضعفه الألباني: ووهى طرقه كلها كما في «الضعيفة» (١٨٢١).

وأما حديث أبي سعيد: فأخرجه البخاري في تاريخه، والترمذي من غير طريق محمد بن كثير المذكور.

وأما حديث أبي أمامة: فإن إسناده على شرط الحسن. هذا معنى كلام صاحب اللآلئ. وعندي أن الحديث حسن لغيره، وأما صحيح فلا.

[قال **المعلمي**: «كلا، وسيأتي بيانه»].

قال **الشوكاني**:

ومن شواهده: ما أخرجه ابن جرير في تفسيره من حديث ثوبان بنحوه[(١)]، وما أخرجه ابن جرير أيضًا والبزار، وابن السني، وأبو نعيم في الطب من حديث أنس بنحوه[(٢)].

[قال **المعلمي**: «أما عن ابن عمر فمداره على الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران. وقد قال الإمام أحمد في الفرات: «يتهم بما يتهم به محمد بن زياد الطحان في روايتهما عن ميمون»، وقال في الطحان: «كذاب خبيث أعور يضع الحديث».

وأما حديث أبي سعيد: فغايته بعد اللتيا والتي أن يكون الراجح صحته عن عطية العوفي، وعطية فيه كلام كثير، لخصه ابن حجر في التقريب بقوله: «صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا ومدلسًا» وذكروا من تدليسه: أنه كان يسمع من الكلبي الكذاب المشهور أشياء يرسلها الكلبي عن النبي ﷺ، فيذهب عطية فيرويها عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، واصطلح مع نفسه أنه كنى الكلبي بأبي سعيد، فيظن الناس

---

(١) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٤/ ٤٧).

(٢) أخرجه: ابن جرير في «التفسير» (١٤/ ٤٦)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٣٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١١٦).

وقال في «المجمع»: «إسناده حسن»، وحسنه أيضًا العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٤٢).

أنه رواها عن أبي سعيد الخدري الصحابي، وربما سمع بعضهم منه شيئًا من ذلك فيذهب يرويه، ويزيد «الخدري» بناء على ظنه.

ولم يذكر في اللآلئ في هذا الخبر إلا قوله: «عطية عن أبي سعيد قال: قال النبي ﷺ».

فهذه الطريق تالفة كسابقتها.

وأما عن أبي أمامة فتفرد به بكر بن سهل الدمياطي، عن عبدالله بن صالح كاتب الليث، وبكر بن سهل ضعفه النسائي، وهو أهل ذلك فإن له أوابد، وعبدالله بن صالح أُدخلت عليه أحاديثُ عديدة، فلا اعتداد إلا بما رواه المتثبتون عنه بعد إطلاعهم عليه في أصله الذي لا ريب فيه، وعلى هذا حُمل ما علَّقه عنه البخاري.

فتفرد بكر بن سهل عن عبدالله بن صالح بهذا الخبر الذي قد عُرف برواية الضعفاء له من طرق أخرى يوهنه حتمًا.

وأما عن ثوبان فهو من طريق سليمان بن سلمة الخبائري، عن المؤمن بن سعيد، عن أسد بن وداعة، عن وهب بن منبه، عن طاوس، عن ثوبان.

أسد: ناصبي بغيض، كان هو ورهط معه يقعدون يسبون عليًا ﷺ، وكان ثور بن يزيد يقعد معهم ولا يسب، فكانوا إذا قرموا؟ للسب سبوا، ويلحون على ثور أن يشركهم فيأبى فيجرون برجله.

والمؤمل، قال أبو حاتم: «منكر الحديث» وكذا قال ابن حبان، وزاد: «جدًّا».

والخبائري كذاب.

وأما عن أنس فتفرد به أبو بشر بكر بن الحكم المزلق، عن ثابت، عن أنس رفعه: «إن لله ﷻ عبادًا يعرفون الناس بالتوسم».

والمزلق قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه وليسوا من أهل الجرح والتعديل: «كان ثقة» يريدون أنه كان صالحًا خيرًا فاضلًا. أما الأئمة، فقال أبو زرعة: «ليس بالقوي».

أقول: وهو مقل جدًّا من الحديث، فإذا كان مع إقلاله ليس بالقوي، ومع ذلك تفرد بهذا عن ثابت، عن أنس، فلا؟(فالذي) ينبغي وهنه.

وذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» أنه حسن، وهذا بالنظر إلى حال المزلق في نفسه.

فأما إذا نظرنا إلى تفرده، مع إقلاله، ومع قول أبي زرعة: «ليس بقوي» فلا أراه يستقيم الحكم بحسنه، وإن كان معناه صحيحًا. والله أعلم»]. اهـ.

الحديث الرابع عشر:

(ص٢٦٥): «لا تظهر الشماتة لأخيك، فيرحمه الله ويبتليك».

قال **الشوكاني**:

قال في الذيل: لا يصح. وقال الصنعاني: موضوع.

وقال في الوجيز: هو من حديث واثلة بن الأسقع، وفيه: عمر بن إسماعيل، كذاب.

وقد أخرجه البيهقي من طريقه[(١)]، وقد تابعه أمية بن القاسم عن حفص بن غياث، وقال الترمذي: حسن غريب، وله شاهد عن ابن عمر[(٢)].

وفي لفظ: فيعافيه الله، مكان فيرحمه الله.

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٥٣)، وفي الأوسط (٧٣٣٩)، والترمذي (٢٥٠٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٥٥) (٢/ ٢١٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٩٩).
جميعًا من حديث حفص بن غياث، عن برد بن سنان، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا به.
قال ابن حبان: «وهذا حديث لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ».
وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».
وذهب إلى تقوية هذا الحديث وتحسينه الكناني في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٦٩)، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٣٥٦).

(٢) المذكور في «اللآلئ» و«تنزيه الشريعة» أن الشاهد من حديث عبدالله بن عباس، وعزياه إلى الخطيب في «المتفق والمفترق»، وساق السيوطي الإسناد، وقال صاحب: «تنزيه الشريعة»: «وفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني وهو ضعيف» كما سيأتي.

[قال **المعلمي**: «أما عمر بن إسماعيل فهالك، وأما أمية بن القاسم: فذكروا أن الصواب «القاسم بن أمية» ذكر الرازيان أنه صدوق، وقال ابن حبان: «يروى عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة» ثم ساق له هذا الحديث، وقال: «لا أصل له من كلام النبي ﷺ».

قال ابن حجر: «شهادة أبي زرعة وأبي حاتم أنه صدوق أولى».

أقول: بل الصواب تتبع أحاديثه، فإن وجد الأمر كما قال ابن حبان ترجح قوله، وبان أن هذا الرجل تغيرت حاله بعد أن لقيه الرازيان، وإلا فكونه صدوقًا لا يدفع عنه الوهم، وقد تفرد بهذا، وفي اللآلئ أنه قد روى عن السري بن عاصم، وعن فهم بن حيان، كل منهما عن حفص بن غياث، كما قال عبدالرحمن، أقول: لم يبين السند إليهما، والسري يسرق الحديث، فهذا من ذاك، وفهد واه متروك، إما أن يكون سرقه، وإما أدخل عليه، قال: «وله شاهد من حديث ابن عباس». وساق بسند فيه من لم أعرفه «عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة عن ابن عباس» فذكره، ثم قال: «إبراهيم ضعيف» أقول: جدًّا، وربما كان البلاء ممن دونه»]. اهـ.

الحديث الخامس عشر:

(ص٢٩٨): «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة، لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، ومن قرأها حين يأخذ مضجعه، آمنه الله على داره، ودار جاره، ودويرات حوله».

قال **الشوكاني**:

رواه الحاكم عن علي ﷺ مرفوعًا، وفي سنده: حبة العرني، ونهشل بن سعيد، كذابان.

قال في اللآلئ: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» عن الحاكم، وقال: إسناده ضعيف[1].

---

(١) «الشعب» (٢/ ٤٥٨/ ح٢٣٩٥)، وقال: «إسناده ضعيف».

وقد رواه الدارقطني عن أبي أمامة مرفوعًا بدون قوله: ومن قرأها حين يأخذ مضجعه... إلخ.

وقد أدخله ابن الجوزي في الموضوعات[١].

وتعقبه ابن حجر في تخريج أحاديث المشكاة، وقال: غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات، وهو من أسمج ما وقع له.

قال في اللآلئ: وقد أخرجه النسائي، وابن حبان في صحيحه، وابن السني في عمل اليوم والليلة، وصححه الضياء في المختارة[٢].

[قال **المعلمي**: «مدار الحديث على محمد بن حمير، رواه عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة، وابن حمير موثق، غمزه أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، وأخرج له البخاري في الصحيح حديثين، قد ثبتا من طريق غيره، وهما من روايته عن غير الألهاني، فَزَعْمُ أن هذا الحديث على شرط البخاري غفلة.

وفي اللآلئ: أن الدمياطي ذكر له شواهد، منها عن علي، وقد ذُكر في الأصل، ومنها عن ابن عمرو، والمغيرة، وجابر، وأنس. قال: «من الطرق التي ما نريدها» يعني لسقوطها، ثم عاد فذكر الذي عن المغيرة، وأنه من طريق «هاشم بن هاشم، عن عمر بن إبراهيم، عن محمد، عن المغيرة بن شعبة» رفعه، وأن أبا نعيم قال: «غريب من حديث المغيرة ومحمد، تفرد به هاشم، عن عمر عنه».

---

(١) (١/ ١٧٦)، وقال: «هذا حديث لا يصح».

(٢) أخرجه: النسائي في «الكبرى» (٩٩٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٠٦٨)، وفي «الكبير» (٨/ ١١٤)، ومن طريق الدارقطني وسنده.

ونقل ابن الجوزي قول الدارقطني: «غريب من حديث الألهاني عن أبي أمامة تفرد به محمد بن حمير عنه».

ونقل السيوطي عن الحافظ الدمياطي تقوية الأحاديث وقوله: «إذا انضمت هذه الأحاديث بعضها لبعض أخذت قوة».

والحديث صححه الألباني في «الصحيحة» (٩٧٢).

ثم ذكر عن الدمياطي أن محمدًا هو محمد بن كعب، وأن عمر بن إبراهيم، هو أبو حفص العبدي البصري، يعني: المترجم في التهذيب.

أقول: وهم الدمياطي ومن تبعه؛ إنما هذا عمر بن إبراهيم بن محمد بن الأسود، له ترجمة في الميزان، واللسان، وهو مجهول، ذكره ابن حبان في الثقات، على عادته في ذكر المجاهيل، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر له خبرًا آخر لهذا السند نفسه، لم يتابع عليه، والمجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما، فهو تالف، ثم ذكر من طريق محمد بن الضوء بن الصلصال بن الدلهمس، عن أبيه عن جده مرفوعًا، ومحمد ابن الضوء كذاب فاجر»[(١)]. اهـ.

الحديث السادس عشر:

(ص٣٠٢): «من قرأ يس ابتغاء وجه الله غفر له».

قال **الشوكاني**:

رواه البيهقي عن أبي هريرة مرفوعًا. وإسناده على شرط صحيح.

[قال **المعلمي**: «مداره على الحسن عن أبي هريرة، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة، فالخبر منقطع، مع أن في سنده إلى الحسن مقالًا، جاء عنه بسند فيه أبو بدر شجاع بن الوليد، وهو صدوق له أوهام، لم يخرج له البخاري إلا حديثًا واحدًا، قد توبع فيه شيخه، وكذلك مسلم أخرجه له في المتابعات ونحوها.

وبسند آخر فيه «المبارك بن فضالة عن أبي العوام» والمبارك يخطئ ويدلس ويسوى، وأبو العوام كثير المخالفة والوهم.

وبسند فيه محمد بن زكريا الغلابي يضع.

(١) هذا الإسناد الأخير أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٢/ ٤٥٥/ ح٢٣٨٥).

وآخر فيه أغلب بن تميم تالف.

وثالث فيه جسر بن فرقد تالف.

وأَشَفُّ هذه الأسانيد سند أبي بدر، وهو الذي زعم السيوطي أنه على شرط الصحيح، وقد علمت ما فيه. والله أعلم»]. اهـ.

قال **الشوكاني**:

وأخرجه أبو نعيم. وأخرجه الخطيب[(١)]، فلا وجه لذكره في كتب الموضوعات.

الحديث السابع عشر:

(ص٣٢٢): «ذهبت لقبر أمي، فسألت الله أن يحييها فأحياها فآمنت بي، وردّها الله تعالى».

قال **الشوكاني**:

رواه الخطيب عن عائشة مرفوعًا، ورواه ابن شاهين عنها[(٢)].

قال ابن ناصر: هو موضوع. وفي إسناده: محمد بن زياد النقاش، ليس بثقة، وأحمد بن يحيى الحضرمي، ومحمد بن يحيى الزهري، مجهولان.

قال ابن حجر في اللسان[(٣)]: أما محمد بن يحيى فليس بمجهول، بل معروف[(٤)].

---

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٤٨٠/ح٢٤٦٣)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٢٥٥)، والطيالسي في «مسنده» (٢٤٦٧)، وأبونعيم في «الحلية» (٢/ ١٥٩).

(٢) أخرجه ابن شاهين في: «الناسخ والمنسوخ» (٦٥٦)، ونقل في «اللآلئ» (١/ ٢٤٥) حُكم الحافظ ابن ناصر بالوضع، ونقله من قبله ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٠).

(٣) «لسان الميزان» (٥/ ٤٢٠).

(٤) تمام كلام ابن حجر والذي حذفه السيوطي: «له ترجمة جيدة في تاريخ مصر لأبي سعيد بن يونس، ورماه الدارقطني بالوضع»! ثم عاد السيوطي يرد كلام ابن الجوزي في تجهيله بقوله (١/ ٢٦٧): «هو ضعيف ما رمي بكذب»!!!

وقال في الميزان[(١)]: في ترجمة أحمد بن يحيى الحضرمي: روى عن حرملة التجيبي، ولينه ابن يونس. وأما النقاش: فقال الذهبي: صار شيخ المقرئين في عصره، على ضعف فيه.

وقد أطال في اللآلئ الكلام على هذا الحديث. وقال: الصواب الحكم عليه بالضعف لا بالوضع. قال: وقد ألفت في ذلك جزءًا.

[قال **المعلمي**: «كثيرًا ما تجمح المحبة ببعض الناس، فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وُفِّقَ علم أن ذلك منافٍ للمحبة المشروعة، والله المستعان.

والنقاش: كذاب وضاع، راجع كلام الذهبي في ذلك، في ترجمة محمد بن مسعر، من الميزان، وكذلك محمد بن يحيى الزهري، ترجمته في لسان الميزان (٥/ ٤٢٠) رقم (١٣٨٠)، وراجع اللسان (٤/ ٩١) رقم (١٧١)، و(٤/ ١٩٢) رقم (٥١٠)، (٥/ ٣٩٨) رقم (١٢٩٥)»]. انتهى.

قال **الشوكاني**:

وفي بعض ألفاظ الحديث: أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: سأل ربه أن يحيى أبويه، وأحياهما فآمنا به، ثم أماتهما.

وقد أخرج أحمد من حديث أبي رزين العقيلي، قال: قلت: يا رسول الله، أين أمي؟ قال: أمك في النار. قال: فأين من مضى من أهلك؟ قال: أما ترضى أن تكون أمك مع أمي؟[(٢)].

[قال **المعلمي**: «في هذا المعنى أحاديث ثابتة بعضها في الصحيح، ولابن حجر كلام قريب»]. اهـ.

---

(١) «الميزان» ترجمة (٩٩٠)، وقال ذلك في «أحمد بن أبي يحيى الحضرمي».

(٢) أخرجه: أحمد (٤/ ١١)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٨).

الحديث الثامن عشر:

(ص٣٤٨): «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قال **الشوكاني**:

رواه الخطيب عن ابن عباس مرفوعًا. ورواه الطبراني، وابن عدي، والعقيلي، وابن حبان عن ابن عباس أيضًا مرفوعًا.

وفي إسناد الخطيب: جعفر بن محمد البغدادي، وهو متهم.

وفي إسناد الطبراني: أبو الصلت الهروي عبدالسلام بن صالح، قيل: هو الذي وضعه.

وفي إسناد ابن عدي: أحمد بن سلمة الجرجاني، يحدث عن الثقات بالأباطيل.

وفي إسناد العقيلي: عمر بن إسماعيل بن مجالد، كذاب.

وفي إسناد ابن حبان: إسماعيل بن محمد بن يوسف، ولا يحتج به.

وقد رواه ابن مردويه عن علي مرفوعًا. وفي إسناده: من لا يجوز الاحتجاج به.

ورواه أيضًا ابن عدي عن جابر مرفوعًا بلفظ هذا -يعني: عليًا- أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله. أما مدينة العلم وعلي بابها. فمن أراد العلم فليأت الباب.

قيل: لا يصح. ولا أصل له، وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة، وجزم ببطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره[(١)].

---

(١) والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٥٩)، والكتاني في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٧٧)، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٢٩٩).
وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح».

وأجيب عن ذلك: بأن محمد بن جعفر البغدادي الفيدي، قد وثقه يحيى بن معين، وأن أبا الصلت الهروي قد وثقه ابن معين والحاكم. وقد سئل يحيى عن هذا الحديث، فقال: صحيح. وأخرجه الترمذي عن علي ﷺ مرفوعًا. وأخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن عباس مرفوعًا. وقال: صحيح الإسناد.

قال الحافظ ابن حجر: والصواب خلاف قولهما معًا، يعني: ابن الجوزي، والحاكم. وأن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب. انتهى. وهذا هو الصواب؛ لأن يحيى بن معين، والحاكم قد خولفا في توثيق أبي الصلت ومن تابعه، فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحًا، بل حسنًا لغيره، لكثرة طرقه كما بيناه، وله طرق أخرى ذكرها صاحب اللآلئ وغيره[1].

(١) أخرجه: الحاكم وصححه (٣/ ١٣٧)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٦٥)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٤٨) من حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا به.

وتابع أبا الصلت عليه كل من:

أحمد بن سلمة أبوعمرو الجرجاني عند ابن عدي (١/ ١٨٩)، والحسن بن علي بن راشد عنده أيضًا (٢/ ٣٤١)، وجعفر بن محمد البغدادي عند الخطيب في «التاريخ» (٧/ ١٧٢)، والقاسم بن سلام عند ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٥١) كلهم عن أبي معاوية بإسناده به.

والحديث أجمع الأئمة على نكارته ووهائه، وهذا الحديث مما تفرد به أبوالصلت الهروي عن أبي معاوية بهذا الإسناد، وتكلم فيه الأئمة من أجله، وقد رواه غير واحد عن أبي معاوية إلا أن العلماء يرون أنه حديث أبي الصلت. وكل من رواه عن أبي معاوية إنما سرقه من أبي الصلت.

راجع كلام ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٨٩) (٢/ ٣١٤) (٣/ ٤١٢).

والحديث استنكره الإمام أحمد فيما نقل ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٦٤)، وابن معين كما في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٠٣).

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٤٩-١٥٠): «ولا يصح في هذا المتن حديث».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» بجميع طرقه (١/ ٢٦٣-٢٦٤): «هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٥١): «هذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ».

[قال **المعلمي**: «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته، وله لفظان:

الأول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

والثاني: «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها، وأنظر فيما عدا ذلك على ثلاثة مقامات:

المقام الأول: سند الخبر الأول إلى أبي معاوية، والثاني: إلى شريك.

روى الأول عن أبي معاوية: أبو الصلت عبدالسلام بن صالح، وقد تقدم حال أبي الصلت في التعليق (ص٢٩٢) وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى الرضا وحاشاه، وتبعه محمد بن جعفر الفيدي، فعدَّه ابن معين متابعًا، وعده غيره سارقًا، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم.

وروى جعفر بن درستويه، عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، عن ابن معين في هذا الخبر قال: «أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديمًا ثم تركه» وهذه شهادة قوية.

لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظنًا، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية، وهما ممن سمع منه قديمًا، وأكثر أصحاب أبي معاوية لا يعرفونه، فوقع في ظنه ما وقع.

هذا مع أن ابن محرز له ترجمة في تاريخ بغداد لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه. نعم: ثَمَّ ما يشهد لحكايته، وهو ما في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد من كتاب ابن أبي حاتم، أنه حدث بهذا عن أبي معاوية،

فذكر ذلك لابن معين، فقال: «قل له: يا عدو الله... إنما كتبت عن أبي معاوية ببغداد، ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد».

وروى اللفظ الثاني: محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك. وابن الرومي، ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم: «صدوق قديم روى عن شريك حديثًا منكرًا» يعني هذا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: «لين الحديث» ووهم من زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما، وأخرجه الترمذي من طريقه، ثم قال: «غريب منكر»، ثم قال: وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه «الصنابحي».

فزعم العلائي أن هذا ينفي تفرد ابن الرومي، ولا يخفى أن كلمة «بعضهم» تصدق بمن لا يعتد بمتابعته، ولم يذكر في اللآلئ أحدًا رواه عن شريك غير ابن الرومي إلا عبدالحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، فالحق أن الخبر غير ثابت عن شريك.

المقام الثاني: على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك، وشريكًا حدث بهذا، فإنما جاء ذاك عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد» وجاء هذا عن «شريك عن سلمة بن كهيل» وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ.

فإن قيل: إنما ذُكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهي طبقة من «احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح».

قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقًا، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتًا من طريق أخرى، ونحو ذلك، كشأنهما فيمن أخرجا له ممن فيه ضعف.

وقد قرر ابن حجر في «نخبته» و«مقدمة اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا بحث، لكنه حَق فيما إذا كان مع بدعته مدلسًا، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في تاريخه الصغير (ص٦٨)، خبرًا رواه الأعمش، عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله: «والأعمش لا يدرى، سمع هذا من سالم أم لا، قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش أنه قال: «نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذوها دينًا».

ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة؛ لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش، من تهذيب التهذيب: «قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش، عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني، كما سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه، في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش، عنه: حدثنيه ليث [بن أبي سليم] عن مجاهد».

أقول: والقتات وليث، ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليسًا، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح، كما مر في التعليق (ص٣١٥).

ويتأكد وهن الخبر بأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول إنه حدث به قديمًا، ثم كف عنه، فلولا أنه علم وهنه لما كف عنه، والخبر عن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي من طريق ابن الرومي «عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي»، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي، والخبر في اللآلئ من وجه آخر، عن ابن الرومي نفسه. وعن عبدالحميد بن بحر،

بإسقاط سويد ابن غفلة، وفيها (١/ ١٧١) «قال الدارقطني: حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، فلم يسنده، وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي».

فالحاصل أن الخبر إن ثبت عن أبي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد، وأن المروي عن شريك، لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه، والاضطراب الذي لا يوثق منه على شيء.

وفي اللآلئ طرق أخرى، قد بين سقوطها، وأخرى سكت عنها، وهي:

(أ) للحاكم بسند إلى جابر، فيه أحمد بن عبدالله بن يزيد الحراني، المؤدب، المترجم في اللسان (١/ ١٩٧) رقم (٦٢٠)، قال ابن عدي: «كان بسامرا يضع الحديث».

(ب) لعلي بن عمر الحربي السكري، بسند إلى علي، فيه «إسحاق [بن محمد] بن مروان «عن أبيه» وهما تالفان، مترجمان في اللسان، وفيه بعد ذلك من لم أعرفه، وفي آخره «سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة» شيعيان متروكان.

(ج) للفضلي، بسند إلى جابر، فيه من لم أعرفه عن «الحسين بن عبدالله التميمي» أراه الحسين بن عبيدالله، المترجم في اللسان (٢/ ٢٩٦) وهو مجهول واهٍ «ثنا خبيب» صوابه: «حبيب بن النعمان» شيعي مجهول، ذكر في اللسان أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة.

(د) للديلمي بسند إلى سهل بن سعد، عن أبي ذر، فيه من لم أعرفه، عن «محمد بن علي ابن خلف العطار» متهم، ترجمته في اللسان (٥/ ٢٨٩) رقم (٩٨٨)، ثنا موسى بن جعفر ابن إبراهيم...» تالف، ترجمته في اللسان (٦/ ١١٤) «ثنا عبدالمهيمن بن العباس» متروك.

المقام الثالث: النظر في المتن الخبر.

كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال، والله المستعان». اهـ.

الحديث التاسع عشر:

(ص٣٥٠) حديث: «كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يُوحَى إليه ورأسُه في حِجر علي، فلم يُصل العصر حتى غربت الشمس. فقال رسول الله ﷺ: صليت؟ قال: لا. قال: اللهم إن كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس. فقالت أسماء: فرأيتها غابت، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت».

قال **الشوكاني**:

رواه الجوزقاني عن أسماء بنت عميس، وقال: إنه مضطرب منكر.

وقال ابن الجوزي: موضوع. وفضيل بن مرزوق المذكور في إسناده، قال ابن حبان: يروي الموضوعات.

رواه ابن شاهين من غير طريقه، وفي إسناده: أحمد بن محمد بن عقدة، رافضي، رُمي بالكذب، ورواه ابن مردويه، عن أبي هريرة مرفوعًا، وفي إسناده: داود بن فراهيج، وهو ضعيف.

وفي اللآلئ: فضيل ثقة صدوق، احتج به مسلم في صحيحه، وأخرج له الأربعة.

[قال **المعلمي**: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات ونحوها أحاديث يسيرة، ولم يخرج له النسائي إلا حديثًا واحدًا، وكلامهم فيه مختلف، وقد لخصه ابن حجر في التقريب بقوله: «صدوق يهم ورمي بالتشيع». وقد قال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن حبان في الثقات «يخطئ»، وقال في الضعفاء: «كان يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات»، وقال الحاكم: «ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب على مسلم إخراج حديثه»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق يهم كثيرًا يكتب حديثه»، قيل له: «يحتج به؟» قال: «لا»، وقال ابن معين: «صالح الحديث إلا أنه شديد التشيع».

ومع هذا وقع اضطراب في خبره؛ قيل: عنه، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عميس»، وقيل: «عنه، عن إبراهيم، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء». إبراهيم لا يكاد يعرف بالرواية، إنما يذكر عنه هذا الخبر، وخبر آخر رواه عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعًا: «يظهر في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة يرفضون الإسلام» أخرج في زوائد مسند أحمد الحديث (٨٠٨)، وذكره البخاري في التاريخ في ترجمة إبراهيم، وفي ذلك إشارة إلى أن الحمل فيه عليه، وذكره الذهبي في الضعفاء، وقد ذكره ابن حبان في الثقات. كأنه بنى على أن هذين الخبرين لا يثبتان عنه، فيبقى عنده على أصل العدالة بحسب قاعدته.

وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار فيه ضعف، وشيخه إن كان على بن الحسين زين العابدين فلم يدركه، وإن كان غيره فلا أعرفه.

وفي اللآلئ أن الفضلي رواه بسند فيه: «يحيى بن سالم، عن صباح المروزي، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أسماء».

يحيى بن سالم شيعي شديد التشيع، ضعفه الدارقطني، وشيخه إن كان صباح بن يحيى فقال: متروك متهم، وإن كان غيره فلا أعرفه، وفاطمة بنت الحسين لا يتحقق لهما سماع من أسماء فيما أعلم»].

قال **الشوكاني**:

وابن عقدة: من كبار الحفاظ، وقد كذب الدارقطني من اتهمه بالوضع، وقواه قوم وضعفه آخرون.

[قال **المعلمي**: «قال ابن عقدة: «ثنا أحمد بن يحيى الصوفي، ثنا عبدالرحمن بن شريك، ثنا أبي، عن عروة بن عبدالله بن قشير، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء».

ابن عقدة رافضي رقيق الدين يستحل سرقة الكتب ويسوي للمغفلين نسخًا ويأمرهم أن يدَّعوا سماعها من بعض المشايخ ويروووها. فإذا فعلوا، رواها هو عنهم. فالحق أنه لا يعتد به في مثل هذا.

وفي اللآلئ عن الفضلي: «ثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن إسماعيل بن كعب الدقاق بالموصل، ثنا علي بن جابر الأودي، ثنا عبدالرحمن بن شريك، ثنا أبي، ثنا عروة بن عبدالله بن قشير، قال: دخلت على فاطمة بنت علي الأكبر، فقالت: حدثتني أسماء ابنة عميس... إلخ».

الفضلي لم أجد له ترجمة، وشيخه هنا وشيخ شيخه لم أجدهما، وعبدالرحمن بن شريك واهي الحديث. قال ذلك أبو حاتم الرازي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ» وروى له البخاري في «الأدب المفرد»، وليس في ذلك ما يشد منه؛ لأن البخاري لا يمتنع في غير الصحيح عن الرواية عن الضعفاء، فقد روى عن أبي نعيم النخعي، وهو كذاب، وعن الفرياناني، وهو كذاب أيضًا، وعبدالرحمن من بيت تشيع، وقد تقدم ذكر أبيه»].

قال **الشوكاني**:

وداود بن فراهيج مختلف فيه، وقد وثقه قوم.

[قال **المعلمي**: «خبر داود غلقه ابن الجوزي بقوله: «ورواه ابن مردويه من طريق داود... إلخ» ولم يذكر السند إلى داود، وفي ترجمة يزيد بن عبدالملك النوفلي من الميزان: «ابن جوصا ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا يحيى بن يزيد النوفلي، عن أبيه ثنا داود بن فراهيج وعمارة بن فيروز عن أبي هريرة، وكذا ذكره السيوطي عن الفضلي عن ابن جوصا.

يزيد النوفلي واه جدًّا، قال البخاري: أحاديثه شبه لا شيء. وضعفه جدًّا. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وغلظ القول جدًّا. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث جدًّا»، وقال ابن معين مرة: ما كان به بأس، ومرة: ليس حديثه بذاك. فكأنه لم يخبره، ووثقه ابن سعد، ولا يلتفت إلى ابن سعد إذا خالف الأئمة، فإن مادته من الواقدي كما ذكره ابن حجر في مواضع من مقدمة الفتح، راجع التعليق (ص٦٩)، وابنه يحيى قريب منه.

فأما داود فكان في أول أمره لا بأس به، ثم تغير، قال يعقوب الحضرمي: «ثنا شعبة عن داود وكان قد كبر وافتقر» وهذه الكلمة شديدة فإنها تشعر باتهامه بأن يكون حمله الكبر والفقر على التقرب إلى بعض الناس برواية ما يسرهم. فأما عمارة ابن فيروز فمجهول واه ليس بشيء»].

قال **الشوكاني**:

وقد رواه الطحاوي في مشكل الحديث من طريقين، وقال: هما ثابتان، ورواتهما ثقات.

[قال **المعلمي**: «البحث في مشكل الآثار للطحاوي (٢/ ٨-١٤) وليس فيه هذه العبارة، والمؤلف أخذها من اللآلئ، وصاحب اللآلئ نقلها عن شفاء عياض، ولا يبعد أن يكون السيوطي راجع كتاب الطحاوي فلم يجد هذه العبارة، ولكن لم تسمح نفسه بتركها.

والطحاوي ذكر خبر فضيل بن مرزوق وقد تقدم، وذكر من طريق ابن أبي فديك «حدثني محمد بن موسى [الفطري] عن عون بن محمد، عن أمه أم جعفر، عن أسماء، ولا يعرف حال عون وأمه ويأتي بقية الكلام»].

قال **الشوكاني**:

وقد رواه الطبراني.

[قال **المعلمي**: «من طريق فضيل، وقد مر»].

قال **الشوكاني**:

وقد ذكر له صاحب اللآلئ طرقًا، وألف في ذلك جزءًا.

[قال **المعلمي**: «ذكر السيوطي أنه وقف على جزء لأبي الحسن شاذان الفضلي، جمع فيه طرق هذا الخبر، وذكر في موضع آخر أن للفضلي هذا كتابًا في خصائص علي، وأنا لم أعرف الفضلي هذا، فمما زاده الفضلي في طرق الخبر عن أسماء قال: «ثنا أبو طالب محمد بن صبيح بدمشق، ثنا علي بن العباس، ثنا عباد بن يعقوب ثنا علي ابن هاشم، عن صباح بن يحيى، عن عبدالله بن الحسين بن جعفر، عن حسين المقتول، عن فاطمة بنت علي، عن أم الحسن بنت علي، عن أسماء بنت عميس... إلخ».

وبه قال: «وحدثنا عباد ثنا علي بن هاشم، عن صباح، عن أبي سلمة مولى آل عبدالله بن الحارث بن نوفل، عن محمد بن جعفر بن محمد بن علي، عن أمه أم جعفر بنت محمد، عن جدتها أسماء بنت عميس... إلخ».

مَنْ دون عباد لم أعرفهم، وعباد، وعلي بن هاشم، وصباح من غلاة الشيعة، غير أن عبادًا وعليًا وُصفا بالصدق. فأما صباح فمتروك متهم. وفيمن فوقه من لا يعرف.

وفي السند الثاني تخليط.

وللفضلي طريقان تنسبان الخبر إلى علي، الأولى: «ثنا عبيدالله بن الفضل التهياني الطائي؛ ثنا عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن رشيد الهاشمي الخراساني، ثنا يحيى بن عبدالله بن حسن... إلخ» ذكرها عن آبائه عن علي

شيخ الفضلي. أراه المترجم في اللسان (٣/ ٣٢٦) باسم «عبدالله بن الفضل... الطائي...» وكأن «التهياني» محرفة عن «النبهاني» وبنو نبهان قبيل من طيء، وهذا الرجل يقال له: شيطان الطاق الصغير، وفي اللسان عن الماليني: أن عبدالله بن المنذر ذكر هذا الرجل فقال: «كان ثقة إلا أنه كان يغلو في التشيع» وعبدالله بن المنذر ليس من الأئمة الذين يوثق بنقدهم في مثل هذا.

وشيخه عبيدالله بن سعيد اتهمه ابن عدي لروايته عن أبيه حديثين منكرين وأبوه ثقة. وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات المقلوبات» ولا ينفعه رواية أبي عوانة عنه في صحيحه؛ لأن صحيح أبي عوانة مستخرج على صحيح مسلم، يعمد إلى أحاديث مسلم فيخرجها بأسانيده إلى شيخ مسلم أو شيخ شيخه، فربما لا يجد الحديث إلا عند راو ضعيف فيخرجه عنه؛ لأن الحديث ثابت من غير طريقه، وإبراهيم بن رشيد لم أجده. وشيخه لا تعرف حاله.

وقال الفضلي: «ثنا أبو الحسن بن صفوة، ثنا الحسن بن علي بن محمد العلوي الطبري، ثنا أحمد بن العلاء الرازي، ثنا إسحاق بن إبراهيم التيمي، ثنا محل الضبي عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن أبي ذر، قال: قال علي يوم الشورى: أنشدكم بالله هل فيكم من ردت له الشمس غيري... إلخ».

شيخ الفضلي لعله أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدالله بن صفوة، ذكره أصحاب المشتبه، وأنه شيخ لابن جميع. ولا أعرف حاله ولا وجدت أحدًا من الذين بينه وبين محل الضبي، والبلاء من بعض هؤلاء المجهولين.

وفي اللآلئ عن الخطيب وغيره بسند فيه نظر إلى «إبراهيم بن حيان، عن عبدالله بن الحسين، عن فاطمة الصغرى ابنة الحسين، عن الحسين بن علي، قال: كان رأس رسول الله ﷺ... إلخ» قال الخطيب: «إبراهيم بن حيان كوفي في عداد

«المجهولين»، وفي اللسان: «إبراهيم بن حيان الكوفي الأسدي نزل واسط، ذكره الطوسي في رجال الشيعة».

وفي اللآلئ سياق الخبر من طريق «الوليد بن عبدالواحد، ثنا معقل بن عبيدالله، عن أبي الزبير، عن جابر» له إلى الوليد سندان، أحدهما: للفضلي، وفيه: محفوظ بن بحر، هالك كذبه أبو عروبة الحراني. والثاني: للطبراني، «ثنا علي بن سعيد ثنا أحمد ابن عبدالرحمن بن المفضل الحراني» على بن سعيد هذا، مع الأسف: حافظ، لكنه فاجر، له ترجمة في اللسان، وفيها عن الحافظ الثقة حمزة بن يوسف السهمي: «سألت الدارقطني عنه فقال: ليس في حديثه بذاك، وسمعت بمصر أنه كان والي قرية، وكان يطالبهم بالخراج، فما يعطونه، فيجمع الخنازير في المسجد. فقلت: كيف هو في الحديث؟ قال: حدث بأحاديث لم يتابع عليها. ثم قال: في نفسي منه، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر. وأشار بيده، وقال: هو كذا وكذا -ونفض يده- يقول: ليس بثقة»، وشيخه هو الكزبراني، والوليد بن عبدالواحد هذا لم أجده مع أنه في طبقة متقدمة، ولن يتجاوز هذا الخبر، فلا حاجة لأن يقال: معقل صدوق يخطئ وأبو الزبير صدوق يدلس].

زاد المعلمي:

فصل

هذه القصة أنكرها أكثر أهل العلم لأوجه:

الأول: أنها لو وقعت لنقلت نقلًا يليق بمثلها.

الثاني: أن سنة الله ﷻ في الخوارق أن تكون لمصلحة عظيمة، ولا يظهر هنا مصلحة، فإنه إن فرض أن عليًا فاتته صلاة العصر كما تقول الحكاية، فإن كان ذلك لعذر، فقد فاتت النبي ﷺ صلاة العصر يوم الخندق لعذر، وفاتته وأصحابه صلاة

الصبح في سفر فصلاهما بعد الوقت، وبين أن ما وقع لعذر فليس فيه تفريط، وجاءت عدة أحاديث في أن من كان يحافظ على عبادة ثم فاتته لعذر يكتب الله ﷻ له أجرها كما كان يؤديها. وإن كان لغير عذر فتلك خطيئة، إذا أراد الله تعالى مغفرتها لم يتوقف ذلك على إطلاع الشمس من مغربها. ولا يظهر لإطلاعها معنى، كما أنه لو قتل رجل آخر ظلمًا ثم أحيا الله تعالى المقتول لم يكن في ذلك ما يكفر ذنب القاتل.

الثالث: أن طلوع الشمس من مغربها آية قاهرة، إذا رآها الناس آمنوا جميعًا، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، وبذلك فسر قول الله ﷻ: **(يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا)** الآية، فكيف يقع مثل هذا في حياة النبي ﷺ ولا ينقل أنه ترتب عليه إيمان رجل واحد؟»]. اهـ.

الحديث العشرون:

(ص٤٢٩): «أهل مقبرة عسقلان يزفون إلى الجنة كما تزف العروس إلى زوجها».

قال **الشوكاني**:

رواه ابن عدي عن ابن عمر، وفي إسناده: بشير بن ميمون، وليس بشيء.

وقد رواه ابن حبان من وجه آخر، وفي إسناده: حمزة بن أبي حمزة، وهو وضاع[(١)].

وقد روى أحمد في «المسند» من حديث أنس مرفوعًا: عسقلان أحد العروسين، يبعث الله منها يوم القيامة سبعين ألفًا لا حساب عليهم، ويبُعث منها خمسون ألف

---

(١) لم أجده عند ابن عدي من مسند عبدالله بن عمر، ولكن أخرجه أبويعلى في «مسنده» (١٧٥) من حديث عمر بن الخطاب، وليس عبدالله، وفي إسناده بشير بن ميمون.

أما حديث عبدالله فهو عند ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧٠) وفيه حمزة بن أبي حمزة.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من الطريقين، وجعلهما من حديث عبدالله بن عمر (١/ ٣٥٨).

شهيد وفود إلى الله، وبها صفوف الشهداء، رءوسهم مقطعة في أيديهم، تثج أوداجهم دمًا، يقولون: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ فيقول: صدق عبيدي، اغسلوهم بنهر البيضة، فيخرجون منها أنقياء بيضا، فيسرحون في الجنة حيث شاءوا[1].

هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال في إسناده: أبو عقال هلال بن زيد، يروى عن أنس أشياء موضوعة.

وقال **ابن حجر** في القول المسدد: وهذا الحديث في فضائل الأعمال والتحريض على الرباط، وما يحيله الشرع ولا العقل. فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال لا يتجه.

وطريق الإمام أحمد معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام.

قال **الشوكاني**:

هذا كلامه، ولا يخفاك أن هذه مراوغة من الحافظ ابن حجر، وخروج من الإنصاف. فإن كون الحديث في فضائل الأعمال، وكون طريقة أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل: لا يوجب كون الحديث صحيحًا ولا حسنًا، ولا يقدح في كلام من قال في إسناده وضاع، ولا يستلزم صدق ما كان كذبًا وصحة ما كان باطلًا.

فإن كان ابن حجر يُسلم أن أبا عقال يروي الموضوعات، فالحق ما قاله ابن الجوزي، وإن كان ينكر ذلك، فكان الأولى به التصريح بالإنكار والقدح في دعوى ابن الجوزي.

---

(١) أخرجه: أحمد (٣/ ٢٢٥)، وابن عدي في «كامله» (١/ ٢٩٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٨-٣٥٩).

ومداره على أبي عقال عن أنس مرفوعًا به.

وقال الذهبي في ترجمة أبي عقال من «الميزان» (٥١٢٤): «وهو باطل».

[قال **المعلمي**: «ابن حجر لا ينكر ما قيل في أبي عقال، ولكنه يقول إن ذلك لا يستلزم أن يكون كل ما رواه موضوعًا، وإذا كان الكذوب قد يصدق، فما بالك بمن لم يصرح بأنه كان يتعمد الكذب؟ فيرى ابن حجر أن الحكم بالوضع يحتاج إلى أمر آخر ينضم إلى حال الراوي، كأن يكون مما يحيله الشرع أو العقل. وهذا لا يكفي في رده ما ذكره الشوكاني.

وقد يقال: انضم إلى حال أبي عقال أن المتن منكر ليس معناه من جنس المعاني التي عني النبي ﷺ ببيانها، أضف إلى ذلك قيام التهمة هنا، فإن أبا عقال كان يسكن عسقلان، وكانت ثغرًا عظيمًا، لا يبعد من المغفل أن يختلق ما يرغب الناس في الرباط فيه، أو يضعه جاهل ويدخله على مغفل، والحكم بالوضع قد يكفي فيه غلبة الظن كما لا يخفى»].

قال **الشوكاني**:

ثم ذكر ابن حجر بعد كلامه السابق: أن لهذا الحديث شاهدًا من حديث ابن عمر، وذكر الحديث المتقدم، وليس فيه سوى بشير بن ميمون ضعيف.

[قال **المعلمي**: «بل هو هالك البتة، لعله شر من أبي عقال. قال ابن حجر: نفسه في التقريب «متروك متهم»، وقال البخاري: «متهم بالوضع»»].

قال **الشوكاني**:

وله شاهد أخرجه أبو يعلى عن عبدالله بن بحينة أنه صلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- على تلك المقبرة، فسألوا بعض أزواجه، فسألته. فقال: هي مقبرة أهل عسقلان[1].

---

(١) أخرجه: أبويعلى في «مسنده» (٢/ ٢١٦/ ح٩١٣)، وقال الذهبي في ترجمة المسور بن خالد وهو أحد رجال الإسناد من الميزان (٨٤٥٠): «وهذا -يعني الحديث- ليس بصحيح». وتبعه ابن حجر في «اللسان» (٦/ ٣٦).

[قال **المعلمي**: «هو عن عطاف بن خالد، عن أخيه المسور، عن علي بن عبدالله ابن بحينة، عن أبيه. عطاف صدوق يهم، وأخوه وشيخه لا يعرفان إلا في هذا الخبر»].

قال **الشوكاني**:

وله شاهد آخر، ذكره الدولابي في «الكنى» عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا: يبعث بمقبرة عسقلان سبعون ألف شهيد، يشفع كل منهم بعدد ربيعة ومضر.

[قال **المعلمي**: «في كنى الدولابي (٢/ ٦٣)، وقال: «منكر جدًّا، وهو شبه حديث الكذابين» وفي سنده الهذيل بن مسعر الأنصاري، لم أجده، وليس هو بهزيل أو هذيل ابن مسعدة، الذي ذكره البخاري وابن أبي حاتم، فإنهما وصفاه بأنه أخو علي بن مسعدة، وعلي باهلي»].

قال **الشوكاني**:

وروى سعيد بن منصور مرسلًا عن عطاء الخراساني. قال: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «رحم الله أهل المقبرة» -ثلاث مرات. فسُئل عن ذلك. فقال: «تلك مقبرة تكون بعسقلان»[(١)].

[قال **المعلمي**: «عطاء هذا من أتباع التابعين، ومع ذلك فراوي هذا عنه إسماعيل ابن عياش وليس من أهل بلده، وإسماعيل إذا روى عن غير أهل بلده كثر تخليطه»].

قال **الشوكاني**:

وروى نحوه: عبدالرزاق في مصنفه، عن عائشة مرفوعًا[(٢)].

---

(١) «سنن سعيد بن منصور» (٢/ ١٩٤).

(٢) «المصنف» (٩٦٣٥) وإسناده منقطع.

[قال **المعلمي**: «هو من طريق إسحاق بن رافع قال: «بلغنا... إلخ» وهو من أتباع التابعين، وفيه كلام»].

قال **الشوكاني**:

وقد روى ابن النجار، عن أنس مرفوعًا.

[قال **المعلمي**: «الشطر الأول من سنده مظلم جدًّا، والثاني كالشمس، وهذا يدل على بطلانه حتمًا»].

قال **الشوكاني**:

والطبراني عن ابن عباس مرفوعًا[(١)].

[قال **المعلمي**: «بسندين في أحدهما: سعيد بن حفص النفيلي، تغير في آخر عمره، والمتن الذي ساقه وفي آخره ذكر عسقلان، قد رواه غيره عن عمر من قوله، بدون ذكر عسقلان، راجع المستدرك (٤/ ٤٧٣)، وفي سند الثاني: يحيى بن سليمان أبو سليمان، لا يوجد، وبني الهيثمي على أنه يحيى بن أبي سليمان أبو صالح المدني المنكر الحديث، وفيه ما فيه، وفي السند أيضًا ابن إسحاق غير مصرح بالسماع.

ثم ذكر في اللآلئ[(٢)] عن ابن عساكر خبرًا عن أبي أمامة، وفي سنده جماعة لم أعرفهم ورجل لم يسم، ثم هو عن أبي طيبة الجرجاني، عن أبي أمامة، وأبو طيبة الجرجاني ليس بشيء، ولم يدرك أبا أمامة. قال ابن عساكر: «كذا قال، وهو أبو طيبة الكلاعي الحمصي».

أقول: هذا ظن يرده صريح الخبر ولم يذكر حجة»]. اهـ.

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (١١/ ٨٨)، وفي «الأوسط» (٦٦٧٩) بالإسنادين إلى الزهري عن فطر ابن خليفة عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا به.

(٢) انظر: «اللآلئ» (١/ ٤٢٣) وحديث أبي أمامة أخرجه: السهمي في «تاريخ جرجان» (١/ ٢٩٣).

الحديث الواحد والعشرون:

(ص٤٤٧): «رأيت ربي في المنام في أحسن صورة، شابًا موقرًا، رجلاه في خضر، عليه نعلان من ذهب، على وجهه فراش من ذهب».

قال **الشوكاني**:

رواه الخطيب عن أم الطفيل، امرأة أُبي بن كعب، وهو موضوع، وفي إسناده وضاع وكذاب ومجهول[1].

[قال **المعلمي**: «يريد بالأول: نعيم بن حماد، بناء على قول ابن الجوزي «قال ابن عدي يضع» وهذا وهم قبيح من ابن الجوزي، إنما حكى ابن عدي عن الدولابي عن بعضهم» لا يدرى من هو، ورده ابن عدي، وحمل على الدولابي، راجع ترجمة نعيم في «تهذيب التهذيب» و«مقدمة الفتح».

---

(١) أخرجه: ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٠٥) وفي الآحاد والمثاني (٣٣٨٥)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ١٥٨)، والبخاري في «التاريخ الصغير» (١/ ٢٩١).

والخطيب في «التاريخ» (١٣/ ٣١١).

من حديث عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة ابن عامر، عن أم الطفيل به.

قال البخاري: «لا يعرف عمارة ولا سماعه من أم الطفيل».

وقال ابن حبان في الثقات من ترجمة عمارة هذا (٥/ ٢٤٥): «حديث منكر، لم يسمع عمارة من أم الطفيل وإنما ذكرته -يعنى في الثقات- لكي لا يغر الناظر فيه فيحتج به من أهل مصر».

ونقل ابن الجوزي في «العلل المتناهية» بعد إيراده الحديث (١/ ٣٠) عن مهنا قال: «سألت أبا عبدالله عن هذا الحديث فحول وجهه عني، وقال: هذا حديث منكر، وقال: ولا يعرف أيضًا عمارة بن عامر».

والحديث قال عنه الحافظ في «التهذيب» (١٠/ ٩٥): «هو متن منكر».

والحديث مع هذا صححه العلامة الألباني في تخريجه على كتاب السنة لابن أبي عاصم، واعتبره صحيحًا بالأحاديث التي قبله.

ويريد بالكذاب: مروان بن عثمان، بناء على ما روى عن النسائي أنه قال: «ومن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله؟» وهذا لا يعطي أنه كذاب، وعدم التصديق لا يستلزم التكذيب، فإنه يحتمل التوقف ويحتمل قوله على أنه أخطأ، ويدل على هذا أن النسائي أخرج لمروان هذا في سننه.

ويريد بالمجهول عمارة بن عامر بن حزم، ويقال: عمارة بن عمير، وقد ذكره البخاري في «الضعفاء»، وذكر ابن حبان في الثقات، وذكر هذا الحديث، وقال: منكر، لم يسمعه عمارة من أم الطفيل، وله شواهد ذكرها في اللآلئ، وحاصله رؤيا المنام تجيء غالبًا على وجه التمثيل المفتقر إلى التأويل. والله أعلم].

قال **الشوكاني**:

وقد رواه الطبراني من طرق بألفاظ تقارب هذا[(١)].

الحديث الثاني والعشرون:

(ص٤٨١): «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعًا من البلاء: الجنون، والجذام، والبرص. فإذا بلغ خمسين ليَّن الله عليه الحساب. فإذا بلغ ستين رزقه الإنابة إليه. فإذا بلغ سبعين أحبه الله وأحبه أهل السماء. فإذا بلغ ثمانين قبل الله حسناته وتجاوز عن سيئاته. فإذا بلغ التسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وسمي أسير الله في أرضه، وشفع لأهل بيته».

قال **الشوكاني**:

رواه أحمد في المسند عن أنس مرفوعًا[(٢)].

---

(١) انظر: «اللآلئ» (١/ ٣٣).

(٢) أخرجه: أحمد (٣/ ٢١٧)، وأبويعلى (٤٢٤٦) وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٣٢)، والذهبي في =

ورواه أحمد بن منيع في مسنده. فذكر نحوه، وقال: فإذا بلغ خمسين سنة خفف الله عنه الحساب[(١)].

ورواه البغوي في معجمه، وأبو يعلى في مسنده، عن عثمان بن عفان مرفوعًا، كنحو لفظ أحمد.

ورواه أبو نعيم عن عائشة مرفوعًا بلفظ: من بلغ الثمانين من هذه الأمة، لم يعرض ولم يحاسب، وقيل: ادخل الجنة[(٢)].

وقد أورد الحديث ابن الجوزي في الموضوعات[(٣)]، لكون أحمد رواه بإسناد فيه يوسف بن أبي ذرة. قال ابن الجوزي: يروي المناكير، ليس بشيء.

ورواه أحمد أيضًا بإسناد آخر فيه: الفرج عن محمد بن عامر[(٤)]. قال: ضعيف منكر الحديث يلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، ومحمد بن عامر يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، وشيخه العرزمي ترك الناس حديثه، وفي إسناد أحمد بن منيع: عباد بن عباد المهلبي.

=

«السير» (١٥/ ٤٠٥) من حديث يوسف بن أبي ذرة عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أنس مرفوعًا به.

قال الذهبي: «وهو خبر منكر»، وقال ابن حبان في ترجمة يوسف من المجروحين فيما تقدم: «يروي المناكير التي لا أصول لها».

وتابع جعفرًا عليه زيد بن أسلم عند البيهقي في «الزهد الكبير» (٢/ ٢٤٤)، عبدالواحد ابن راشد عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٧١) هو طريق أحمد بن منيع كما ذكر الشوكاني، ثلاثتهم عن أنس به.

(١) وهو عند البيهقي في «الزهد الكبير» (٢/ ٢٤٥)، وأبويعلى في «مسند» (٤٢٤٩)، وابن الجوزي (١/ ١٢٦).

(٢) أخرجه: أبونعيم في «الحلية» (٨/ ٢١٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٥٤).

(٣) «الموضوعات» (١/ ١٢٥)، وقال بعد ذكره الطرق «هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

(٤) «مسند أحمد» (٢/ ٨٩) موقوفًا من قول أنس.

قال ابن حبان: كان يحدث بالمناكير فاستحق الترك.

[قال **المعلمي**: «إنما قال ابن حبان هذا في عباد بن عباد الأرسوفي، وهو غير المهلبي، نبه عليه ابن حجر، فأما المهلبي فثقة يخطئ. وأرى البلاء في هذا الخبر من شيخه عبدالواحد بن راشد، فإنه مجهول جدًّا»].

قال **الشوكاني**:

وفي إسناد البغوي، وأبي يعلى: عزرة بن قيس الأزدي. ضعفه يحيى، وشيخه مجهول، وفي إسناد أبي نعيم: عائذ بن نسير.

قال ابن الجوزي: ضعيف. فهذا غاية ما أبداه ابن الجوزي دليلًا على ما حكم به من الوضع. وقد أفرط وجازف. فليس مثل هذه المقالات توجب الحكم بالوضع، بل أقل أحوال الحديث أن يكون حسنًا لغيره، وقد دفع ابن حجر في القول المسدد[1] هذه المطاعن التي ذكرها ابن الجوزي. وعباد بن عباد المهلبي: احتج به الشيخان، وما قاله ابن حبان كما نقله ابن الجوزي، هو في عباد بن عباد الفارسي.

[قال **المعلمي**: «كذا، والمعروف «الأرسوفي» كما مر»].

قال **الشوكاني**:

لا المهلبي. فالغلط لابن الجوزي. وله طرق كثيرة أوردها ابن حجر بعضها: رجاله رجال الصحيح.

[قال **المعلمي**: «ليس من تلك الروايات، ما هو بهذه الصفة، وأشبهها رواية ابن الأخشيد، وستأتي، واعلم أن هذا الخبر يتضمن معذرة وفضيلة للمسنين، وإن كانوا

(١) «القول المسدد» (١/ ٢٢)، وقد دافع عنه دفاعًا شديدًا، ونقل عن الحافظ العراقي تصحيحه لبعض طرق الحديث.

مفرطين أو مسرفين على أنفسهم، فمن ثَمَّ أولع به الناس، يحتاج إليه الرجل ليعتذر عن نفسه، أو عمن يتقرب إليه، فإما أن يقويه، وإما أن يركب له إسنادًا جديدًا، أو يلقنه من يقبل التلقين، أو يدخله على غير ضابط من الصادقين، أو يدلسه عن الكذابين، أو على الأقل يرويه عنهم، ساكتًا عن بيان حاله، فأشبه طرقه ما في اللآلئ (١/ ٧٥) «قال إسماعيل بن الفضل الأخشيد في فوائده: ثنا أبو طاهر بن عبدالرحيم، ثنا أبو بكر بن المقرئ، حدثنا أبو عروبة الحراني، حدثنا مخلد بن مالك، حدثنا الصنعاني -هو حفص بن ميسرة- به» يعني: عن زيد بن أسلم، عن أنس، فذكره مرفوعًا.

إسماعيل مقرئ مسند معروف. توفي سنة ٥٢٤، ذكره ابن الجزري ي طبقات القراء. وصاحب الشذرات، ولم يذكرا أن أحدًا وثقه، وقيد الذهبي وفاته في التذكرة، في ترجمة غيره، وإخراجه هذا الخبر في فوائده، معناه: أنه كان يرى أنه لا يوجد عند غيره، فإن هذا معنى الفوائد في اصطلاحهم، وشيخه أبو طاهر لم أجد له ترجمة، وابن المقري، حافظ ثقة مشهور، له أيضًا كتاب جمع فيه فوائد، ورواه عنه جماعة من الحفاظ، والظاهر أن هذا الخبر ليس فيها، وإلا لكان اشتهر وانتشر، ولم يكن من فوائد ابن الأخشيد.

وأبو عروبة حافظ ثقة مشهور. وشيخه هو مخلد بن مالك بن شيبان الحراني، له ترجمة في تهذيب التهذيب (١٠/ ٧٦) فيها: «قال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات»، والظاهر أنهم لم يطلعوا على روايته هذا الخبر، وإلا لكان لهم وله شأن آخر.

ثم ذكر في التهذيب: أن ابن عدي ذكر حديثًا تفرد به مخلد هذا عن عطاف، قال ابن عدي: «وهو منكر، سمعت ابن أبي معشر (هو أبو عروبة) يقول: كتبنا عن مخلد كتاب عطاف قديمًا، ولم يكن فيه هذا».

قال ابن حجر: كأنه أومى إلى أن مخلدًا لين هذا الحديث» كذا، وكلمة «هذا» من زيادة الناسخ. وهذه أيضًا حال حديثنا هذا، فإنه منكر، ولم يكن في أصل مخلد من كتاب زيد، وإلا لسمعه منه أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما. هذا إن صح أن مخلدًا رواه. ثم هو منفرد به عن حفص.

فأما ما قيل: إن ابن وهب رواه عن حفص فسيأتي بيان حاله، وأحاديث حفص ابن ميسرة المعروفة مجموعة في نسخة معروفة كانت عند جماعة، لم يدرك مسلم منهم إلا سويد بن سعيد، فاحتاج إلى روايته عنه مع ما فيه من الكلام، ولما عوتب في روايته عنه في الصحيح قال: «فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة»، ومن الواضح أن هذا الخبر لم يكن فيها وإلا لاشتهر وانتشر، ومع ذلك فحفص فيه كلام، وإنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة ثبت كل منها من طرق غيره، كما ترى ذلك في ترجمته من مقدمة الفتح. ولعل حال مسلم نحو ذلك.

وزيد بن أسلم ربما دلس. وأنس ﷺ كان بالبصرة وبها أصحابه الملازمون له المكثرون عنه، فكيف يفوتهم هذا الخبر ويتفرد به زيد بن أسلم المدني، ثم كيف يفوت أصحاب زيد الملازمين له المكثرين عنه ويتفرد به عنه هذا الصنعاني، وهكذا فيما بعد كما علم مما مر، مع أن هذا الخبر مرغوب فيه كما يعلم من كثرة الروايات الواهية له.

فأما ما قيل إن ابن وهب رواه عن حفص فهذا شيء انفرد به بكر بن سهل الدمياطي، عن عبدالله بن محمد بن رمح، عن ابن وهب.

ابن وهب إمام جليل، له أصحاب كثير، منهم من وصف بأن لديه حديثه كله، وهما ابن أخيه أحمد بن عبدالرحمن وحرملة، ولا ذكر لهذا الخبر عندهما ولا عند أحدهما ولا عند غيرهما من مشاهير أصحاب ابن وهب، ولابن وهب مؤلفات عدة رواها عنه الناس وليس هذا فيها.

وأما عبدالله بن محمد بن رمح فمقل جدًّا، له ترجمة في تهذيب التهذيب، لم يذكر فيها راويًا عنه إلا ثلاثة: بكر بن سهل راوي هذا، وسيأتي حاله، ومحمد بن محمد بن الأشعث أحد الكذابين، وابن ماجه، وليس له عند ابن ماجه إلا حديثان غريبان.

ومع ذلك قال ابن حجر في القول المسدد «ثقة»، وفي التقريب «صدوق» وهذا مخالف لقاعدة ابن حجر التي جرى عليها في «التقريب»، ولكنه تسمح هنا جريًا مع ما سماه في خطبة القول المسدد «عصبية لا تخل بدين ولا مروءة».

والتحقيق أن هذا الرجل مجهول الحال، ومثله لا يلتفت إلى ما تفرد به، ولاسيما عن ابن وهب، فكيف إذا انفرد عنه بكر بن سهل، وبكر حاول ابن حجر وفاء بتلك العصبية تقويته ولم يصنع شيئًا، بكر ضعفه النسائي ولم يوثقه أحد، وله أوابد تقدم بعضها في التعليق صفحات (١٣٥، ٢٢٦، ٢٤٥، ٤٦٧)، وقال الذهبي في ترجمته من الميزان «ومن وضعه...» فذكر قول بكر «هجرت -أي بكرت- يوم الجمعة فقرأت إلى العصر ثمان ختمات» قال الذهبي: «فاسمع إلى هذا وتعجب».

وأرى أن تفرد بكر عن ابن رمح عن ابن وهب مردود من جهة التفرد عن ابن وهب بمثل هذا الخبر مع شدة رغبة الناس فيه، فمن هنا: لا يصلح هذا متابعة لخبر ابن الأخشيد، ولا خبر ابن الأخشيد متابعة لهذا.

وأما بقية الروايات، فمنها ما يدور على الديباج، وهو محمد بن عبدالله بن عمرو ابن عثمان، واختلف عليه اختلافًا كثيرًا، فقيل: عن عثمان، وقيل: عن عبدالله بن أبي بكر الصديق، وقيل: عن عبدالله بن عمر، وقيل: عن أنس، وفي أسانيدها إلى الديباج بلايا، وكلها مع ذلك منقطعة، لأنه لم يدرك أحدًا من الصحابة.

وقيل عن الديباج عن عمرو بن جعفر عن أنس من قوله، وفي سندها الفرج بن فضالة عن محمد بن عامر. وقد بين ابن الجوزي وهنهما، وفوق ذلك كله فالديباج

نفسه فيه نظر، قال البخاري: «عنده عجائب»، وقال العقيلي: «لا يكاد يتابع على حديثه»، وقال النسائي في موضع: «ثقة»، ثم كأنه رجع فقال في موضع آخر: «ليس بالقوي»، ولم يخرج له هو ولا أحد من الستة غير ابن ماجه. وقال ابن حبان في الثقات: «في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير، ومن شأن ابن حبان إذا تردد في راو، أنه يذكره في الثقات، ولكنه يغمزه، فلم يبق إلا قول العجلي «ثقة» والعجلي متسمح جدًّا، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول: «تابعي ثقة» في المجاهيل، وفي بعض المذمومين، كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبغ بن نباتة، وفي بعض المذمومين، كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبغ بن نباتة.

وبقي بعد هذا طرق، فعن عثمان ثلاث، في الأولى: سيار بن حاتم، وهو صدوق له أوهام، حتى قال العقيلي: «أحاديثه مناكير»، قال سيار: «ثنا سلام أبو سلمة، مولى أم هانئ»، لم أجده «سمعت شيخًا»، وفي الثانية: يحيى بن أبي طالب، فيه كلام، وعبدالله بن واقد، وهو أبو قتادة الحراني، كان أولًا متماسكًا، حتى أثنى عليه بعض الأئمة، ثم فسد جدًّا فترك، فليس بشيء البتة. قال: «ثنا عبدالكريم بن حرام» لم أجده «عن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن أبيه عن عثمان» كذا قال. وفي الثالثة: من لم أعرفه، وعبدالله بن الزبير الباهلي وعبدالأعلى بن عبدالله القرشي مجهولا الحال، رواه عبدالأعلى: «عن عبدالله بن الحارث بن نوفل» ولا يعلم أدركه أم لا؟

وروي أيضًا عن شداد بن أوس، وفي السند مجهولون، وعن أبي هريرة، وفي السند اليقظان بن عمار بن ياسر، لا يدرى من ذا؟ رواه بجهل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. ولا يخفى بطلان هذا على عارف بالفن، ومع ذلك زاد فيه قصة.

وعن عائشة: أعله ابن الجوزي بعائذ بن نسير، وهو منكر الحديث. وعن أنس وقد مر بعض الطرق عنه.

وبقي طرق: الأولى: أعلها ابن الجوزي بيوسف بن أبي ذرة، قال فيه ابن معين: «لا شيء»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يروي المناكير التي لا أصل لها على قلة حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

الثانية: فيها «أبو عبيدة بن فضيل بن عياض» ليَّنه الجوزقاني وابن الجوزي والذهبي، وأبى ذلك ابن حجر، وذكر «ثنا الدارقطني وغيره عليه «ثنا عبدالملك بن إبراهيم الجدي» صدوق «ثنا عبدالرحمن بن أبي الموالي» صدوق ربما أخطأ «حدثني محمد بن موسى بن أبي عبدالله» صدوق يتشيع، رواه «عن عبدالله بن عمرو بن عثمان» ولم يدركه فيما أرى «عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أنس».

الثالثة: فيها «خالد الزيات، حدثني داود بن سليمان» قال ابن حجر: «مجهولان» راجع اللآلئ (١/ ٧٥).

الرابعة: فيها: «عبدالرحمن بن سليمان» قال ابن حجر: «مجهول».

الخامسة: فيها أبو قتادة عبدالله بن واقد الحراني، وقد تقدم حاله في روايته عن عثمان.

السادسة: فيها «ثابت بن سعد بن ثابت الأملوكي، عن أبيه، عن عمه عبادة بن رافع» مجهولون، راجع التهذيب.

السابعة: فيها الصباح بن عاصم الأصبهاني مجهول.

الثامنة: فيها «يحيى بن عثمان بن صالح السهمي» تكلموا فيه، «حدثني الوليد بن موسى الدمشقي»، قال الدارقطني: «منكر الحديث»، وقال العقيلي: «أحاديثه بواطيل لا أصول لها»، وتكلم يه ابن حبان والحاكم وغيرهما. وقيل: إن أبا حاتم أثنى عليه. والذي في كتاب ابن أبي حاتم إنما هو في الوليد بن الوليد العنسي قال: «سألت أبي عنه فقال: هو صدوق ما بحديثه بأس حديثه صحيح» نعم ذكر في اللسان أنهما واحد، لكنه رجع فذكر أن أبا نعيم فرق بينهما، وهو الظاهر. فإن كانا واحدًا فالحجة مع الجارح. وفي السند أيضًا «يحيى بن أبي كثير عن الحسن»، ويحيى مشهور بالتدليس.

التاسعة: في سندها «عمر (الصواب: عمرو) بن زياد الباهلي [الثوباني] ثنا محمد ابن جهضم الجهضمي عن أبيه عن الحسن» الثوباني كذاب، راجع اللسان (٤/ ٣٦٤) رقم (١٠٦٧، ١٠٦٨)، وقال ابن حجر هناك: «وجدت له حديثًا منكرًا ذكرته في ترجمة محمد بن جهضم فذكره ابن حبان في الثقات» كذا وقع هناك ولعل في الكلام سقطًا، أو كانت العبارة الأخيرة في الحاشية. ولم يذكر محمد بن جهضم في اللسان ولا أحسبه محمد بن جهضم الذي في التهذيب فإن كان أباه فأبوه مجهول وإلا فمجهولان معًا أولا وجود لهما.

العاشرة: فيها من لم أعرفه، وفيها إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل بن عياض، زاهد يتكلف الرواية فيأتي بالأباطيل. وفي السند غيره.

الحادية عشرة: فيها «محمد بن عمرو ثنا أبي عن الحكم بن عبدة» محمد وأبوه لم أعرفهما، والحكم مجهول الحال.

الثانية عشرة: فيها من تكلم فيه، وفيها إبراهيم بن عبدالله بن أيوب المخزومي (الصواب: المخرمي) ترجمته في اللسان (١/ ٧٢) قال الدارقطني: «ليس بثقة، حدث عن الثقات بأحاديث باطلة» وفيها جابر بن نوح وهو واهٍ»]. اهـ.

قال **الشوكاني**:

وقد نقل كلامه صاحب اللآلئ، وأطال البحث. وقد أوردت كثيرًا من طرق الحديث في رسالتي التي سميتها: زهر النِّسرين، الفائح بفضائل المعمَّرين. اهـ.

***

ملحق (٣)

الفن الخاص بالتعامل مع المخطوطات، والطريق الأمثل لتصحيح الكتب وضبطها.

ويشتمل على:

١- رسالة **المعلمي** فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله.

٢- رسالته في أصول التصحيح.

٣- رسالة في علامات الترقيم.

٤- مقدمته لكتاب الإكمال.

* * *

أولا: رسالة المعلمي فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله

وهو ضمن «المجموع» الذي أعده ماجد الزيادي مشتملا على خمس رسائل.

قال **المعلمي**:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وافوا [1] به فقد أدوا ما عليهم من خدمة العلم والأمانة فيه، وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق، وتكون مطبوعاتهم صالحة لأن يثق بها أهل العلم، وهى مرتبة على مقدمة وأبواب وخاتمة.

المقدمة:

كان العلم فى صدر الإسلام يُتلقى من أفواه العلماء ويُحفظ فى الصدور، وكان الناس مختلفين في الكتابة، منهم من يثق بجودة حفظه فلا يكتب شيئا، ومنهم من يكتب ما يسمع ليتحفظه، ثم يمحو الكتاب، ومنهم من يكتب ويحفظ كتابه حتى يراجعه عند الحاجة.

---

(١) كذا ولعل الصواب: «وفوا».

ثم اتسع العلم، وطالت الأسانيد، وصنفت بعض الكتب، فأطبق الناس على الكتابة، وكان أكثرهم يحرصون على الحفظ، وإنما يكتبون ويحفظون كتبهم ليتحفظوا منها، ثم يراجعونها عند الحاجة، ومنهم من لا يحفظ فإذا احتيج للأخذ عنه روى من كتابه، وكانوا يبالغون فى حفظ كتبهم فلا يمكن أحدهم أحدا من كتابه إلا أن يكون بحضرته أو يشتد وثوقه برجل فيسمح له.

وفى «صحيح البخاري» فى كتاب الحج باب: من أين يخرج من مكة: «سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لو أن مسددا أتيته في بيته فحدثته لاستحق ذلك وما أبالي كتبي كانت عندي أو عند مسدد».

وكانت كتب العلماء التى يعتمدون عليها بخط أيديهم، وذلك على أوجه؛ قد يُملي الشيخ والطالبُ يكتب ثم يحفظ ذاك الكتاب نفسه أو ينقله إلى كتاب آخر فيحفظه.

وقد يثق الطالب بجودة حفظه فيحضر إملاء الشيخ فيحفظ ثم يرجع إلى بيته فيكتب ما حفظه، وقد يسمح له الشيخ بكتابه بحضرته فينقل منه أو ينقل من نسخة أخرى قد كتبها صاحبها عن الشيخ ثم يقرأ ما كتبه على الشيخ، فإن كان الشيخ حافظا اكتفى باستماع ما كتبه الطالب، وأصلح ما يحتاج إلى إصلاحه من حفظه أو أخذ كتاب الطالب وأملاه عليه، وإن لم يكن الشيخ يحفظ أخذ أصله فقابل له ما كتبه الطالب؛ إما بأن يملي الشيخ من أصله والطالب ينظر في نقله، وإما بأن يقرأ الطالب من نقله والشيخ ينظر في أصله.

وربما تسامح بعضهم فحضر إملاء الشيخ أو القراءة عليه ولم يكتب هو، ولكن كان معه من يكتب عند السماع أو كتب قبل ذلك، ثم بعد ذلك يعتمد ذاك الذي لم يكتب على كتاب صاحبه فينقل عنه، وربما لم يكن هناك سماع ولا قراءة وإنما ينقل الطالب من أصل الشيخ أو من فرع قد قرأه الشيخ أو قُرئ عليه، ثم يعرض على

الشيخ، فإذا كان الشيخ حافظا لِعِلْمِه تصفح هذا النقل وأصلح ما يحتاج إلى الإصلاح ثم ناوله الطالب وأذن له بروايته عنه، وربما استغنى الشيخ عن بعض كتبه فوهبه لبعض أصحابه وأذن له أن يرويه عنه.

وأشد تسامحا من هذا أن ينقل الطالب من كتاب طالب آخر ما رواه عن شيخ حي ثم يجئ إلى الشيخ بكتابه فيقول: هذا من روايتك فأرويه عنك؟ فيقول: نعم، مع أنه لم ير الكتاب ولم يقرأه ولا قُرئ عليه، وكان مثل هذا نادرا، وإنما يتفق مثله إذا كان الطالب كبيرا من أهل العلم والثقة، فإذا وثق بكتاب صاحبه لثقته عنده، ووثق الشيخ بعلمه وإتقانه ومعرفته أجازه.

لكن لما كثرت المصنفات واشتهرت نسخها، وطالت الأسانيد وتعددت، وضعفت الهمم، توسع الناس فى الإجازة؛ يجيز الشيخ للطالب الكتاب وإن لم يكن عنده نسخة منه ولا قرأه ولا سمعه ولا رأى نسخة منه.

ثم إذا طال عمر هذا الطالب احتاج الناس إلى الرواية عنه، فبحثوا عن نسخة يوثق بها من ذلك الكتاب فقرأوا عليه ورووه عنه، وربما اكتفى بعضهم بالاستجازة منه، فقد يجيز رجلا ويجيز هذا الثانى ثالثا، فيظفر هذا الثالث بنسخة من الكتاب فيمليها على الناس أو يقرؤونها عليه، ويعتمد عليها في القضاء والفتوى والنقل في مصنفاته وغير ذلك، مع أن شيخه وشيخ شيخه لم يريا تلك النسخة بل ولا نسخة من الكتاب.

وتوسعوا فى ذلك حتى كانوا يجيزون للأطفال وللرجل ولمن يولد له بعد، ويُجيز أحدهم لجميع أهل عصره جميع مصنفاته، ومروياته.

وبالجملة صارت الرواية فى الآخر صورة لا روح لها، وانحصر الأمر في أن تكون النسخة موثوقا بها.

والثقة بالنسخة على درجات:

- أعلاها: أن تكون بخط المصنف، وقُرئت عليه، أو قرأها هو على الناس، أو كرر النظر فيها.
- ودون تلك: أن تكون فرعا عن أصل المصنف، وقابله ثقة مع المصنف.
- ودون هذا: أن تكون فرعا عن أصل المصنف، وقابله ثقة على أصل المصنف مع ثقة آخر غير المصنف.
- ودونه: أن تكون فرعا قد قابله ثقتان على فرعٍ قابله ثقة مع المصنف.

ثم هكذا، كلما بَعُدَ الفرع عن أصل المصنف ضعفت الثقة به بالنسبة إلى ما قبله؛ وذلك لِما قضت به العادة من أن الفرع وإن قوبل على الأصل لا يخلو عن مخالفة للأصل في مواضع، ولذلك أسباب منها:

١- التصحيف؛ فإن أكثر الحروف تتحد صورة الحرفين منها، وإنما يميز بينهما النقط، وذلك: الجيم والخاء مع الحاء، والدال مع الذال، والراء مع الزاى، والسين مع الشين، والصاد مع الضاد، والطاء مع الظاء، والعين مع الغين. وثلاثة من أحرف «بثينة» مع السين.

ومنها ما يتحد الحرفان فأكثر في الصورة، وإنما التمييز بصورة النقط، وذلك: الجيم مع الخاء، والفاء مع القاف، وكل من أحرف «بثينة» إذا لم تنقط احتملت أكثر من ثلاثة آلاف وجه.

فإن قيل أكثر تلك الوجوه لا معنى لها في اللغة، والسياق قد يُعين أحد المحتملات التى لها معنى.

قلت: كثير من المحتملات لها معنى في هذا المثال وفي غيره، والسياق كثيرا ما يحتمل وجهين أو أكثر، والناظر إذا كان متحريا لا يأمن أن يكون في الوجوه المحتملة ما له معنى يناسب السياق، وإن جهله هو لعدم إحاطته باللغة، ولا سيما إذا كان السياق إنما يقتضي أن تلك الكلمة اسم شجرة أو عَلَم موضع أو عَلَم إنسان، فإن هذا السياق لا يُغني شيئا؛ لكثرة أسماء الشجر والأماكن والناس وكثرة الغريب منها.

قال ابن قتيبة في كتاب «الشعر والشعراء» (ص ٩):

«كل العِلْم محتاجٌ إلى السماع (يعني التلقي من أفواه العلماء الضابطين)، وأحوجه إلى ذلك علم الدين، ثم الشِّعر؛ لِما فيه من الأسماء الغريبة واللغات المختلفة والكلام الوحشي، وأسماء الشجر والنبات والمواضع والمياه، فإنك لا تفصل في شعر الهذليين إذا أنت لم تعرفه بين «شَابَه» و«سايَة» وهما موضعان، ولا تثق بمعرفتك فى حَزْم نبايع [(١)]؛ وعروان [(٢)] الكراث وشَسَّيْ عبقر [(٣)] وأُسْد حَلْيَة وأُسْد تَرْج ودُفاق وتضارع؛ لأنه لا يلحق بالفطنة والذكاء كما يلحق مشتق الغريب...».

ثم ذكر أمثلة مما يقع فيه الخطأ في بعض الألفاظ.

وقال عبد الغني بن سعيد المصري في أول كتابه «المؤتلف والمختلف» (ص ٣): «أنبأنا أبو عمران موسى بن عيسى الحنيفي قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي يقول: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه».

---

(١) نبايع بضم النون، وضبطه ياقوت وغيره، ووقع فى المنقول عنه كأن: تبايع. **المعلمي**.

(٢) بضم العين وقيل بفتحها. **المعلمي**.

(٣) قالوا: عبقر بوزن جعفر لكن جاء في الشعر بفتح العين وفتح وضم القاف وتشديد الراء. انظر توجيه ذلك في معجم البلدان. **المعلمي**.

هذا، وكان القدماء كثيرا ما يتركون نقط ما حقه أن ينقط، كما هو مشاهد في كثير من النسخ القديمة، وإنما يدعونه إيثارا لسرعة الكتابة، واتكالا على أن أهل العلم يأخذون الكتب بالسماع من أفواه العلماء، فيحفظون الأسماء بضبطها، وقد يكون بعض العلماء كان يتعمد ترك النقط إلجاءً لطالبي العلم إلى السماع من أفواه العلماء، كي لا يتكلوا على الصحف، وما كان منقوطا من النسخ القديمة كثيرا ما يشتبه فيه النقط، فتشتبه النقطة بالنقطتين، والنقطتان بالثلاث، ويقع كثير من النقط بعيدا عن الحرف الذي هو له فيظن أنه لحرف آخر عن يمين ذاك الحرف أو يساره أو فوقه في السطر الأعلى أو تحته في الأسفل.

والناقل قد ينقط بعض ما لم ينقط في الأصل برأيه فيخطئ، وقد يترك نقط ما هو منقوط فيكون ذلك سببا لخطأ من بعده، وقد يجعل نقط حرف لغيره عن يمينه أو يساره أو فوقه أو تحته بناء على ما تراءى له من الأصل ليُبعد النقط عن الحرف الذي هو له.

السبب الثاني: أن كثيرا من الأصول يشتبه فيها حرف بآخر وكلمة بأخرى، وإن كانت صور الحروف في أصل وضع الخط مختلفة؛ وذلك لتعليق الخط أو رداءته أو قرمطته، فيلتصق منه ما حقه الافتراق ويفترق ما حقه الالتصاق، أو لأن لكاتب الأصل اصطلاحا لا يعرفه الناقل أو غير ذلك.

ولبيان هذا أثبت هنا بعض الكلمات التى وقع فيها التحريف في نسخ تاريخ البخاري ونبهت عليها فى التعليق عليه، التقطتها من التعاليق على القسم الأول من المجلد الأول من التاريخ المطبوع.

أذكر أولًا صورة ما وقع فى النسخ خطأ في سطر ثم أكتب في السطر الثاني تحت الكلمة ما هو الصواب فيها:

هشام مسافر	النمر اليمن	عثمن عمر	السجود السحور	الحنفى الجعفى	يماني يمامي	طويح طريح	عقبة عتبة	
الذهلي الدهلي	فقال يقال	وائل ليلى	يزيد بن يزيد وابن	نشيط قسيط	عمر عم	اليمامي اليماني	علي بن علي عن	قدامة قدامة
سمع مع	معلى يعلى	ست ثنتين	السكري اليشكري	يشفى تسع	العنزي القنوي	محمد نجيح	الهدير الهرير	نمير شمير
صبح صبيح	السعيدى السعدي	أبو ابن	الزبير الزبيدي	ميثم ضيثم	محمد عمرو	قيس عتيق	سعيد سفين	جعفر جعدة
جبير حنين	أبيه أمه	الحدسين المجذمين	أخبرنا أبا	محمد عمر	العامري المعافري	محمد محمود	عقبة عتبة	وقران سأله وقرأ رسالة
معاذ معان	معتمر معشر	وثمانين ومأتين	عبد الرحمن عبد الرحيم	بسام هشام	عبد الملك عبد الله	العدوية العذرية	ثقة يعد	
قرير قرين	قريم قرين	سالم بسام	مسلمة سلمة	مسلم سلمه	عقبة عصمة	محمدوزيد محمدبن وزير		شيبة سمينة
الحضرة الحكرة	التميمي التيمي	دليتم دليلة	يعفور يعقوب	زيد زبر	شعبة سعيد	الطفيل الفضيل	سويد شعوذ	
سليمن سلمى	المخزومي المخرمي	سليم سليمن	بشر مبشر	إسماعيل إسحاق	البصريين المصريين	عبد الرحيم عبد الرحمن		
المنهال الموال	كدير كريز	القطان القصاب	عكرمة عن سعيد عكرمة وسعير		أبو بكير أبو مكين	عنبسة عبسة	عبد الحميد عبد الصمد	
مزيد بديل	الأنباري الأبناوي	عبد الله عبد الملك	خثعم جعثم	القطيعي الغطيفي				

السبب الثالث: أن الخمسة الأحرف الأول من «بثينة» صورة كل منها كما تراه نبرة واحدة، فكثيرا ما تخفى النبرة، وكثيرا ما تترك، وكثيرا ما يُكتفى عنها بمدة بين الحرفين الذي قبلها والذي بعدها؛ فيشتبه: أسد وأسيد، وبسر، وبشير، وجبر وحبير، وحسن وحسين، وسعد وسعيد، وعبد الله وعبيد الله.... وغير ذلك.

السبب الرابع: أن الناقل قد يرى بحاشية الأصل أو بين السطور عبارةً فيظنها لَحَقا فيدرجها في المتن، أو يراها حاشيةً فيدعها، وقد يخطئ في ظنه يظنها لحقا وهى حاشية أو عكسه، وقد يصيب في ظنه أنها لَحَق ولكن يخطئ في موضعها من المتن فيضعها في غير موضعها.

السبب الخامس: أن النساخ كثيرا ما يكررون بعض العبارات، وكثيرا ما يسقطون، والغالب أن يكون ذلك عن زيغ النظر من كلمة إلى نظيرتها، ينظر الناسخ أو المملي عليه في الأصل فيأخذ عبارة ثم يصرف نظره عن الأصل فتكتب تلك العبارة في النقل ثم يكر ببصره على الأصل فيقع بصره على كلمة مثل الكلمة التى انتهى إليها في الكتابة فيظنها إياها فيأخذ ما بعدها.

وأكثر ما يتفق مثل هذا إذا كانت كلمة في سطر، وبإزائها في السطر الذي يليه نظيرتها، وقد يحتاط بعض النساخ فلا يكتفي بكلمة بل ينظر جملة، ولكن كثيرا ما يتفق في الأصول إعادة الجملة الواحدة مرارا، تصفح إن أحببت أوراقا من القسم الأول من المجلد الثالث من كتاب ابن أبى حاتم المطبوع بدائرة المعارف، وتأمل المواضع التى نبه المصحح على سقوطها من أحد الأصلين يتضح لك ما تقدم، وعلى الأخص صفحات ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٦.

فأما التكرار فلم ينبه عليه المصحح، ولكن يمكنك قياسه على الإسقاط؛ لأن سببهما واحد.

السبب السادس: التحريف السمعي، وذلك بما إذا كان الأصل بيد رجل يملي على الناسخ، والناسخ يكتب، فإن كثيرا من الحروف تتقارب مخارجها بل تتحد في ألسنة بعض الناس، ولا سيما الأعاجم، كالهمزة مع العين ومع القاف، والباء مع الفاء، والتاء مع الدال والطاء، والثاء مع السين والصاد، والجيم مع القاف والكاف، والحاء مع الهاء، وغير ذلك، فقد يُملي المُملي «أطعنا» فيكتبها الناقل «أتانا» وقس على ذلك، وقد يتحد لفظ كلمة بكلمتين، وإنما التمييز بالفصل والوصل، فيملي المملي مثلا «إن جاز» فيكتبها الناسخ «إنجاز» أو عكسه.

وحروف المد تسقط في الوصل، فيتحد لفظ «سمعا القول» و«سمع القول» وكذا «ادعوا القوم» و«ادع القوم» وقس على ذلك.

السبب السابع: أن الناسخ أو المُملي عليه قد يتصرف برأيه فيزيد أو ينقص أو يغير.

وقع في «لسان الميزان» (٣/ ٦) في الكلام على سالم بن هلال: «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال فيه الناجي: يروي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه روى عنه يحيى بن سعيد القطان».

والذي في الثقات [١]: «سالم بن هلال الناجى، يروي عن أبي الصديق الناجي، روى عنه يحيى بن سعيد القطان».

وأبو الصديق الناجى تابعي مشهور اسمه بكر بن عمرو.

ووقع في «الميزان» في ترجمة محمد بن عمر الجعابي: «حدث عن أبي حنيفة وابن سماعة وأبي يوسف القاضي».

وفي «لسان الميزان» (٥/ ٣٢٣): «حدث عن أبي حنيفة رضي الله عنه ومحمد بن الحسن ويوسف القاضي».

---

(١) الثقات (٤/ ٢١٧).

وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٣٠): «سمع محمد بن الحسن بن سماعة ويوسف بن يعقوب القاضي و... وأبا خليفة الجمحي».

السبب الثامن: التحريف الذهني.

قد تستولي كلمة على فكر الإنسان وتشغله، فإذا حاول أن يملي غيرها أو يكتب سبقت هي إلى لسانه أو قلمه فينطق بها أو يكتبها وهو لا يشعر، وقد جرى لي مثل هذا مرارا.

فهذه الأسباب وغيرها توقع الناسخ في الغلط، فإن لم يقابل الفرع على الأصل بقيت الأغلاط في الفرع، وإن قوبل فالمقابلة تختلف باختلاف درجة المقابلين في العلم والمعرفة والتثبت والاحتياط، ومع ذلك كله فالغالب أنها تبقى أغلاط، وإذا أنت تدبرت الأسباب المتقدمة علمت أنها قد تتفق للمقابل كما تتفق للناسخ، والبرهان على ذلك أننا نجد النسخ القديمة التي قوبلت على أصول المصنفين أو على فروع قوبلت على تلك الأصول، ثم نجد فيها من الأغلاط ما نعلم أنه ليس من المصنف، وإذا أردت عين اليقين فاعمد إلى أصل قديم واستنسخ منه نسخة وكلف رجلين بمقابلتها على الأصل ثم قابلها أنت على الأصل مرة أخرى بالتدقيق التام وانظر النتيجة.

هذا والنسخ القديمة بعد نسخها ومقابلتها لابد أن تكون قد تناقلتها الأيدي وتعاورتها أنظار القارئين والمطالعين، وقد يكون بعضهم تصرف فيها بما يراه إصلاحا وتصحيحا، وقد يخطئ في ذلك، بل وربما يكون قد غيَّر فيها بعض الجهلة أو الخونة.

أو لا ترى أنه ليس بين الإثبات والنفي إلا حرف النفي، وقد يسهل زيادته أو حكه ولا يظهر ذلك، بل ربما قلب المعنى زيادة ألف أو نبرة أو نقطة.

وقد رأيت من تصرف الجهلة ما وقع في النسخة المحفوظة بخزانة كوبريلي في استانبول تحت رقم [ ] في الورقة وذلك في ترجمة الإمام أبي حنيفة: وذلك في موضعين،

حاول جاهل أن يطمس ما في الأصل ويكتب محله ما يخالفه، فلم يتم له ذلك، بل بقي ما في الأصل لائحا، ولكن مثل هذا قليل، فقد رأينا عدة من الأصول قد اطلع عليها من ينكر بعض ما فيها، وغاية أمره أن يكتب عليه حاشية يظهر فيها إنكاره لما في الأصل، وهذا إذا تدبرت من آيات الله ﷻ مصداقا لوعده سبحانه بحفظ الذكر، والذكر يتناول السنة إن لم يكن بلفظه فبمعناه، ويلزم من ذلك حفظه كل ما فيه حفظ للشريعة؛ كاللغة وغيرها ولله الحمد.

وكأنه لاحتمال تصرف بعض الخونة أو الجهلة كان السلف يحتاطون فى شأن الكتب، وفى ترجمة الأوزاعي من «تهذيب التهذيب[1]»: «وقال الوليد بن مسلم فيما رواه أبو عوانة في صحيحه: احترقت كتبه (يعني الأوزعي) زمن الرجفة، فأتى رجل بنسخها (يعني بنسخ نقلت من تلك الكتب) وقال له (يعني للأوزاعي): هو إصلاحك بيدك (يعني إن هذه النسخ نقلت من كتبك وقابلتها أنت وأصلحت فيها ما فيه مخالفة) فما عرض لشيء منها حتى مات».

يعني إن الأوزاعي: لم يعتد بتلك النسخ ولا روى منها شيئا، وإنما ذلك لأنها قد بقيت مدة تحت يد غيره ممن لعله لا يعرفه بالثقة، فلم يأمن أن يكون وقع فيها تغيير وإن لم يظهر.

هذا حال النسخ الخطية، ثم يجيء دور الطبع، والعادة أنه ينتسخ من الأصل القلمي نسخة تكون مسودة للطبع، ثم تقابل على أصلها، ثم إن وجد أصل آخر قوبلت المسودة عليه، وقد تقابل على أكثر من أصلين، ثم ينظر فيها المصحح، ثم تدفع إلى مركبى الحروف فيركبون كل يوم ثماني صفحات مثلا ويطبعون عليها التجارب (بروفة)، وترسل التجارب إلى رجلين يقابلانها على المسودة، ويصلحان

(١) التهذيب (٤/ ٥).

فيها، ثم يكرانها إلى المركبين فيتتبعون ما أصلحه المصحح في التجارب فيصلحونه في ألواح الحروف، وبعد الإصلاح يطبعون على تلك الألواح تجارب أخرى ويرسلونها إلى المصحح مع التجارب الأولى، فيتتبع المصحح ما أصلحه في التجارب الأولى وينظر أأصلح في الثانية؟

فإن وجد من المواضع ما لم يصلح أصلحه وأعاد التجارب الثانية إلى المركبين، فإن كان فيها إصلاح أصلحوه في ألواح الحروف ثم طبعوا عليها تجارب ثالثة وأرسلوها إلى المصحح.

والعادة في مطبعتنا أن يعيد المصححون مقابلة هذه الثالثة على المسودة، فإن بقي ما يحتاج إلى الإصلاح أصلحوه ثم ردوا التجارب الثالثة إلى المركبين، فإن وجدوا فيها إصلاحا أصلحوه في ألواح الحروف ثم طبعوا على الألواح تجربة رابعة، ثم بعثوا بها مع التجارب الثالثة إلى المصحح فينظر في التجارب الثالثةِ يتتبع المواضع التى أُصلحت فيها وينظرها في الرابعة، فإن رأى تلك المواضع قد أصلحت كلها كتب على تلك الكراسة أنه قد تم تصحيحها فترسل إلى المدير فيحكم بالطبع الأخير.

وأنت إذا تدبرت ما تقدم في حال النسخ الخطية علمت أن ناسخ المسودة من أحد الأصول لابد أن يخطئ في مواضع كثيرة، ولا سيما إذا كان قليل العلم، أو كان الأصل المنقول عنه رديء الخط، وتعلم أيضا أن مقابلة هذه المسودة على أصلها تختلف باختلاف حال المقابلين في العلم والمعرفة والأمانة والتثبت، وأن المقابلة على أصل آخر كذلك، ولا تدري ماذا عسى أن يصنع باختلاف النسخ.

ثم يتجه النظر إلى المصحح فترحمه [1] لما يكون قد اجتمع من أغلاط النسخ وأغلاط ناسخ المسودة التي لعلها بقيت بعد المقابلة، ثم تشفق على الكتاب أن يكون

(١) في المطبوع: «فترجمه» كذا!

المصحح ناقص المعرفة، ولا سيما إذا كان مع ذلك عريض الدعوى أو ضعيف الأمانة أو لم يُدفع له المعارضة الكافية، أو لم يُفسح له الوقت الكافي، ثم تلتفت إلى ما عسى أن يصنعه المركبون، كيف تكون مقابلة التجارب على المسودة.

والحاصل أنه كما يُرجى أن يجيء المطبوع أصح وأَوْلى بالثقة من جميع الأصول الخطية، وأنه يُخشى أن يكون أردأ أو أكثر أغلاطا من أصلٍ واحدٍ منها.

وقد جربت هذا، نظرت في بعض الكتب المطبوعة فهالني ما فيه من كثرة الأغلاط، ثم ظفرت بالأصل الخطي الذي طبع عنه ذاك الكتاب فإذا هو بريء من كثير مما في المطبوع من الأغلاط، إن لم أقل من أكثرها.

فإذا أراد المتصدي لطبع الكتب القديمة السلامة من مثل هذا، والحصول على الغاية المنشودة من خدمة العلم وحسن السمعة ورواج المطبوعات فما عليه إلا أن يتبع النظام الآتي إن شاء الله تعالى.

***

الباب الأول

في الأعمال التي قبل التصحيح العلمي

العمل الأول:

انتخاب كتاب للطبع

أغراض الناس في طبع الكتب القديمة مختلفة، فالتاجر يؤثر الربح، ومن كان من ذرية مؤلف أو قبيلته (وما إلى ذلك) همه أن يطبع كتب ذاك المؤلف، والمغرم بفن من الفنون يرجح كتب فنه.

وقد تكون من ملك الرجل نسخة من كتاب فيدعو إلى طبعه لتشترى(منه) النسخة بثمن غال، ومن كان له غرض من هذه الأغراض يسعى في حمل غيره على مساعدته، فينبغي عند انتخاب الكتب للطبع الرجوع إلى هيئة علمية من كبار العلماء المتفننين.

وحبذا لو أن الأزهر بمصر يقوم بهذه المهمة العظمى، وذلك بالإيعاز لجمع فهرس عام للكتب المهمة التي لم تطبع، وبيان موضعها من مكاتب العالم مع ما تيسر من وصف النسخ، ثم يُعرض على هيئة كبار العلماء لترتيبها على مراتب في الأهمية واستحقاق تقديم الطبع.

ثم يُنشر الفهرس مرتبا ذاك الترتيب، ويقدم إلى الراغبين في طبع الكتب أن يجروا على حسب ذلك، ثم كل من أراد طبع كتاب كان عليه أن يراجع الهيئة لتقيّد اسمه عندها وتعرفه بما يلزم؛ مثل إبلاغه أن غيره قد التزم طبع الكتاب أو تنبيهه على اطلاع الهيئة على نسخة أو أكثر زيادة على ما في الفهرس، وغير ذلك.

وبهذا يأمن الراغبون في الطبع من الخطأ في الانتخاب، ومن الغلط في ظن أن الكتاب لم يطبع، يعرفونه مواضع النسخ، وفي ذلك مصلحة للعلم وأهله ولأصحاب المطابع، ويمكن توسيع دائرة التعاون إلى حد بعيد.

هذا وينبغي أن يراعى في الانتخاب أمور:

١- أن يكون الكتاب عظيم النفع كثير الفائدة يرجى لنشره أثر عظيم في إحياء العلم ونشره، ومن لازم ذلك أن لا يكون قد طبع ونشر كتاب يغني عنه.

٢- أن يقدم الأهم فالأهم.

٣- أن يكون في متناول ملتزم الطبع من نسخ الكتاب القلمية نسختان جيدتان على الأقل، اللهم إلا الكتب العزيزة التي لا توجد منها إلا نسخة واحدة في العالم.

٤- أن يكون الملتزم مستعدا لبذل النفقات التي يقتضيها أداء الواجب في استحضار النسخ وتصحيحه كما ينبغي وغير ذلك، فإن من الناس من يتصدى لطبع بعض الكتب المهمة فيشرع في العمل ثم يقعد به ضيق ذات اليد أو النفس عن توفية ما يجب، فيطبع الكتاب على هيئة يضج منها الكتاب والعلم وأهله.

العمل الثاني:

انتخاب نسخة للنقل

العادة أن تنتسخ من بعض الأصول القلمية نسخة تكون مسودةً للتصحيح فالطبع، فقد تنتسخ المسودة من نسخة رديئة فيؤدي ذلك إلى كثرة العمل وصعوبته فيما بعد ذلك من المقابلة على النسخ الأخرى والتصحيح، وقد يؤدي إلى ما هو أشد ضررا، فينبغي أن تكون النسخة التي تنتسخ منها المسودة:

١- واضحة الخط.

٢- سليمة من الخروم والبياضات ما أمكن.

٣- جيدة الصحة.

وإنما يوثق بهذا بأن يتصفحها عالم عارف بالفن خبيرا بأعمال الطباعة.

العمل الثالث:

انتخاب ناسخ للمسودة

ينبغى أن يكون:

١- واضح الخط.

٢- موثوقا بأمانته.

٣- مشاركا في العلم وعلى الأخص في فن الكتاب.

٤- يسهل عليه قراءة الأصل الذي ينقل منه على الصحة.

٥- إذا كان مستأجرا فينبغي أن يسمح له بالأجرة الكافية والوقت الكافي؛ فإن قلة الأجرة يحمل على التهاون، وضيق الوقت يحمل على الاستعجال وهو مظنة الإخلال.

العمل الرابع:

نسخ المسودة

يلزم الناسخ أمور:

١- أن يدع في الحواشي وبين السطور بياضا كافيا يسع التخاريج والإلحاق وغيرها، وينبغي أن يراجع المصحح في مقدار ذلك.

٢- أن تكون الكتابة واضحة مفصلة يؤمن فيها الاشتباه، فقد يشتبه حرف بآخر وعلامة بغيرها، والنقط بالعلامة والنقطة بالنقطتين، ويقع الاشتباه في موضع بعض الحروف والنقاط أو العلامات، فعليه أن يتوقى ذلك.

٣- ليكن همُّه النقل على الوجه، فلا يزيد شيئا باجتهاده، ولا ينقصه ولا يغيره، حتى الشكل والنقط والعلامات؛ مثل كلمة التصويب (صح) والتضبيب، وهو علامة الشك (صـ)، وعلامة الإهمال، وعلامة تمام الجملة، وعلامة التقديم والتأخير، وعلامة النفي (لا – إلى) وعلامات اختلاف النسخ وغير ذلك.

٤- لا يوضح مشتبها، بل إن تيسر له أن يصور كما في الأصل فليفعل، وإلا فليدع بياضا.

٥- إذا وجد في الأصل كلمة أو عبارة مضروبا عليها فليثبتها، ولينبه في الحاشية على أنها مضروب عليها في الأصل، وكذلك إذا رأى حَكًّا أو مَحْوًا وتغييرا نبه عليه في الحاشية، وكذلك إذا ارتاب في كلمة أو جملة يَخشى أن تكون بخط غير خط الأصل فلينبه عليها أيضا.

٦- إذا وجد زيادةً بين السطور أو بالهامش فلا يدرجها في الأصل، بل يثبتها في مثل موضعها، وينبه بالحاشية على أنها كذلك في الأصل، اللهم إلا أن يثق بأنها لَحَقٌ صحيح؛ كأن تكون بخط كاتب الأصل بلا ريب وبعدها «صح أصل» أو نحوها، وعلامة موضع الإلحاق من الأصل واضحة.

٧- ينبغي أن يكون نقله من الأصل مباشرة، فإن إملاء إنسان وكتابة آخر يُخشى منه الخطأ السمعي الذي تقدم بيانه في المقدمة في السبب السادس، ويُخشى منه غير ذلك كما يأتي في العمل الخامس.

٨- مَرَّ في المقدمة في السبب الخامس ما يُخشى على الناظر في الأصل -سواءا كان الناسخ أو المملي- من الخطأ، فينبغي أن يكون للناظر علامة يُؤمن من تحولها عن موضعها بدون إرادته، وحبذا لو اتخذ مسطرة هكذا L يكون طولها بمقدار عرض ورقة الأصل، وتكون معها صفيحة بطولها تضم إليها بلولب في الطرف، فتدخل الصفيحة تحت الصفحة التي يراد نقلها، والمسطرة فوقها، فتكون

المسطرة أسفل من السطر الذي ينتهي إليه، وطرفها المنتصب عقب الكلمة التي ينتهي إليها فيما يتحفظه الناسخ ليكتبه، وهكذا تحول بعد كل نظرة.

٩- إن اشتبه على الناسخ الموضع الذي انتهى إليه من الأصل فلا ينبغي أن يكتفي بأن يرى فى الأصل مثل الكلمة الأخيرة التي هي آخر ما كتبه، بل ولا الجملة، فإن مثل ذلك قد يقع في موضعين أو أكثر من الكلام، بل يستظهر بمقابلة سطر أو سطرين أو أكثر.

١٠- إذا انتهى وقت الكتابة وأراد أن يطوي الأصل ثم يعود في الوقت الثاني للكتابة، فالأَوْلَى أن يدع المسطرة بحالها، ويحفظ الأصل في موضع يأمن فيه من تحول المسطرة عن موضعها، أو يعد سطور صفحة الأصل ويفيد فى مذكرته السطر الذي انتهى إليه مع رقم الصفحة وتاريخ اليوم والوقت، فإن لم يكن الأصل مرقم الصفحات وضع ورقة خاصة يكتب فيها ما ذُكر من عدد السطر والتاريخ ووضع الأصل في موضع يأمن فيه من ضياع تلك العلامة أو سقوطها أو تحويلها.

١١- كثيرًا ما تسقط من النسخ أوراق، أو يقع في الأوراق تقديم وتأخير، أو تلتصق ورقة بأخرى، فينبغي للناسخ أن لا ينتقل من صفحة إلى أخرى حتى يثق بأنها هي التي تليها، فإن اتضح له عدم الاتصال بدأ فتصفح أوراق الكتاب، فإن تبين له بيانا واضحا أن في الأوراق تقديما وتأخيرا راجع المصحح أو رجلا آخر من أهل العلم ويعمل بقوله، ويشرح ذلك في هامش النقل، وإن بان له أن بعض الأوراق سقطت راجع ملتزم الطبع. فإن أمره بمواصلة الكتابة عمل بذلك وبيَّن في موضع السقط من هامش النقل أن هناك سقطا ببعضها وإن لم يتبين له شيء، وشك في الاتصال وعدمه راجع المصحح أو رجلا آخر من أهل العلم، وأولى من هذا كله أن يبدأ المصحح أو رجل من أهل العلم

بتصفح النسخة قبل النسخ، فإن وجدها متصلة الأوراق لا سقط فيها ولا تقديم وتأخير، فذاك، وإلا أرشد الناسخ إلى ما يلزم.

ولا يكتفي لمعرفة الاتصال بمطابقة الترك، وهو تكملة وتكتب على طرف آخر الورقة لأول الورقة التي تليها فإنه يتفق قدر الترك في ورقة مع أول ورقة أخرى غير التي حقها أن تليها، وربما سقط بعض الأوراق، أو يقع تقديم وتأخير، فيجيء مالك النسخة التي يريد بيعها فيكتب على طرف آخر الورقة مثل الكلمة في أول الورقة التي تليها في تلك النسخة إما جهلا وإما غشا، وكذلك لا يكتفي بتسلسل الأرقام، فإنه قد يقع الغلط فيها والاشتباه، وقد تكون كتابتها حديثة بعد وقوع السقط أو التقديم والتأخير إما جهلا وإما غشا، بل الدليل القوي اتصال الكلام وتسلسل العبارة، وأقوى من ذلك مراجعة نسخة أخرى.

١٢- ينبغي للناسخ أن يبين في النقل مبادئ الصفحات [][1] ومن تبعهم يلتزمون بيان ذلك في المطبوع وإن تعددت النسخ وهو جيد.

العمل الخامس:

مقابلة المسودة على الأصل

والمقصود منه تتميم العمل الرابع، ومع ذلك فليس بالأمر الهين فينبغي:

١- أن يكون كل من المقابلين من أهل العلم والأمانة والتيقظ.

٢- أن يكون الذي بيده الأصل عارفا بالخطوط القديمة واصطلاحاتها لا سيما خط الأصل.

٣- أن يكونا ممارسين متيقظين لأسباب الغلط، وقد مرت في المقدمة (ص٤).

---

(١) في الأصل بياض.

٤- ليرفع القارئ صوته ويرتل القراءة، ويُحسن الآخر الإصغاء، ولا يشتغل واحد منهما بشيء غير المقابلة.

٥- ليكن بيد كل منهما عُودا ونحوه يقتص به المقروء كلمة كلمة، بل الأحوط استعمال كل منهما المسطرة المار وصفها في العمل الرابع (ص ٢٠)، فإن وقفا احتاطا لموضع الوقف بنحو ما مر في العمل الرابع (ص ٢١).

٦- ليستفهم السامع صاحبه إذا خفي عليه شيء ويستعيده إذا اشتبه عليه الموضع الذي انتهى إليه، ولا ينبغي لهما ولا لأحدهما استثقال ذلك، فإن كان أحدهما متكاسلا أو متشاغلا فأهمل الاحتياط أو أكثر من الاستفهام والاستعادة حتى عظمت المشقة على صاحبه وجب وقف العمل، وليحذرا كل الحذر من التساهل، وإن كان الغالب في النقل الصحة فإن من عقوبة المتساهل أن يوافق تساهله مواضع الغلط.

٧- ليحذر كل منهما من أن ينطق بغير ما في الكتاب، فإن دعته حاجة احتاط كل الاحتياط بحيث يستيقن أنه لا يمكن أن يشتبه الأمر على صاحبه.

٨- ينبغي أن يحتاط الذي بيده النقل في الإصلاح والإلحاق وإخراج الزائد، فيتحرى البيان الواضح في ذلك بحيث يؤمن الاشتباه فيما بعد.

٩- ليستحضر الذي يكون بيده الأصل ما تقدم في العمل الرابع في فرع ٣ و٤ و٥ و٦ ص ١٩.

تقدم أن على الناسخ أن لا يزيد ولا ينقص ولا يغير حتى الشكل والعلامات، ولا يحاول إيضاح مشتبه، وكثيرا ما يخالف الناسخ في ذلك ولا تنكشف مخالفته للمقابلين إذا لم يتيقظا ويدققا، وكذلك بقية ما تقدم. وكما أن زلل الناسخ قد لا تكشفه المقابلة إذا لم يبالغ في الاحتياط فيها فكذلك زلل المقابلة بالتساهل لا ينكشف للمصحح إلا أن يعود فيقابل مرة أخرى، فيجب لإتقان العمل أن يحتاط في كل عمل من الأعمال.

١٠- إذا رأى الذي بيده النقل اشتباها ما في كلمة أو حرف أو نقط أو شكل أو علامة فعليه أن يوضحه إيضاحا بينا بحيث يؤمن من اشتباهه بعد ذلك، وكذلك يتحرى الإيضاح البين في كل ما يلحقه أو يصلحه.

١١- السماح للمقابلين بالتغيير الإصلاحي؛ كنقط ما لم ينقط في الأصل وحقه النقط يخشى منه أن يخطئا فيه، ومنعهما من ذلك يؤدي إلى صعوبة المقابلة أو التقصير فيها، وذلك أن الناسخ قد يكون تصرف تصرفا لا يظهر للمقابلين بقراءة أحدهما؛ كأن زاد أو نقص نقطا أو شكلا في موضع صالح لذلك إذ فصل ما هو موصول في الأصل أو عكسه ونحو ذلك. راجع أسباب الغلط في المقدمة.

فالأَوْلى السماح لهما بما يتبين لهما صوابه بعد أن يكونا من العلم والمعرفة والتحري والممارسة بحيث يندر خطؤهما، وليحتاطا مع ذلك جهدهما، ثم يكون الأصل أمام المصحح العلمي وقت التصحيح، وليكثر من مراجعته حتى كأنه يقابل عليه مرة أخرى.

تنبيه:

قد يُكتفى من المقابلة بأن يقابل رجل واحد مع نفسه، وهذا وإن كان أحوط من بعض الجهات، فإنه مظنة التساهل والتسامح المؤدي إلى إخلال شديد؛ لأن ما فيه من كثرة التعب يهوِّن على النفس التسامح، نعم إذا وقعت المقابلة بين رجلين ثم قابل رجل مع نفسه لمزيد التثبت فحسن. وإذا ابتدأ رجل فقابل مع نفسه أو كانت المقابلة بين اثنين ولكن على وجه لا يوثق به كأن كان أحدهما أو كلاهما ممن لا يوثق بعلمه أو بتحريه واحتياطه وجب إعادتها على الوجه الموثوق به.

العمل السادس:

مقابلة المسودة على أصل آخر فأكثر

المقصود من هذا العمل تقييد اختلافات النسخ في المسودة لتكون المسودة جامعة لما في تلك النسخ، ثم يتصرف فيها المصحح بما يقتضيه التصحيح كما يأتي في بابه إن شاء الله تعالى، فيأتي هنا عامة ما تقدم في العمل السابق.

ولابد أن يكون المقابلان من أهل العلم والمعرفة والممارسة ولاسيما لفن الكتاب، وأن يستحضروا أسباب الغلط التي مرت في المقدمة، ويحرص كل منهما على فهم عبارة الكتاب كما يجب، فإن ذلك منبهة على الغلط، وبالتنبيه للغلط يستعان على تبيين اختلاف النسخ الاختلاف الذي لا يظهر بالنطق، إما لتماثل الصورتين في النطق مثل «منوال» و«من وال» و«ادع الله» و«ادعوا الله»، وإما لاشتباهما لتقارب مخارج الحروف، وإما لإسراع القارئ في القراءة أو تسامح الناظر في تحقيق الاستماع وتحقيق النظر.

وبالجملة فالمدار على جودة المعرفة وطول الممارسة وصدق التثبت والحرص على الوفاء بالمقصود، فإذا اختل شيء من ذلك في المقابلين أو أحدهما لم يوثق بالمقابلة، وإذا توفرت الشروط فالأَوْلى السماح لهما باطراح الاختلافات التي يتضح لهما جدا أنه لا فائدة في التنبيه عليها؛ إذ لو كُلفا إثباتها زادت المشقة وأبطأ العمل وكثر السواد في المسودة فيعسر الطبع عليها، وليحتاطا في ذلك جهدهما.

* * *

الباب الثاني

تصحيح الكتاب

يطلق التصحيح على عملين:

الأول: تصحيح الكتاب التصحيح العلمي بنفي ما في الأصل أو الأصول من الخطأ وترتيب مسودة صحيحة.

الثاني: تصحيح الطبع بنفي ما يقع في تركيب حروف الطبع من الخطأ المخالف لما في المسودة، وتطبيق المطبوع على المسودة المصححة، وقد يخلط هذان العملان بأن لا تكون هناك مسودة مصححة بل يحاول القائمان بتصحيح الطبع أن يقوما بالتصحيح العلمي حال تصحيح الطبع، وهذا تهويش لا يصلح لوجوه، منها:

أن التصحيح العلمي يستدعي التثبت والمراجعة، فمقدار العمل غير معين، فقد لا يمكن المصحح أن يصحح في اليوم إلا صفحة واحدة، ومثل هذا لا يتأتى وقت الطبع؛ لأنه لابد وقت الطبع من تقدير العمل بثماني صفحات في اليوم أو أكثر؛ لئلا يبقى عمال المطبعة بغير عمل.

ومنها: أنه كثيرا ما يمر المصحح بالخطأ ولا يتنبه له أو لا يهتدي لصوابه ثم يرد عليه في الكتاب نفسه أو فيما يراجعه بعد ذلك ما يرشده إلى الصواب، فالمصحح في المسودة إذا وقع له مثل هذا عاد فأصلح ما تركه، ولا يمكن هذا في التصحيح وقت الطبع لأن الكراسة التي تقدم فيها الخطأ تكون قد طبعت وفرغ منها.

ومنها: أنه يكثر لأجل التصحيح التغيير والإصلاح وتعليق الحواشي، وهذا إذا تجدد وقت الطبع شق على مركبي الحروف واستدعى وقتا زائدا، فلا يمكن مع الوفاء به توفية المقدار المقرر للطبع، وربما يشتغل المصحح بالتصحيح ويشتغل

الطابعون بالطبع، فكلما فرغ من كراسة سلمها إليهم للطبع، وهذا أقرب من الذي قبله، ولكنه ليس بجيد؛ لأن فيه تضييق الوقت على المصحح إذ يلزمه أن يصحح كل يوم المقدار الذي يكفي للطبع في اليوم الثاني مثلا، وهذا لا يتأتى له مع الوفاء بحق التصحيح إذ قد لا يمكنه أن يتقن في اليوم إلا تصحيح صفحة واحدة.

فالصواب أن لا يشرع في طبع الكتاب حتى يتم تصحيحه أو على الأقل تصحيح قطعة كبيرة منه يغلب على الظن أن الطابعين لا يفرغون من طبعها حتى يفرغ المصحح من بقية الكتاب أو قطعة أخرى كبيرة منه على الأقل.

هذا وقد اصطلح المصريون أخيرا على تسمية التصحيح العلمي «تحقيقا» تمييزا له عن التصحيح الطباعي، وإلا وضح التمييز بالصفة كما ترى، وهذا الباب معقود للتصحيح العلمي كما علمت وفيه مباحث.

المبحث الأول: في الحاجة إليه:

ههنا آراء، **الأول:**

يرى بعض الناس أن الكتب القديمة التي لم تطبع إذا وجدت منها نسخة قديمة جيدة في الجملة كفى في إحياء الكتاب ونشره أن يطبق المطبوع على تلك النسخة؛ لأن المهم إنما هو تدارك ذاك الكتاب، فإذا طبق المطبوع على تلك النسخة ثم طبع منه ألف نسخة فكأنه قد حصل من أمثال تلك النسخة ألف نسخة، وكل من وقع له نسخة من المطبوع كأنه وقعت له تلك النسخة القلمية نفسها.

وقد طبع المستشرقون أنساب السمعاني بالزنكوغراف ونشروه، فانتفع الناس به وراجت نسخه على غلاء ثمنها مع ما فيه من الأغلاط الكثيرة. وفي هذا الصنيع تقليل للعمل وتوفير للنفقات؛ وذلك مما يرغب ملتزمي الطبع في طبعها، فيسهل اقتناؤها على الراغبين مع الوفاء بالأمانة كما ينبغي، فإن كان هناك في الأصل أغلاط فكل عالم تقع له نسخة من المطبوع يصحح لنفسه.

أقول: أما إذا كان الطبع بالزنكوغراف كما طبع أنساب السمعاني فإن الأمر كما وصف؛ لأن في هذا الصنيع مفسدة؛ وهي أن الباعث على طبع الكتب القديمة أحد أمرين، إما طلب الربح وهو الغالب، وإما الرغبة في نشر ذاك الكتاب خدمة للعلم، أو إظهارا لفضل مؤلفه أو غير ذلك.

فإذا طبع الكتاب مرة ضعفت الرغبة في طبعة مرة أخرى. أما طالب الربح فإنه لا يرجو ربحا في الطبع مرة أخرى؛ لأنه يرى أن أكثر الراغبين في اقتناء الكتاب قد استغنوا بالطبعة الأولى. وأما الراغب في نشر الكتاب فإنه يرى أنه قد انتشر بالطبعة الأولى.

فطبع الكتاب من شأنه أن يحرم أهل العلم بقية نسخه الصحيحة إلى أمد طويل على الأقل كما هو الشأن في أنساب السمعاني، فإن نسخه القلمية موجودة في مكاتب العالم ولم تتجه الرغبات إلى طبعه بعد تلك الطبعة إلى الآن مع حاجة كثير من أهل العلم إلى ذلك لما يجدونه في تلك الطبعة من النقص والخلل.

نعم إذا كانت النسخة القلمية المطبوع عنها بغاية الجودة والصحة فالطبع عنها بالزنكوغراف وافٍ بالمقصودز، بل هو أولى من الطبع عنها وعن غيرها بالحروف؛ لأن الطبع بالحروف لا تخلو من تصرف النساخ والمصححين والمركبين فلا يوثق كل الوثوق بمطابقته للأصل القلمي الموثوق به كما يوثق بمطابقة المطبوع بالزنكوغراف.

أما إذا كان الطبع بالحروف على هذا الرأي ففيه مع المفسدة المذكورة مفسدة أكبر؛ وهي أنه لا يمكن فيه تطبيق المطبوع على الأصل القلمي لوجوهٍ، منها:

أن من الحروف ما تتحد صورها وإنما يميز بينها النقط كما مر تفصيله في المقدمة، والأصول القلمية كثيرا ما يهمل فيها النقط، ولا يمكن تطبيق ذلك في الطبع بالحروف كما إذا وقعت في الأصل كلمة «مفيد» بلا نقط، واحتملت أن يكون «مفيد» أو «مفند» أو «مفتد» أو «مقيد» أو «مقيد» أو غير ذلك، فكيف تطبع؟

ومنها: أنه قد يقع الاشتباه في النسخة في موضع النقط فيحتمل أن يكون على هذا الحرف أو الذي يليه في السطر الأسفل، وهذا لا يتأتى تصويره في الطبع بالحروف.

ومنها أنه قد تشتبه النقطتان بالفتحة أو الكسرة وتشتبه كل من (ب ت ث ن ي) في الابتداء بالميم، وأحدها يليه ميم في الابتداء بالعين والغين، وأحدها في الأثناء، وكذا العين والغين بالفاء والقاف، تشتبه الزاي بالنون، والدال بالراء والزاي، وتشتبه الفاء والقاف مفردتين أو في الأخير بالنون، إلى غير ذلك مما يكثر جدا، فلا يتأتى التطبيق في الطبع بالحروف.

فإن قيل يترك في المطبوع في مواضع الاشتباه بياض، أو يطبع كما اتفق وينبه في الحاشية على الواقع ويشرح فيه بالعبارة الصورة التي وقعت في الأصل حتى كأنها مشاهدة، فيدفعه أنه قد يكثر في النسخة الاشتباه فتكثر هذه الحواشي وتزيد نفقات الطبع، على أن بعض الكلمات المشتبهة تحتاج في شرح صورتها بالعبارة إلى أسطر، وقد يقع الاشتباه على وجه لا يمكن بيانه بالعبارة، وإن قيل أما هذه المواضع فيبحث فيها عن الصواب وتثبت في المطبوع على الصواب، فقد رجعتم إلى التصحيح العلمي.

والغالب أن ملتزم الطبع الذي عزم على طبع الكتاب بمجرد التطبيق على الأصل إنما يكل العمل إلى من تقل أجرته، والغالب أنه لا يكون أهلا للتصحيح العلمي فيخبط خبط عشواء.

فإن كان أهلا للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل فتتم الفائدة وتحسن سمعة المطبعة ويوفي بحق العلم.

ومن المفاسد أن من عادة المطبوعات التصحيح في الجملة، فالعالم إذا رأى المطبوع ظن أنه مصحح فاعتمد عليه، ولا كذلك في النسخ، على أنه أنما اقتصر فيه على التطبيق على النسخة.

قلت: كفى بهذا حَطًّا لقيمة المطبوع وتزهيدا للناس فيه، ولهذا لا تجد مطبوعا إلا ويدعي طابعه أنه اعتنى بتصحيحه وبالغ، رغما عن أن كثيرا منها مشحون بالأغلاط، وهذه الطبعة الأولى من تفسير ابن جرير بمطبعة الميمنية بمصر، فتثبت في طرة كل من أجزائها الثلاثين بعد ذكر أن الكتاب طبع عن نسختين: (وقد بذلنا الطاقة في تصحيحها ومراجعة ما يحتاج إلى المراجعة من مظانه الموثوق بترجيحها مع عناية جمع من أفاضل علماء مصر بالتصحيح تذكر أسماؤهم في آخر الكتاب).

ولم أر في آخر الكتاب اسم أحد من العلماء إلا مصححه محمد الزهري الغمراوي. فكأن هذا الرجل هو القائل «قد بذلنا...» وهو نفسه الجمع من علماء مصر، وما زعمه من مراجعة المظان لا يكاد يظهر له أثر في الكتاب على طوله، وكذلك المقابلة على نسختين، فإن المطبوع مشحون بالأغلاط، وكثير منها جدا يبعد أن يتفق عليه أصلان، وكثير منها جدا يمكن تصحيحه بأدنى مراجعة للمظان والله المستعان.

بل إن في المطبوعات الحديثة بمصر ما يقارب هذا.

ومن المفاسد أن يكثر في الأصول القلمية الأغلاط الواضحة، فإن قيل: يطبع كذلك، كان ذلك مما يرغب الناس عن المطبوع ويسيء سمعة المطبعة جدا، وإن قيل: أما هذا فيصحح، فقد رجعتم إلى التصحيح، ثم إن كان الموكول إليه ذلك أهلا للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل، وإن لم يكن أهلا كان في ذلك مفسدة أعظم؛ فإن القاصر يحسب كثيرا من الصواب خطأ واضحا كما يعرفه من ابتلي بالتصحيح من أهل العلم مع هذا الضرب، فالإذن للقاصر بتصحيح ما يراه خطأ واضحا نتيجته أن يضاف في المطبوع أغلاط كثيرة إلى أكثر أغلاط الأصل القلمي مع إيهام أنها فيه.

الرأي الثاني:

يظهر من تصفح كثير من الكتب المطبوعة أن طابعيها يرون قريبا من الرأي الأول، إلا أنهم لا يقدمون على طبع كتاب حتى تحصل لهم نسختان فأكثر، فتجعل واحدة أصلا، وينبه في الحواشي على مخالفات الأخرى.

وهذا الرأي في معنى الأول، إلا أنه يخف فساده إذا كانت النسختان أو النسخ كلها واضحة الخط جيدة الصحة، وجعلت الأجود أصلا، لكن الجودة الموثوق بها في النسخ القلمية عزيزة، ومع ذلك فعند الاختلاف قد يتفق أن يثبت الخطأ في المتن والصواب في الحاشية وهو خلاف ما ينبغي، وقد يسأم المصحح من كثرة الاختلاف فيغفل كثيرا منه، وملتزم الطبع قد يحض على تقليل الحواشي لتخف النفقات، والغالب أن يوكل إلى المصحح أن يقتصر على إثبات الاختلافات المهمة، فإن لم يكن أهلا للتصحيح العلمي خبط خبط عشواء فكثيرا ما يثبت في المطبوع الأغلاط الفاحشة ويكون الصواب في بعض النسخ القلمية ولكنه أغفله لتوهمه أنه هو الخطأ.

الرأي الثالث:

كالذي قبله، إلا أنه يزيد بمراجعة كثير من المظان من الكتب الأخرى، وينبه على الاختلافات، والحال في هذا كالذي قبله.

الرأي الرابع:

يظهر من تصفح كثير من المطبوعات أنه اعتمد فيها التصحيح العلمي إلا أن مصححيها أغفلوا التنبيه على ما خالفوا فيه الأصل أو بعض الأصول واقتصروا على إثبات ما رأوه الصواب، وفي هذا خلل من جهات:

الأولى:

أننا نقطع أن مصححي تلك الكتب لم يكن عندهم دليل على صحة جميع ما أثبتوه في المطبوع، بل لابد أن يكونوا أثبتوا كثيرا لأنه كذلك في الأصل أو الأصلين فأكثر ولم يقم عندهم دليل على خطأه، فعلى هذا لا يتميز للناظر في المطبوع ما كان ثابتا في الأصول مما كان الثابت فيها خلافه، ولكن المصحح قضى عليه بأنه خطأ، وإذا لم يتميز ذا من ذاك ضعفت الثقة بالمطبوع، فإنها إذا اختلفت الكتب القلمية في كلمة مثلا ولم نظفر بدليل كان الراجح ما في الأكثر، والنسخة القلمية أرجح عند العالم من مطبوعة هذا الطبع؛ لأن من شأن النساخ اتباع الأصول، ومن شأن المصححين التصرف، وإذا لم يشتهر المصحح بسعة العلم والضبط والتثبت لم يوثق برأيه.

ويزيد الاعتماد على ما طبع هذا الطبع ضعفا أن العالم يجد فيه غير قليل من الأغلاط، وبعضها مما يبعد توارد النسخ عليه، بل لقد يظهر في بعضها أنه لم يكن في أصل قلمي قديم، وهذا يدل على أن المصحح ليس بالصفة التي تسوغ أن يعتمد عليه.

الجهة الثانية:

أنه يمتنع عادة أن لا تختلف النسخ، وإذا اختلفت فيمتنع عادة أن يتبين الصواب للمصحح في جميع المواضع بيانا واضحا يسوغ له أن يهمل معه التنبيه على الخلاف، بل لابد أن يتردد في مواضع ويترجح لديه أحد الوجهين أو الأوجه في بعض المواضع رجحانا ضعيفا، وفي هذين يجب التنبيه على الخلاف، فإذا لم يوجد بهامش المطبوع عن أصلين فأكثر شيء من التنبيه على اختلاف النسخ، أو وجد قليلا جدا ظهر أن مصححيه أهملوا هذا الواجب.

الجهة الثالثة:

أن في طبع الكتاب ونشره إتلافا لأكثر نسخة القلمية؛ لأن الناس يستغنون بالمطبوع، فتنزل قيمة النسخ القلمية جدا، فيضعف الاعتناء بحفظها، فيسرع إليها التلف، ويتلف معها كثير من الفوائد التي أهملت في المطبوع، فمن الحق على من يتعاطى طبع كتاب أن يحرص على جميع نسخه الجيدة واستيفاء ما فيها مما يحتمل أن يكون له فائدة، من ذلك أكثر الاختلافات بينها.

***

الرأي المختار

تصحيح الكتاب معناه جعله صحيحا، ولصحة المطبوع ثلاثة اعتبارات:

الأول: مطابقته لما في الأصل القلمي فأكثر.

الثاني: مطابقة ما فيه لما عند المؤلف.

الثالث: مطابقة ما فيه للواقع في نفس الأمر.

مثال ذلك: اسم «عرابي» بن معاوية، صححوا أنه بعين وراء، وأن البخاري ذكره بغين معجمة وراء، فإذا وقع في أصل قلمي من تاريخ البخاري مثلا بعين مهملة وزاي، فإن أُثبت في المطبوع كذلك ساغ أن يقال أنه صحيح بالنظر إلى مطابقته للأصل القلمي، لكنه خطأ بالنظر إلى ما عند المؤلف، وبالنظر إلى ما في نفس الأمر، وإن أُثبت بعين مهملة وراء كان صحيحا بالنظر إلى ما في نفس الأمر، لكنه مخالف لما في الأصل، ولما عند المؤلف، وإن أُثبت بغين معجمة وراء صح أن يقال أنه صحيح بالنظر لما عند المؤلف، لكنه مخالف لما في الأصل وخطأ في نفس الأمر.

وإذا ثبت في المطبوع على أحد الأوجه الثلاثة ولم ينبه على خلاف ذلك كان الظاهر أنه كذلك في الأصل القلمي وكذلك هو عند المؤلف وكذلك هو في نفس الأمر، فيكون ذلك خطأ وكذبا من وجهين.

فالتصحيح العلمي حقه مراعاة الأوجه الثلاثة بأن يثبت الاسم في الأصل على أحد الأوجه وينبه في الحاشية على الوجهين الأخيرين، والصواب في هذا المثال أن يثبت الاسم في المطبوع بالغين المعجمة والراء؛ لأن الكتاب كتاب البخاري، والمقصود فيه نقل كلامه بأمانته، وأهل العلم ينقلون عن الكتاب، فيقول أحدهم: قال البخاري في التاريخ «...» فيسوق العبارة كما يجدها في المطبوع.

ثم لينبه في الحاشية على الوجهين الأخيرين؛ كأن يقول: «هكذا يقوله البخاري بدليل «...» ووقع في الأصل «عرابي» وقال فلان «...» فيذكر ما صححه أهل العلم من أنه «عرابي» بالعين المهملة والراء.

فإذا لم يعرف ما عند المؤلف فالظاهر أنه موافق لما في نفس الأمر، وإذا لم يعرف ما في نفس الأمر فالظاهر أن ما في الأصل القلمي موافق لهما، لكن ليس للمصحح أن يستغني بهذا الظاهر عن البحث والتنقيب، فإن اختلفت الأصول رجح بالكثرة والجودة والقياس، وينبه على الوجه الآخر في الحاشية، مع بيان وجه الترجيح إن لم يكن ظاهرا.

وقريب من اختلاف الأصول أن تقع الكلمة في أصل الكتاب على وجه وفي كتاب آخر فأكثر على خلافه، لكن الأَوْلى في هذا أن يثبت في متن المطبوع ما في أصل الكتاب، وينبه على ما خالفه في الحاشية، اللهم إلا أن يترجح عنده رجحانا بينا أن ما في الأصل من خطأ النساخ، فحينئذ يثبت في متن المطبوع ما تبين له أنه الصواب، وينبه في الحاشية على ما وقع في الأصل مع بيان وجه ضعفه إن لم يكن ظاهرا.

وحيث وقع في الأصل على وجه وفي كتاب آخر فأكثر على خلافه وترجح عند المصحح ما في الأصل فإنه يتبع ما في الأصل ولا يلزمه التنبيه على ما في الكتب الأخرى، فـ ينبغي في مثل هذا أن ينبه على ما في الكتب الأخرى مع بيان الدليل على صحة ما في الأصل.

فأما اختلاف الأصول فلابد من التنبيه عليه على كل حال، اللهم إلا أن يكون منها أصل رديء كثير الأغلاط فيشق التنبيه عليها تفصيلا، فيكفيه التنبيه الإجمالي في مقدمة الطبع بأن يذكر ذاك الأصل الرديء وكثرة أغلاطه وأنه لم يلتزم التنبيه عليها تفصيلا.

وكذلك لا يلزمه التنبيه على الاختلافات الصورية؛ كالاختلاف في الرسم مثل إبراهيم بألف وبدونها، وإهمال النقط ونحو ذلك، والمَرَدُّ إلى اجتهاده، فما رأى أن للتنبيه عليه فائدة نبه عليه وما لا فلا.

تنبيه:

إذا حكى المؤلف عن غيره كلاما فلابد من رعاية ما عند المحكي عنه وإن خالف ما عند المؤلف؛ لأن الظاهر أن المؤلف حكى كلام ذاك الرجل بأمانته، فإذا حكى ابن أبي حاتم مثلا في كتابه عن البخاري كلاما يتعلق بعرابي بن معاوية، فالظاهر أن اسم عرابي يكون في ذاك الكلام بالغين المعجمة، فإن وقع في أصل كتاب ابن أبي حاتم بالمهملة وجب إثباته في متن المطبوع بالمعجمة والتنبيه في الحاشية على ما وقع في الأصل، وعلى الحامل على مخالفته، لكن إذا احتمل احتمالا قويا أن يكون ابن أبي حاتم جهل ما عند البخاري أو تصرف في عبارته فغير بعض ما فيها، ففي هذا يثبت في متن المطبوع كما في الأصل وينبه في الحاشية على ما عند البخاري.

فصل

الوفاء بما تقدم ليس بالأمر السهل، فينبغي أن نشرح الأمور [illegible] امنة للوفاء به:

١- ينبغي أن يكون المصحح متمكنا من العربية والأدب وعلم رسم الخط، متمكنا من فن الكتاب، مشاركا في سائر الفنون، واسع الاطلاع على كتب الفن، عارفا بمظان ما يتعلق به من الكتب الأخرى؛ كأن يعرف أن من مظان ضبط الأسماء والأنساب «الغريبة»: لسان العرب، والقاموس، وشرحه، وأن من مظان تراجم التابعين: الإصابة، فإنها تقسم كل باب إلى أربعة أقسام: الأول: الصحابة الثابتة صحبتهم، والثلاثة الأخرى غالبها في التابعين.

٢- ينبغي أن يكون العمل في المسودة قد جرى على ما تقدم في الباب الأول؛ لتكون اختلافات النسخ ماثلة أمام المصحح، ثم لا يغنيه ذلك عن حضور الأصول أمامه ليراجعها عند الحاجة.

٣- ينبغي أن يحضر عنده ما أمكن إحضاره من كتب الفن، وما يقرب منها، فإذا كان الكتاب في فن الرجال احتيج إلى حضور كتب الحديث والتفسير المسند؛ كتفسير ابن جرير، والسير، والتواريخ ولاسيما المرتبة على التراجم، والأغاني، ولسان العرب، وشرح القاموس، ومعاجم الشعراء، والأدباء، والنحاة، والقضاة، والأمراء، والأشراف، والبخلاء، وغيرهم.

ومن كتب الأدب؛ ككتب الجاحظ، وكامل المبرد، ومعارف ابن قتيبة، وعيون الأخبار، وأمالي القالي.

وبالجملة ينبغي أن تكون بحضرته مكتبة واسعة في جميع الفنون، ويكون عارفا بمواضع الكتب منها ويرتبها في القرب منه على حسب ما يعرف من مقدار الحاجة إليها، فيكون أقربها إليه ما تكثر الحاجة إليه، ثم ما يلي ذلك على درجاته.

***

ثانيًا: رسالة المعلمي في أصول التصحيح

قال:

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد..

فإني منذ بضع سنين مشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة «دائرة المعارف العثمانية» وتبين لي بعد الممارسة قيمة التصحيح العلمية والعملية، وما ينبغي للمصحح أن يتحقق به أولًا ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانيا.

ورأيت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه، فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمية ومقابلتها وتصحيحها، يبخس التصحيح قيمته ويظنه أمرا هينا لا أهمية له ولا صعوبة فيه.

ولما كان أكثر المتولين أمور المطابع من هذا القبيل عظمت المصيبة بذلك، ولهم طرق:

الطريقة الأولى:

من يكتفي بالتصحيح المطبعي؛ أعني جعل المطبوع موافقا للنسخة القلمية، فتارة تكون نسخة واحدة، وخطأ هذا بغاية الوضوح عند من كان عنده معرفة علمية واطلاع على النسخ القلمية، فإنها لا تكاد تخلو نسخة قلمية عن خطأ وتصحيف وتحريف، وأقل ذلك أن يشتبه على القارئ فيقرأ غلطا، وقد رأينا من هذا كثيرا، نرى بعض النساخ يغلط في النسخ كثيرا مع أن الأصل صحيح، ولكنه أخطأ في القراءة؛ إما لكون خط الأصل سقيما أو معلقا[1] أو غير منقوط، وهذا كثير في الكتب

(١) كذا في المطبوع، ولعل الصواب بالغين المعجمة.

العتيقة، أو تشتبه بعض حروفه ببعض، وهذا كثير جدا، هذا فضلا عما يكون في الأصل نفسه من الخطأ، فإنك لا تكاد تجد كتابا قلميا واحدا مبرءا عن الغلط.

ويقع في أوربا أن يطبعوا الكتاب بطريق التصوير، كما فعلوا بكتاب الأنساب للسمعاني، وفي هذا ترك الأغلاط التي في الأصل على ما هي وزيادة أنه عند العكس كثيرا ما تخفى النقاط وبعض الحروف الصغيرة.

وتارة تكون عدة نسخ قلمية ويكلف المصحح أن يجعل إحداها أُمًّا ويثبت مخالفات النسخ الأخرى على الهامش، وفي هذا من النقائص.

١- أنه كثيرا ما تجتمع عدة نسخ على الخطأ.

٢- بعض النسخ قد تكون مخالفتها خطأ قطعيا، فإثباتها تسويد للورق وتكثير للعمل، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الكتاب المالية، فيضر ذلك من يريد اقتناءه وبالمطبعة أيضا؛ لأن كثيرا من الراغبين في اقتناء الكتب يصدهم غلاؤها عن اشترائها، وربما عارضتها مطبعة أخرى، فطبعت الكتاب بنفقة أقل قناعة عن... فأقبل الناس على هذا وتركوا تلك.

٣- إن حيلتهم العمل إلى إسقاط لقيمة النسخة المطبوعة وللمطبعة؛ لأن العارف بدل أن يفهم من إثبات الأغلاط الواضحة أمانة المطبعة ومصححها وشدة تحريهم يفهم أنه ليس فيهم أحد من أهل العلم يعلم أن ذلك غلط واضح.

٤- أن كثيرا من المطالعين لا يميزون بين الصواب والخطأ، ففي الطبع على الطريقة المذكورة حرمان هؤلاء من بعض الفائدة، وإيقاع بعضهم في الغلط، وتكليفهم المشقة إذا أرادوا أن يستشهدوا بشيء من الكتاب.

وبعض المصححين ينبه على الخطأ بأنه خطأ، وهذا وإن اندفع به بعض النقائص المذكورة فقد زاد نقصا آخر وهو أن التنبيه على الغلط يلزمه أن يبين المصحح مستنده في التغليط فيعظم حجم الكتاب وقد بينا ما فيه.

فأما إذا كان المصحح غير ماهر فالأمر أشد، فإنه قد يصحح الغلط ويخطيء الصواب، وهذا ينقض قيمة المطبوع العلمية والمالية؛ لأن الناظر فيه يرى أن الكتاب لم يصححه عارف ماهر.

وأيضا ففي ذلك إيقاع لغير العارفين في الغلط، ومع ما تقدم فإننا نقطع أنه لم يطبع كتاب قط على هذه الطريقة مع استيفاء جميع الاختلافات، فإن من نسخ الكتب التي طبعت على هذه الطريقة ما لا نقط فيه البتة أو نقطه قليل، فلو وفى المصحح بهذه الطريقة لكانت الحواشي ثابتة مع كل كلمة منقوطة يمكن تصحيفها.

ومن هنا نعلم أن المصحح فزع إلى الطريقة الرابعة ولكن لم يعتمدها مطلقا بل خلط وخبط، وفي هذا مفسدة عظيمة؛ فإن ولي أمر المطبعة إنما يأمر المصحح بالتزام الطريقة الثانية لأنه لا يرى الاعتماد على معرفته فيحمله ذلك على إحالة التصحيح إلى غير عارف ثقة بأنه لا حاجة للمعرفة وإذ كان الطبع مقيدا بالنسخ وفي هذا ما فيه.

الطريقة الثانية:

وهى الرائجة في بعض المطابع في مصر وغيرها؛ أن يقاول صاحب المطبعة بعض أهل العلم والمعرفة على تصحيح الكتاب الذي يريد طبعه، ويدفع إليه النقل الذي يراد الطبع عليه، وذلك غالبا بعد مقابلته بالأصل، فيصحح هذا العالم بمعرفته ونظره وبمراجعة المظان من الكتب العلمية، ويكتب تصحيحاته على النقل، ثم يأخذه صاحب المطبعة، ويكتفي به في التصحيح الحقيقي. ويكتفي عند الطبع بمن يصحح تصحيحا مطبعيا أعني الذي يطبق المطبوع على ذلك النقل.

ففي هذه الطريقة ثلاث أيد تناوب التصحيح.

الأولى: التصحيح بالمقابلة على الأصل.

الثانية: التصحيح الحقيقى.

الثالثة: التصحيح المطبعي.

وفيها نقائص:

الأولى:

أن التصحيح بالمقابلة كثيرا ما يُوكل إلى غير أهله، فإن التصحيح بالمقابلة ينبغي أن لا يعتمد فيه إلا على عالم ممارس للتصحيح، أما كونه عالما فلأمور:

الأول: أن النسخ القلمية كثيرا ما تكون غير منقوطة ويكون خطها رديا أو مغلقا وتشتبه فيه بعض الحروف ببعض، فالمقابل إذا لم يكن عنده أهلية تامة فإنه يقلد الناسخ ويتبعه.

الثاني: أن النسخ القلمية كثيرا ما يكون فيها الضرب والتضبيب، وغير الماهر قد لا يفهم ذلك.

الثالث: أن النسخ القلمية كثيرا ما يكون فيها الإلحاق والحواشي، وغير الماهر ربما وضع الإلحاق في غير موضعه، وربما اشتبه عليه الإلحاق بالحواشي فيجعل الحواشي إلحاقا وعكسه، وهذا موجود بكثرة.

الرابع: أن الناسخ إذا كان عارفا فكثيرا ما يتصرف بمعرفته، فيحرف ويصحف ويبدل ويغير كما وقع في نسخ كتاب «الاعتصام» للشاطبي، ونبه عليه مصححه السيد محمد رشيد رضا. فإذا كان المقابل غير أهل قلد الناسخ.

الخامس: أن غير المتأهل لا يكون عنده غالبا ما يحمله على شدة التحري.

السادس: أن النساخة كثيرا ما يكون بالإملاء؛ يمسك شخص الأصل ويملي على الناسخ، فينسخ هذا بحسب ما يسمع، وكثيرا ما تتشابه الكلمات لفظا وتختلف

خطأ؛ مثل علا وعلى، وحاذر وحازر، عند من ينطق بالذال زايا، ونحوه حامد وهامد، وثائر وسائر، وقال وغال، وترتيب واريب وغريب، وأشباه ذلك كثيرة.

والمقابلة تكون بين اثنين أيضا، فإذا لم يكن المقابل أهلا لم يتنبه لتصحيح الأغلاط الناشئة عما ذكر إلى غير ذلك.

وأما كونه ممارسا للتصحيح فلأن غير الممارس لا يكون عنده صبر الممارس وتأنية وتثبته ومعرفته بمظان الغلط، وسيأتي إيضاح هذا إن شاء الله تعالى في شروط المصحح.

النقيصة الثانية:

أن المصحح الأوسط وإن كان بغاية العلم والمعرفة قد لا يتبين له الغلط أو يتبين له ويرى أن ما وقع في النقل محتمل من حيث المعنى فيدعه، وينبه عليه في الحاشية، وفي ذلك تكثير حجم الكتاب.

وإن أهل العلم لا يعتمدون على التصحيح في الحاشية اعتمادهم على ما هو ثابت في الأصل. وأهم من ذلك أن أهل العلم يرون أن الأصل المنقول منه غير صحيح ولا معتمد، والشاهد على هذا كتاب «الاعتصام» للشاطبي، فإن العلامة السيد محمد رشيد رضا صححه معتمدا على نقل كان ينسخ من النسخة التي في المكتبة الخديوية، وكان يجد أغلاطا في النقل كثيرة، فمنها ما أصلحه، ومنها ما نبه عليه، ومنها ما تركه وكان يظن أن الخلل في الأصل، ثم تبين له بعدُ أن الأصل صحيح في الجملة، وأن معظم الخلل إنما هو في النقل إذ كان الناسخ يغير برأيه.

وثانيًا: أن هذا المصحح الأوسط لا يكون عنده في الغالب مكتبة جامعة تتوفر فيها الكتب التى ينبغي للمصحح مراجعتها.

وثالثًا: أنه يكون غالبا ممن لم يمارس التصحيح، وسيأتي في شرائط المصحح أن الممارسة من أهمها.

ورابعًا: أنه في الغالب لا يكون له معاون مثله أو قريبا منه في المعرفة، وسيأتي في شرائط المصحح أن اجتماع مصححين ذوي أهلية له أهمية عظيمة.

وخامسًا: أنه يكون في الأكثر غير منتصب لتصحيح الكتب ولا متخذ لذلك حرفة، ولا شك أن المتخذ لذلك حرفة أحرص على الإتقان من غيره.

وسادسًا: الغالب أن ذوي المطابع لا يعطون هذا المصحح الأوسط الأجرة التي ترضيه، بل يساومونه، فيأخذ منهم ما سمحوا به، وبقدر ما نقصوه تضعف همته عن احتمال المشقات في إتقان العمل كما في سائر الصنائع.

النقيصة الثالثة:

أن صاحب المطبعة يكتفي في هذه الطريقة بأن يكل التصحيح المطبعي إلى من ليس عنده أهلية تامة ولا ممارسة كافية؛ لأنه يرى أنه ليس على هؤلاء إلا التصحيح المطبعي، أعني تطبيق المطبوع على النقل الذي صححه المصحح.

ولكن هذا التصحيح معناه المقابلة بأن يمسك شخص النقل المصحح وآخر الأوراق المطبوعة فيقرأ ممسك الأوراق غالبا، وربما يقع في الأوراق المطبوعة أغلاط تشتبه مع الأصل لفظا فلا يتنبه لها ممسك الأصل، وربما لا يكون عند هذين من الممارسة للتصحيح ما يحملهما على التثبت والتأني والمقابلة كلمة بكلمة.

وأيضا فقد يعرض عند الطبع تبدل وتغير مثل: كلمة ابن بين علمين يكون في النقل في السطر الأول فتسقط الألف، ثم تكون في الطبع أول سطر، فيدعها هذان بلا ألف أيضا مع أن الصواب إثبات الألف حينئذ.

وقد يقع في الكتاب مثلا (وكان عبد الله من أهل الغفلة) فيقع «عبد الله» في النقل المصحح في سطر ويقع في المطبوع «عبد» في سطر وكلمة الجلالة في آخر، ومثل هذا مكروه، ولهذا نظائر.

الطريقة الرابعة:

أن ينشيء ولي أمر المطبعة على نفقتها محلا للتصحيح، ويرتب فيه مكتبة، ثم عندما يريد طبع كتاب، يقاول بعض أهل العلم على تصحيحه في مكتبة المطبعة، وهذه كالتي قبلها تقريبا.

الطريقة الخامسة:

أن ينشيء صاحب المطبعة مكتبة، ويرتب فيها مصححين يتقاضون مرتبات شهرية ويتولون التصحيح بأقسامه الثلاثة: المقابلة والتصحيح الحقيقي والمطبعي.

وتكون المقابلة على نسخ قلمية عديدة إن وجدت أو واحدة فقط، وهذه أصوب الطرق وأولاها بالسلامة من النقائص على شرط أن يكون المصححون ذوي أهلية وخبرة اهـ

***

ثالثًا: رسالة في علامات الترقيم

ضمن مجاميع **المعلمي** - رحمه الله تعالى - عثر ماجد الزيادي على أوراق لخَّص فيها **المعلمي** علامات الترقيم من كتاب «الإملاء والترقيم» لأحمد زكي والمطالع النصرية.

فقال:

«.. الترقيم هو وضع رموز مخصوصة في أثناء الكتابة لِتُعَيِّنَ مواضع الفصل والوصل، وللتنبيه على المواضع التي ينبغي فيها النبرات الصوتية حال القراءة. وقد دلت المشاهد وعزَّزها الاختبار على أن السامع والقارئ يكونان على الدوام في أشد الاحتياج إلى نبرات خاصة في الصوت أو رموز مرقومة في الكتابة ليسهل بها الفهم والإدراك عند سماع الكلام ملفوظا أو قراءته مكتوبا.

١- النقطة:

في نهاية الجملة المستقلة عما بعدها معنىً وإعرابا، وكذا عند انتهاء الكلام: المعروف فروض. والأيام دول.

٢- الشولة:

(أ) بين الجملتين المرتبطتين معنىً وإعرابا.

خير الكلام ما قل ودل، ولم يَطُل فيُمل.

(ب) بين الشرط والجزاء والقسم والجواب إذا كانت جملتا الشرط والقسم.

(ج) بين المفردات المعطوفة إذا أفادت تقسيما أو تنويعا مقصودين للكاتب.

مثل: أيدي، ولساني، والضمير المحجبا.

الحيل، والليل، والبيداء تعرفني.

والضرب، والطعن، والقرطاس، والقلم.

عجبا لمن طلب أمرا بالغلبة، وهو يقدر عليه بالحجة.

.....

(د) بين المفردات المعطوفة إذا تعلق به ما يطيل الفصل بينها.

الحازم يحذر عدوه على كل حال: يحذر المواثبة إن قرب، والغارة إن بعد، والكمين إن انكشف، والاستطراد إن ولى.

٣- الشولة المنقوطة (؛):

بين الجملتين المرتبطتين معنىً لا إعرابا.

إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإذا رأيتم الشر فدعوه.

٤- الشولة المثناة:

بعد السجعات إذا كان الكلام مسجعا.

٥- النقطتان (:):

(أ) قبل الكلام المنقول.

ثم أقول: لا يعنيني.

(ب) قبل التفصيل بعد الإجمال.

علامة المنافق: إذا حدث كذب، وإذا... الخ.

٦- لفظ الحذف (...) مكان المحذوف، وأقلها ثلاث.

٧- علامة الاستفهام (؟) عقب جملة الاستفهام، سواء كانت أداته ظاهرة أم محذوفة.

وأندى العالمين بطون[1] راح؟

٨- علامة الانفعال (!) آخر كل جملة تدل على... مثل:

النداء، والتعجب، والاستغراب، والإغراء، والتحذير، والتأسف، والدعاء، والقسم، والجمل المبدؤة بنعم وبئس، والاستكثار.

٩- الشرطة (-) لفصل كلام المخاطبين حال المحاورة إذا استغنى عن الإشارة إلى أسمائها.

قال معاوية لعمر: ما بلغ من عقلك؟- ما دخلت في شيء إلا وخرجت منه- لكنني ما دخلت فيه قط وأريد الخروج منه.

...

١٠- الشناتر وهي عبارة عن ضمتين مزدوجتي هكذا «» أو شولتين مزدوجتين هكذا «،،» توضع بينها الجمل والعبارات المنقولة بالحرف لتميز عن كلام الناقل إذا سمعت القائل يقول: «ما ترك الأول للآخر شيئا فاعلم أنه لا يريد أن يفلح».

١١- القوسان () توضع بينهما عبارات التفسير والدعاء القصير والاعتراض الطويل.

الجحفة (بضم الجيم وسكون الحاء المهملة) موضع على ثلاث مراحل من مكة.

كان علي (رضي الله عنه) حازما (ولم يكن في الصحابة من هو أحزم منه) وكان لحزمه أثر كبير على حالة الإسلام والمسلمين.

---

(١) في المطبوع: (يطوف) خطأ.

تنبيهات:

١- من هذه العلامات ما لا يجوز وضعه أول السطر ولا أول الكلام وهي: (:،؛.:؟!»)،،.

والباقي يجوز وضعه في أول السطر وأول الكلام وهي: - «(،،...

٢- توضع هذه العلامات كلها بجانب الحروف والكلمات لا فوقها ولا تحتها ما عدا الشرطة كما علمت اهـ.

***

رابعًا: مقدمته لكتاب الإكمال لابن ماكولا.

قال:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه وسلم.

أما بعد فإن أشد نقص فى الكتاب العربي المطبوع كثرة الخطأ والغلط والتصحيف والتحريف، ولذلك أسباب، منها خلو أكثر المخطوطات عن الشكل وخلو كثير منها عن النقط وتقارب صور بعض الحروف، ولا سيما فى الخطوط التى لم يعتن بتحقيقها.

هذه الأسباب مع جهل النساخ تفسد أكثر المخطوطات، وإذا لم يعتن بالتصحيح قبل الطبع وعنده، جاء المطبوع أكثر وأفحش غلطا من النسخ المخطوطة.

والعناية الناجحة بالتصحيح لا يكفي فيها عالمية المصحح، بل لابد من أمور أخر أهمها توفر المراجع.

وأكثر الألفاظ تعرضا للغلط أسماء المتقدمين وألقابهم وكناهم ونسبهم؛ لأنها كما قال بعض القدماء: «شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ ولا بعده شئ يدل عليه».

ليست التبعة على الخط العربي فقد أُعِد فيه من النقط والشكل وعلامات توضح أن الحرف مهمل أي غير منقوط ما هو كفيل مع تحقيق الخط بداء كل لبس.

وقد كان السلف يعنون بذلك حق العناية حتى إن بعضهم سمع خبرا فيه ذكر أبي الحوراء – بالحاء والراء – فكتبه وخاف أن يلتبس فيما بعد بأبي الجوزاء – بالجيم والزاى – فلم يكتف بعدم النقط ولا بوضع العلامات حتى كتب تحت الكلمة (حور عين).

ثم لما شاع التساهل في الضبط وكثر في الشيوخ من يقل تحقيقه واضطر أهل العلم إلى الأخذ من الكتب بدون سماع، فزع المحققون إلى ما يدافعون به الخطأ والتصحيف، فمن ذلك تأليفهم كتب التراجم مرتبة على الحروف، ثم على أبواب لكل اسم كما تراه في تاريخ البخارى وكتاب ابن ابى حاتم فمن بعدهما.

ولا ريب أن هذا يدفع كثيرا من التصحيف والتحريف.

ومن ذلك الضبط بالألفاظ؛ كأن يقال «بحاء غير منقوطة» ويقع للقدماء قليل من هذا، ويكثر في مؤلفات بعض المتأخرين كابن خلكان في وفياته، والمنذري في تكملته، وابن الأثير في كامله، كما نبه عليه الدكتور مصطفى جواد في مقدمته لتكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني.

ومن ذلك -وهو أجلُّها وأنفعها- تأليف كتب في هذا الموضوع خاصة، وهو ضبط ما يُخشى الخطأ فيه.

وإذ كان أكثر الخطأ وقوعا وأشده خطرا الخطأ في الأسماء التي توجد أسماء أخرى تشتبه بها: وجَّهوا معظم عنايتهم إلى هذا، فوضعوا له فنًّا خاصًّا وهو (المؤتلف والمختلف) أي المؤتلف خطًّا المختلف لفظا، وهو كل ما لا يفرق بينه إلا الشكل أو النقط، مثل: (عباد) بعين مهملة مضمومة فموحدة مفتوحة (١) فألف فدال مهملة، مع (عباد) مثله لكن بكسر أوله، (وعباد) بتلك الحروف لكن بفتح فتشديد، و(عياذ) بعين مهملة مكسورة فتحتية مخففة فألف فذال معجمة.

وكثيرا ما يذكرون الاسمين اللذين يفرق بينهما الخط المجود فقط مثل (بشر وشبر) وربما ذكروا ما هو أقل التباسا من هذا كما يأتي في باب (أحمد وأجمد وأحمر)

(١) الحرف الذى يليه ألف لا يكون إلا مفتوحا، فإذا نص على فتحه فالمراد أنه غير مشدد، هكذا يدل عليه استقراء كلامهم، والأولى أن يقال «مختلفة». **المعلمي**.

فصورة الراء مخالفة لصورة الدال مخالفة بينة، ولكن لما كانت صورتاهما قد تتقاربان في بعض الخطوط وكان اسم (أحمر) قليلا من سُمِّي به لم يؤمن فيمن يرى في كتاب «أحمر بن فلان» مقاربة فيه صورة الراء لصورة الدال أن يتبادر إلى ذهنه أنه «أحمد». فأما ما يزيد أحد الاسمين فيه على الآخر بحرف كحسن وحسين، وسعد وسعيد، وعبد الله وعبيد الله، وأشباه ذلك فقلما يتعرضون له لأنه يكثر جدا...».

***

تَمَّ كتاب «**النكت الجياد**» بحمد الله ومَنِّهِ ولُطْفِه وتوفيقه، على يدِ أفقر العباد، وأَحْوجِهم إلى عفو الله وصَفْحِه وتَأْيِيدِه/ **أبي أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي**، غفر الله له ولوالديه ولزوجه وولده، وكُلِّ من له حَقٌّ عليه، وذلك في يوم الخميس التاسع من شهر ذي القعدة لعام ١٤٢٧هـ، الموافق الثلاثين من شهر نوفمبر لعام ٢٠٠٦م.

أسأله تعالى أن يتقبلَ مني هذا الـجَهْـدَ، وأن يُوفِّق للنظر فيه مَنْ ينتفعُ به، ويُصلحُ ما فيه من الـخَلل، وأسأله سبحانه أن يجزلَ لي المثوبة، ويجعلَـهُ ذُخْرًا لي في الآخرة. إنه تعالى خَيْرُ مَنْ سُئِلَ، وأَكْرَمُ مَن أَعْطَى.

وصَلِّ اللهُ وسَلِّمْ على مَنْ لا نبي بعده، وارْضَ اللهم عن أصحاب رسول الله أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا عدوان إلا على الظالمين.

***